مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

التدابير الحكومية المتعلقة بوقاية المجتمعات الحدودية من مخاطر الألغام: دراسة سوسيولوجية على عينة من خبراء الأمانة التنفيذية لإزالة الألغام بالقاهرة

د. محمد محمود خضر سعيد

أستاذ مساعد بقسم الاجتماع

كلية الآداب – جامعة جنوب الوادي

DOI: 10.21608/qarts.2023.222628.1710

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – المجلد (٣٣) العدد (٦٢) يناير ٢٠٢٤

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

التدابير الحكومية المتعلّقة بوقاية المجتمعات الحدودية من مخاطر الألغام: دراسة سوسيولوجية على عينة من خبراء الأمانة التنفيذية لإزالة الألغام بالقاهرة

المُلخص:

شكلت الألغام الأرضية في مصر أزمة عميقة لسكان المجتمعات الحدودية الموبوءة بها، ومشكلة مزمنة عانت منها الدولة المصرية –ولا تزال– في صحرائها الشرقية والغربية، على مدار الـ(٧٠) سنة الفائتة وحتى اليوم، خصوصًا بعد انتهاء الحروب والنزاعات التي كانت مشتعلة على أراضيها، كما مثلت هذه الكارثة تهديدًا وجوديًا لأعضاء المجتمع الحدودي، وعدوًا محتملًا ضد قوات الجيش المصري والمدنيين، بالإضافة إلى أنها قد أضرت بتطور وتقدم الدولة المصرية، وأخّرت من مسيرة التنمية في بعض محافظاتها الحدودية، وتبعًا لهذا سعت الحكومة المصرية خلال الأعوام (٢٠١٥/ ٢٠٢٣) إلى تكثيف البرامج والإجراءات المتعلقة بتطهير المحافظات الحدودية من الألغام والذخائر غير المنفجرة، وانطلاقًا من هذا الطرح، هدفت الدراسة الراهنة إلى الكشف عن هذه التدابير "الخطط والبرامج الحكومية الجديدة"، وتقييم فاعليتها إيزاء حماية المجتمع الحدودي وبناء قدراته، ونجاعتها في معالجة مشاكل الألغام وانعكاساتها السلبية على الأمن والتنمية، فضلًا عن تبيان أحدث آليات الحماية الحكومية المقدمة لأفراد المجتمع الحدودي، لمساعدتهم ورفع مستوى وعيهم لمواجهة المخاطر التي تُشكلها هذه الأسلحة "الخفية"، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة الراهنة على (المنهج الكيفي)، عبر أداة (المقابلة المتعمقة)، ومن خلال دليل طُبق على عينة "عمدية" مكونة من (٣٢) مفردة من خبراء "الأمانة التنفيذية لإزالة الألغام وتنمية الساحل الشمالي الغربي بوزارة التعاون الدولي" بالقاهرة، وقد طَرحت الدراسة الراهنة تساؤلًا رئيسًا مفاده: ما الإجراءات الجديدة

التي تنتهجها الحكومة المصرية لمكافحة مخاطر الألغام في المجتمعات الحدودية؟ واستجابةً لهذا التساؤل؛ كشفت نتائج الدراسة عن قيام الحكومة المصرية بتكثيف جهودها العسكرية والتشريعية بهدف إزالة الألغام، وتلمست أبرز التدابير الحكومية لتعزيز الأمن الاجتماعي والسياسي في المناطق الملغومة، إضافةً إلى تقييم أحدث السياسات الحكومية لدعم الأمن الاقتصادي والعمراني والسياحي بها، فضلًا عن استعراض عددٍ من البرامج الجديدة التي تتبناها الدولة لمحاربة الإرهاب في المجتمعات الملغومة، والوقوف على مدى نجاعتها، كما كشفت النتائج عن الخطط الدبلوماسية لمواجهة أزمة الألغام وآليات بناء المرونة، وأخيرًا؛ قدمت الدراسة مُقترحًا استراتيجيًا يهدف إلى تعزيز مكافحة مخاطر الألغام وتهديداتها الاجتماعية (لصالح سكان الحدود في مصر).

الكلمات المفتاحية: التدابير الحكومية، المجتمعات الحدودية، الألغام الأرضية، الأمانة التنفيذية.

أولًا: إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة الراهنة في الكشف عن السياسات الجديدة التي تنتهجها الدولة المصرية بهدف تأمين مجتمعاتها الحدودية من مخاطر الألغام الأرضية، وتقييم فاعليتها، إذ تشكل الألغام في هذه المجتمعات تحديًا خطيرًا على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد تعالت أصوات بعض المنظمات الدولية فيما بين عامي (٢٠١٥/٢٠٢٢) وصدرت عدة تقارير من الأمم المتحدة تحذر فيها الحكومة المصرية من مخاطر استمرار هذه الأزمة، بل وتصاعدها في السنوات المقبلة، مع تزايد عدد القتلى والجرحى من الأشخاص القاطنين في هذه المناطق، خصوصًا في سيناء والصحراء الغربية ومنطقة قناة السويس، بالإضافة إلى تصنيف مصر على أنها من أكثر دول العالم تضررًا بمشكلة الألغام الأرضية، والتي زرعت نتيجًة للحروب (الإسرائيلية/ المصرية) منذ العام (١٩٥٦/ ١٩٧٣) وأثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية، فمن بين (١١٠) مليون لغم مزروع في جميع دول العالم، يوجد في مصر وحدها أكثر من (٢٣) مليون لغم أي بنسبة (٢٠٪) من مجموع الألغام الدولية، فضلًا عن أن نسبة الناجين من الألغام الأرضية تقدر بـ (١: ٥٠٠) من إجمالي سكان هذه المناطق (UNDP, 2016: 1-2)، وبناءً عليه فالتهديدات والخسائر في الأرواح والممتلكات التي تتعرض لها المجتمعات الحدودية في مصر قد تكون الأعلى في الوقت الراهن بالمقارنة مع المناطق الحدودية الأخرى في كافة دول العالم، فعلى مدار الـ (٢٥) سنة الماضية قُتل أكثر من (٨) ثمانية آلاف مدني بسبب هذه الألغام، وأصبحت مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة خارج نطاق الخدمة، والتي بلغت مساحتها أكثر من (٧٠٠) سبعمائة ألف فدان (SIS, 2009: 1-6)، أي بنسبة (١٠٪) من إجمالي المساحات الصالحة للزراعة في مصر.

كما تبحث الدراسة الراهنة عن طبيعة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تُهدد سكان هذه المجتمعات جراء وجود هذه الألغام بينهم وتحت أقدامهم، ومدى

انعكاسها سلبًا على حياتهم المعيشية، فضلًا عن التعرف على طبيعة الجهود المصرية (المحلية والإقليمية والدولية) من أجل إزالة هذه الألغام من مجتمعات: (الصحراء الغربية: والتي تمتد من العلمين حتى الحدود الليبية أي بعمق ٤٠ كيلو مترًا، والصحراء الشرقية: التي تحتوي على ستة ملايين لغم بجانب نسبة عالية جدًا من الذخائر الأخرى غير المنفجرة) وانعكاس هذه الجهود على الحياة الاجتماعية لسكان هذه المناطق، حيث صرح بعض الخبراء العسكريين في مصر استنادًا إلى خرائط حقول الألغام المُستعادة، أنه لا يزال هناك حوالي (٧٥٠) ألف لغم مضاد للأفراد مجهول ولا يُعلم موقعه بدقة في مناطق (غرب قناة السويس، غرب خليج السويس، غرب البحر الأحمر، وجنوب ووسط وشمال سيناء). (Stuart Maslen, 2021: 20)، كما تتجه الدراسة الراهنة إلى رصد بعض التأثيرات السلبية لهذه الألغام على قطاعات التنمية الاجتماعية والأمنية في هذه المناطق، فمما لا شك فيه أن وجود هذا الكم الهائل من الألغام قد يعطل من عمليات التنمية (الاستثمارية، السياحة، المعدنية، والتثقيفية والتعليمية) المستهدفة، فضلًا عما تزرعه هذه الألغام من خوف وفزع في نفوس سكان هذه المجتمعات.

أيضًا، تستهدف الدراسة الراهنة تقييم الإجراءات (الاجتماعية، الاقتصادية، الأمنية، والتشريعية) التي تتبناها الحكومة المصرية من أجل تعزيز آليات الأمن الاجتماعي في المناطق الحدودية، والتي صُنفت على أنها الأكثر تلوثًا بالألغام الأرضية على المستوى الدولي، فمصر الخامسة عالميًا من حيث المساحات المنزرعة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد من نوع "البيتسونيل، والأوجيتي" (Lydia Monin, 2011: 8)، حيث شكلت الصحراء الغربية –بالنسبة للدول المشاركة في الحربين العالميتين الأولى والثانية– تربة خصبة لزراعة حقول الألغام الكبيرة، والمزروعة بشكل منهجي، وذلك بهدف تعويض النقص من الأسلحة التكتيكية الأخرى باهظة الثمن، إذ أن الألغام تعد من الأسلحة منخفضة التكلفة، ولكنها من الأسلحة شديدة التدمير للبنية التحتية وللأشخاص، وقادرة

–حتى وقتنا الراهن– على إيذاء الأبرياء الذين لم يولدوا خلال فترة الحروب الماضية، حيث لاتزال حقول الألغام –والتي زرعها البريطانيون والألمان– تقتل وتشوه السكان المحليين من المصريين في المناطق الحدودية، بل وتعرقل جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق.

علاوة على ذلك، ترصد الدراسة الراهنة أبرز المبادرات التنموية والسياسية والمشاريع العسكرية التي تستهدفها الدولة المصرية تبعًا لرؤية (مصر ٢٠٣٠)؛ وذلك لخدمة ورعاية سكان هذه المناطق، والتي كانت ولا تزال مقيدة بشكل كبير طيلة الأعوام الماضية بسبب التلوث بالألغام والذخائر غير المنفجرة، والتي تحرص الدولة على إزالتها بجهود محلية وبمعاونة دولية، وذلك لعدد من الأسباب الجوهرية أهمها: أن مصر في الوقت الراهن تعاني من أزمة اقتصادية ومالية طاحنة بسبب تداعيات جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية؛ لذا فإنها تبحث عن بدائل اقتصادية عبر ثرواتها المدفونة في المناطق الحدودية، حيث إن هذه المناطق تتمتع بثروات نفطية ومعدنية كبيرة مثل البترول والغاز الطبيعي، وتؤدي هذه الألغام إلى تعطيل مساهمتها في مدخلات الاقتصاد المصري بنسبة "١٤٪" (Alaa Khamis, 2013: 24–27)، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تهدف الدولة المصرية إلى خفض المعدلات المرتفعة لضحايا الألغام في هذه المناطق، كذلك الاستفادة من الأراضي الزراعية المُعطلة نتيجة لوجود هذه الألغام في الحقول، وحول (الآبار، ومصادر المياه، والمنشآت الكهرومائية)، مما يجعل هذه الأراضي غير صالحة للاستعمال أو تحفها المخاطر من كل جانب، فضلًا عن صعوبة استغلال المناطق الساحلية بغرض السياحة، بسبب وجود مئات الآلاف من الكيلومترات المربعة المنزرعة بهذه الألغام، مما يجعل التخلص منها –والتي يتم تغطيتها بواسطة رواسب سميكة من الطين أو الرمل– ضرورة ملحة على الحكومة المصرية عبر تقنيات الكشف غير التقليدية، وفي ظل عدد من التحديات أهمها: تغير أماكن الألغام بسبب طول الفترة الزمنية،

التضاريس الوعرة المزروعة فيها، عدم تقديم الدول التي زرعتها مثل (ألمانيا وإيطاليا وبريطانيا) الخرائط الاستدلالية عن أماكن تواجدها إلى السلطات المصرية، فضلًا عن امتناع مصر –في الفترات السابقة– عن التوقيع على اتفاقية حظر الألغام بسبب الشواغل الدفاعية والأمنية، ولحماية المواطنين من الاعتداءات الإرهابية ومن تجار المخدرات عبر الحدود.

كذلك تحاول الدراسة الراهنة؛ وضع "مقترح استراتيجي جديد" لحماية المجتمعات الحدودية في مصر من مخاطر الألغام، وتصميم هذا المقترح ليتناول القطاعات الاجتماعية والتنموية والسياسية؛ وذلك لبناء "خطط فاعلة" لمعالجة قضية الألغام، من منظور بعض الخبراء المصريين، في ظل دعوة الحكومة المصرية للخبراء المحليين والدوليين إلى دعمها في مكافحة خطر الألغام لإزالتها وتنمية المناطق المزروعة فيها، خصوصًا منطقة العلمين، والتي تسعى الدولة المصرية لتطويرها وترصد لها المشاريع العملاقة، فعلى الرغم من صمت البنادق والمصالحة بين أعداء الأمس لا يزال الشعب المصري يدفع ثمن جريمة لم يرتكبها، ويفقد الكثير من الناس حياتهم، وذلك بمعدل (٤٠) حالة قتل وإصابة –حروق، عمى، تلف أو بتر في الأطراف، أو جروح ناجمة عن الشظايا– في اليوم الواحد، بالإضافة إلى تعطيل قطار التنمية من المرور في هذه المناطق المليئة بالألغام، وتبعًا لهذا تسعى الحكومة المصرية بشكل حثيث وعاجل إلى إزالة هذه الألغام لأغراض مدنية وتنموية، وبشرط ألا تتسبب هذه الإزالة في حدوث أي خطر بيئي أو مجتمعي، وذلك بهدف الوصول الآمن إلى الأرض لتنميتها واستغلال مواردها الطبيعية الغنية –(٤) مليون فدان للرعي الحيواني، (٧٠) مليون متر من الثروات المعدنية، (٢) مليار برميل من البترول، و(٩) تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي (Amira Sayed, 2019: 4–10)– فضلًا عن سعي الحكومة المصرية إلى إزالة كافة التهديدات العسكرية والمجتمعية التي تعيق حياة السكان المحليين وتهدد أمنهم واستقراراهم.

• وتبعًا لهذا؛ فقد طرحت الإشكالية الراهنة عددًا من القضايا والتساؤلات ذات الصلة، يتم عرضهم على النحو التالي:

– **القضية الأولى:** تهدد الألغام الأرضية –والتي تعد جزءًا من مخلفات الحروب السابقة (الإقليمية، والدولية)– الأمن الاجتماعي لسكان المناطق الحدودية في كلاً من الصحراء الشرقية والغربية لمصر، وتتجلى مظاهر هذه التهديدات فيما يلي: "التسبب في قتل وجرح آلاف الأشخاص كل عام، غلق الطرق، منع الأطفال من الذهاب إلى المدارس، تعطيل الفلاحين عن زراعة أراضيهم، حرمان الناس من مصادر كسب عيشهم، إعاقة إيصال الإغاثة الإنسانية وقت الأزمات والكوارث، قتلها للمدنيين والعسكريين في آن واحد، مع استمرار مخاطرها حتى بعد انتهاء الحروب لفترات زمنية طويلة. وانطلاقًا من هذه القضية؛ ما السياسات الحكومية لمكافحة خطر الألغام على الحياة الاجتماعية لسكان الحدود؟ وما الآليات الدبلوماسية للدولة حيال ذلك؟ وكيف يتم تقييمها؟

– **القضية الثانية:** تعيق الألغام الأرضية المزروعة في المجتمعات الحدودية المصرية العديد من مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياحية والثقافية، كما تتسبب في انخفاض معدلات بناء المجتمعات العمرانية الجديدة، نتيجة ارتفاع تكاليف إزالة هذه الألغام من المناطق المُخططة للتنمية، فضلًا عن تعطيلها لعمليات الاستصلاح الزراعي والتنقيب عن البترول والمعادن والموارد المائية. وتبعًا لهذا؛ كيف تتشكل إجراءات الدولة المصرية لإزالة هذه العوائق –العسكرية– المعرقلة لجهود التنمية المستدامة في هذه المناطق؟

– **القضية الثالثة:** أفادت وزارة "التعاون الدولي" في يناير (٢٠٢٢) أنه وبالتعاون مع "الأمم المتحدة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" وبعض حكومات الدول القيام بتطهير أكثر من (١,٥٠٠) كيلومترًا مربع من الألغام في منطقة العلمين بالصحراء الغربية، فيما وضعت "الأمانة التنفيذية لإزالة الألغام" قاعدة بيانات مُفصلة عن عدد الضحايا والناجين

من الانفجارات وسبل رعايتهم وتقديم الدعم لهم، فضلًا عن حملات التوعية من مخاطر الألغام وسبل تجنبها. وبناءً على هذا فهل ستقتصر جهود الحكومة المصرية على إزالة الألغام الأرضية من هذه المجتمعات فحسب؟ أم ستتجه إلى القيام بدور أكبر نحو تحقيق التنمية الشاملة لهذه المناطق عبر التعاون الدولي وعقد الاتفاقيات الجديدة؟

– **القضية الرابعة:** تقوم "الهيئة الهندسية للقوات المسلحة المصرية" بجهود حثيثة لتأمين المجتمعات الحدودية في مصر من خطر الألغام والقنابل غير المنفجرة، عبر شراء المعدات العسكرية والتقنية واللوجستية لإزالة الألغام ومكافحة مخاطرها، والتوسع في مشاريع التنمية المستدامة خصوصًا في المجتمعات المتضررة، والنجاح في إزالة أكثر من (٣٨٪) من الألغام بالصحاري الشرقية والغربية. وانطلاقًا من هذا؛ كيف يتم التنسيق بين القوات المسلحة والأجهزة الحكومية الأخرى من أجل إزالة الألغام وتطهير الأرض لتنميتها وحماية القاطنين فيها؟

– **القضية الخامسة:** تستهدف الدولة المصرية عبر خطتها القومية (رؤية مصر ٢٠٣٠) القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة والإقصاء وتحقيق التنمية الشاملة، وبالأخص لصالح سكان المجتمعات الحدودية، في الوقت الذي تُشكل فيه الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحروب الماضية عائقًا كبيرًا أمام هذه الرؤية. وفي هذا الشأن هل قدمت الدولة المصرية في رؤيتها القومية مجموعة من التدابير الجديدة المتعلقة بإزالة الألغام؟ وهل صُممت آليات حديثة لمعالجة القضايا المرتبطة بالفقر وعدم المساواة وتقليل المخاطر الناشئة عن الصدمات والضغوط في هذه المناطق الملغومة؟

– **القضية السادسة:** لاستعادة سبل العيش وبناء المرونة في المجتمعات الحدودية المصرية، والتي تم تطهيرها من الألغام، فإن على الحكومة اتخاذ بعض الإجراءات التنفيذية لتفعيل مكاسب التنمية المستدامة في شكل خلق (الوظائف/ ومصادر كسب العيش)، ووضع سياقات اجتماعية جديدة لسكان هذه المناطق على المستوى التعليمي

والتثقيفي والتوعوي. وفي هذا الإطار، ما الإجراءات الجديدة التي تتبناها الحكومة المصرية وترصدها في هذا الشأن؟ وكيف ستعزز الحكومة من القدرات الوطنية لأصحاب المصلحة المعنيين بإدارة الأعمال المتعلقة بتسريع عمليات إزالة الألغام من هذه المناطق؟

– **القضية السابعة:** ترجع نُدرة السكان في المجتمعات الحدودية المصرية حتى وقتنا الراهن –والتي تتمتع بمناخ لطيف ومعتدل طوال العام– إلى التأثير السلبي لمخلفات الحروب الماضية من المتفجرات والألغام على نفوس وقاطني هذه المجتمعات، خوفًا من القتل أو التهجير. فهل تتضمن تدابير الحكومة المصرية تقديم سبل الرعاية النفسية والاجتماعية لهم؟ وهل ستُمكنهم من الأرض التي تم تطهيرها لاستخدامها بغرض الزراعة وبناء المستوطنات السكنية الجديدة وإنشاء مشاريع التنمية الاقتصادية لصالحهم؟ أم ستُقصيهم إلى مناطق أخرى وتُمكن رجال الأعمال من استثمارها وتحرم سكانها المحليين من الاستفادة من خيراتها؟

– **القضية الثامنة:** قدمت "لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس النواب المصري (مايو ٢٠٢٢)" جهودًا تشريعية في ملف إزالة الألغام من المناطق الحدودية، كما طالبوا المجتمع الدولي بمشاركة مصر في حل هذه الأزمة، لاسيما تلك الدول التي زرعت هذه الألغام أثناء الحروب الماضية في الأرضي المصرية. وتبعًا لهذا؛ كيف تتشكل الجهود التشريعية والحقوقية التي يقدمها البرلمان المصري إزاء هذه القضية –الأمنية/الاجتماعية– بالتعاون مع الحكومة الوطنية والبرلمانات الدولية؟

ثانيًا: أهمية الدراسة (ومبررات اختيارها):

١. الأهمية النظرية:

تتقاطع الدراسة الراهنة بين فرعي علم الاجتماع (السياسي والعسكري)، حيث إنها تتصدى لبعض المفاهيم المعاصرة لهذين الفرعين مثال ذلك (التدابير الحكومية، ظاهرة الألغام الأرضية، مخاطر الذخائر غير المنفجرة، المجتمعات الحدودية، وآليات الأمن

الاجتماعي) وتضع لهم إطارًا مفاهيميًا وبحثيًا جديدًا، في سياق مجتمعي محفوف بالمخاطر والأزمات، فضلًا عن رصدها لبعض الرؤى النظرية التي تتناول آليات القضاء على هذه الأزمة والتخفيف من حدتها، وإضافة دراسة بحثية جديدة في علم الاجتماع تدعوا إلى التثقيف والتوعية من مخاطر الألغام ونشر معلومات السلامة العامة عنها، وذلك بهدف التقليل من عدد ضحاياها وعواقبها على اقتصادات وسياسات الدول، علاوةً على ذلك، تُصمم الدراسة الراهنة نهجًا علميًا معاصرًا للتحذير من مخاطر الألغام على الحياة الاجتماعية، وبناء نماذج معرفية لمقاومة تأثيراتها الضارة على الشعوب والمجتمعات (خصوصًا سكان الحدود)، مع تبني مجموعة من الدراسات الحديثة التي أجريت في بلدان أخرى للحد من مخاطرها وتجلياتها السلبية، بجانب الربط بين نظريات المكافحة وبرامج الحماية، كذلك الاقتراب من رؤى بعض المدارس الفكرية التي تعالج ظاهرة الألغام المضادة للأفراد وأنماط تعامل الأنظمة السياسية معها مثال ذلك (منظور الأمن القومي؛ الذي يفرق بين الفرضيتين الآتيتين: الألغام الأرضية من أدوات الحماية لحدود الدول/ أنها أزمة معاصرة وكارثة على الدول والمجتمعات)، وأخيرًا تناقش الدراسة الراهنة، هذه الظاهرة في سياق مجتمعات ما بعد الحروب، لتقديم حزمة من التفسيرات المعرفية حول أفضل أشكال التعامل الوطني والدولي معها، لتجاوزها، وحماية المجتمعات الحدودية من أخطارها.

٢. الأهمية العملية:

تقدم الدراسة الراهنة على المستوى التطبيقي؛ رصدًا ميدانياً لإجراءات الحكومة المصرية تجاه نزع الألغام الأرضية من مجتمعات الحدود، وتقييمًا سوسيولوجيًا لمردود هذه الإجراءات من قبل بعض الخبراء والمختصين، بما يحافظ على معايير الأمن الاجتماعي للقاطنين بهذه المناطق، فضلًا عن، تقديم دليل للتوعية من مخاطر هذه الألغام على السكان المحليين، ومقترحًا استراتيجيًا لإزالتها والتخفيف من حدة تأثيراتها

على القطاعات المختلفة، مع تقديم صورة واضحة عن أنماط التعاون الدولي (حكومات/منظمات) للمساهمة في مكافحة أخطار هذه الأزمة على مصر، والتعرف على حجم التحديات التي تقف حجر عثرة أمام تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه المناطق الملغمة، كذلك تقدم الدراسة الراهنة مجموعة من النتائج والتوصيات القابلة للتنفيذ، والتي تشتمل على النقاط الآتية (الكشف عن التدابير الجديدة للحكومة المصرية لمكافحة مخاطر هذه الألغام، تقييم الاحتياجات الفعلية، التخطيط اللوجستي لمعالجة التهديدات، تحليل المعلومات "الميدانية والرسمية" من منظور بعض الخبراء والمختصين، الكشف عن آليات الاتصال المجتمعي للمعاونة في الأعمال المتعلقة بالألغام، تقييم الإجراءات السياسية والتشريعية للدولة إزاء هذه الظاهرة، التوعية بمخاطر الألغام على الحياة الاجتماعية والأمنية والتنموية، رصد المعايير الدولية للمساهمة في مكافحة أخطار هذه الأسلحة، الكشف عن مسؤوليات تنفيذ وإدارة البرامج المتعلقة بمكافحة الألغام، التثقيف الاجتماعي والصحي والبيئي الفعال إزاء هذه الأزمة، وذلك؛ بهدف زيادة الوعي المجتمعي وتعزيز التغيير السلوكي والتدريب)، بالإضافة إلى التوصية بإنشاء مراكز تساهم في دعم ضحايا هذه الأسلحة، وإعادة تأهيلهم نفسياً وجسدياً، ودمجهم الآمن في المجتمع المصري.

ثالثًا: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- الكشف عن الجهود العسكرية والتشريعية لإزالة الألغام المنزرعة في مجتمعات الحدود المصرية، ورصد عوائق إزالتها، والخسائر المتوقعة جراء الإخفاق في نزعها وتطهير الأرض من مُلوثاتها.
- التعرف على تدابير الدولة المصرية من أجل دعم الأمن الاجتماعي والسياسي لصالح سكان الحدود المُعرَضين لتهديدات الألغام، وتقييم أدواتها ووسائلها إيزاء ذلك.

- فحص السياسات الحكومية الجديدة لتوطيد الأمن الاقتصادي والسياحي لصالح مجتمعات الحدود التي تعاني من التلوث بالألغام، واستكشاف فاعليتها ومردودها.
- الكشف عن السياسات الجديدة التي تنتهجها الحكومة المصرية لمحاربة الإرهاب في المجتمعات الملغومة، وتقييم جدواها إيزاء تأمين المجتمع الحدودي من أخطاره (الأيديولوجية والتهديدية)، ورصد الجهود الأخرى لمنع ووقف تدفق الإرهابيين والمقاتلين من الخارج عبر الحدود وبعض المناطق الملغومة.
- رصد الجهود الدبلوماسية (التعاون الدولي/ وبناء الشراكات) التي تتبناها الخارجية المصرية لمواجهة أزمة الألغام في مجتمعات الصحراء الشرقية والغربية، والوقوف على التحديات التي تعرقل هذه الجهود، وآليات تخطيها.
- بناء مُخطط استراتيجي (مُقترح) يهدف إلى تعزيز الأمن والتنمية لصالح المجتمعات الحدودية في مصر، مع وضع مجموعة من الإجراءات الاحترازية لحمايتهم من تهديدات وأخطار الألغام في المستقبل.

رابعًا: تساؤلات الدراسة:

تتجه الدراسة الراهنة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي: ما الإجراءات الجديدة التي تنتهجها الحكومة المصرية لمكافحة مخاطر الألغام على المجتمعات الحدودية؟ وينبثق عنه مجموعة من التساؤلات الفرعية؛ كالتالي:

١. ما الجهود العسكرية والتشريعية لإزالة الألغام المنزرعة في مجتمعات الحدود المصرية؟ وما عوائق إزالتها؟ وما الخسائر المتوقعة جراء الإخفاق في نزعها وتطهير الأرض من مُلوثاتها؟
٢. كيف تتشكل تدابير الدولة المصرية من أجل دعم الأمن الاجتماعي والسياسي لصالح سكان الحدود المعرضين لتهديدات الألغام؟ وما وسائلها الجديدة في تحقيق ذلك؟

٣. ما السياسات الحكومية لتوطيد الأمن الاقتصادي والسياحي لصالح مجتمعات الحدود (الملوثة بالألغام)؟ وما فاعليتها إيزاء ذلك؟

٤. ما السياسات الجديدة التي تنتهجها الحكومة المصرية لمحاربة الإرهاب في المجتمعات الملغومة؟ وما جدواها إيزاء تأمين المجتمع الحدودي من أخطاره (الأيديولوجية والتهديدية)؟ وما الجهود الأخرى لمنع ووقف تدفق الإرهابيين والمقاتلين من الخارج عبر الحدود والمناطق الملغومة؟

٥. ما الجهود الدبلوماسية (التعاون الدولي/ وبناء الشراكات) التي تتبناها الخارجية المصرية لمواجهة أزمة الألغام في مجتمعات الصحراء الشرقية والغربية؟ وما التحديات التي قد تعرقل هذه الجهود؟ وكيف يمكن تخطيها؟

٦. ما الإجراءات الاحترازية (المقترحة) لوقاية المجتمعات الحدودية في مصر من تهديدات وأخطار الألغام (مُخطط استراتيجي لتعزيز الأمن والسلامة والتنمية)؟

خامسًا: المفهومات الأساسية للدراسة:

تستند الدراسة الراهنة إلى ثلاثة مفاهيم أساسية، تتضح على النحو الآتي:

١. مفهوم التدابير الحكومية (Government Measures):

عرّف (أنطونيو لاسانس Antonio Lassance) التدابير الحكومية على أنها "السياسات التنفيذية التي تصممها السلطة القائمة، في صورة حزمة من الخطط الاستراتيجية، والعمليات الوقائية، المشتملة على مبادئ العدالة والشفافية والاستجابة، لمعالجة أزمة أو مشكلة يعاني منها المجتمع في فترة من الفترات"، وقد تكون هذه الإجراءات مرتبطة بعلاقة وثيقة مع أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية، وبدعم من مجتمع الخبراء من داخل الحكومة أو من خارجها (Antonio Lassance, 2020: 7–13). فيما عرّفها (أنكي هاسيل Anke Hassel) على أنها "مجموعة من القرارات التي تتخذها الحكومات أو الجهات السياسية الفاعلة الأخرى، لحل مشكلة أو قضية مزمنة، عبر تحديد

الإجراءات الفاعلة والأدوات السياسية والتشريعية الملائمة" (Anke Hassel, 2015: 569). كما أشار (مارسال فاريه Marcal Farre) في تعريفه للتدابير الحكومية إلى أنها "تلك السياسات التنظيمية التي تتخذها وتنفذها المؤسسات الرسمية والأمنية، باستخدام الأدوات المتاحة، لمواجهة بعض المشكلات أو الأزمات القائمة، ويتم ذلك من خلال وضع خطط أكثر فعالية وكفاءة وشفافية، وفي ضوء الفرص والتحديات المعاصرة"، وفي هذا الإطار يرى (فيديريكو توديشيني Federico) أن التدابير الحكومية تمثل "مجموعة الإجراءات التنفيذية المنبثقة من السياسة العامة للدولة، والتي تتخذها المؤسسات الرسمية عند مواجهة المشكلات، أو الأزمات، أو التهديدات الداخلية أو الخارجية". (Marcal Farre, Et al, 2022: 197-200).

فيما تُعرّف الدراسة الراهنة التدابير الحكومية (إجرائيًا) على أنها: "الإجراءات التنفيذية والخطط الوقائية، التي تعتمدها الحكومة المصرية، على المستوى الوطني والدولي من ناحية، وفي مختلف القطاعات السياسية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية، من ناحية أخرى، وذلك لمكافحة تهديدات الألغام الأرضية على مجتمعات الحدود، في الصحراء الشرقية والغربية لمصر".

٢. مفهوم الألغام الأرضية (Landmines):

عرّف بروتوكول الألغام الأرضية "الألغام" على أنها "أي ذخيرة موضوعة تحت الأرض، أو فوقها، أو بالقرب منها أو أي منطقة سطحية أخرى، ومصممة بحيث تنفجر بفعل وجود، أو قرب، أو ملامسة شخص أو مركبة لها"، فيما اقترحت وزارة الدفاع النمساوية وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية؛ تعريفًا للألغام الأرضية المضادة للأفراد على أنها "أي سلاح أرضي مصمم أساسًا ليتم تفجيره عن طريق وجود شخص، أو قربه، أو ملامسته له، مما يؤدي إلى حدوث إعاقة، أو إصابة، أو قتل شخص أو أكثر من الأشخاص" (V. Sigal, 2013: 67). وقد استبعد هذا التعريف الألغام المضادة للدبابات المجهزة بتكتيكات منع المناولة أو صمامات الضغط أو الذخائر المختلطة التي

لم تكن فيها الألغام المضادة للأفراد جزءًا لا يتجزأ من اللغم المضاد للدبابات ولكن تم نشرها في مكان قريب، غير أن المشكلة الإنسانية لهذه الأسلحة تتشكل في أنها طالما ظلت نشطة فقد يتعثر فيها أحد من المارة الأبرياء الذي لا ينوي العبث باللغم المضاد للدبابات أو تعطيله، مما يؤدي إلى حدوث انفجار مروع قد يقتله أو يصيبه بشكل خطير. كذلك قدم (ستيوارت ماسلن Stuart Maslen) تعريفًا أكثر تخصصًا للغم الأرضي فهو يراه عبارة عن "مادة متفجرة تُركت على الأرض أو مدفونة تحت السطح مباشرة"، ففي أثناء الحروب تترك الجيوش المُنسحبة أحيانًا ألغامًا أرضية تنفجر عندما يمشي الناس أو يقودون مركباتهم فوقها، كما أنها تظل خطرة لسنوات بعد انتهاء هذه الحروب وكثيراً ما تقتل أو تصيب المدنيين، من هنا؛ يرى (مايك كرول Mike Kroll) أن اسم لغّم يأتي من الفعل الذي يعني "وضع المتفجرات تحت الأرض على شكل أفخاخ"، وهي عملية تتضمن حفر نفق في التربة بالطريقة التي يعمل بها عمال المناجم، حيث يتكون هذا اللغم من أربعة عناصر: (علبة، وصمام، ومفجر، وعبوة ناسفة)، وقد تم استعارة هذه التقنية والمصطلح من قبل المهندسين العسكريين الذين حفروا الألغام أثناء الحصار وعبأوها بالمتفجرات لإحداث انهيار للتحصينات العسكرية المنيعة (Stuart Maslen, 2021: 4–7). علاوة على ذلك؛ عرّف (كينيث رذرفورد Kenneth R. Rutherford) مفهوم اللغم الأرضي من زاويته العسكرية على أنه "قنبلة مدفونة في الأرض وتنفجر عندما يدوس عليها شخص ما أو يقود فوقها مركبته"، فيما يتكون هذا اللغم من (أنبوب قصدير يوضع قريبًا جدًا من السطح لدرجة أن قدم الرجل، أو أي سبب مزعج آخر، من شأنه كسر الزجاج بداخله، وتحرير الحمض، فتنفتح العلبة في الصندوق، وتلامس البوتاس، من ثم تنفجر على الفور بفعل المسحوق الموجود داخل هذا الصندوق)، وعادةً ما يتم نشر هذه العبوات الناسفة سرًا، إما على التربة أو أسفلها مباشرة، أو مثبتة على ضفة نهر أو قاع مخفي بالمياه، كما أنها تنقسم إلى أكثر من نوع وطراز (ألغام أرضية، ألغام بحرية، عبوات ناسفة، أفخاخ متفجرة... وغيرها). (R. Rutherford, 2020: XIV–XV). أضف إلى ذلك؛ أن هذه الأسلحة تعود أصولها إلى الحروب الأهلية الغربية، بينما استُخدمت على نطاق واسع خلال الحروب العالمية وفي العديد من النزاعات

الحديثة، في القرنين العشرين والحادي والعشرين، خاصة في دول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وتسببت في سقوط عشرات الآلاف من الضحايا المدنيين، وتبعًا لهذا؛ تحول الغضب الدولي ضد هذه الأسلحة الفتاكة إلى حركة عالمية فعالة لحظرها، وجعل العثور عليها وتدميرها وتطهير الأرض منها أولوية إنسانية ملحة.

وتُعرف الدراسة الراهنة الألغام الأرضية (إجرائيًا) على أنها تلك: "الأسلحة المدفونة والذخائر غير المنفجرة في صحراء مصر الشرقية والغربية، الموجودة منذ الحرب المصرية الإسرائيلية والحربين العالميتين الأولى والثانية، والمنزرعة من قبل جيوش أجنبية متحاربة، والمُصممة بحيث تنفجر بفعل وزن المركبات، أو القوات التي تمر فوقها، أو نتيجة سير المدنيين أو الحيوانات أو الماشية عليها، وتتسبب في خسائر جسيمة: (قتل، إصابات جسدية أو نفسية، خسارة اقتصادية وأمنية للدولة المصرية، تهميش اجتماعي لقاطنيها، مع ضعف كبير في الحصول على حقوقهم المجتمعية المشروعة).

٣. مفهوم المجتمع الحدودي (Border Community):

عرّف (بات كونواي Pat Conway) المجتمع الحدودي على أنه "نوع من المجتمعات الريفية التي تتميز بكثافة سكانية منخفضة للغاية"، وتبعاً لهذا المفهوم أشار (المركز الوطني لمجتمعات الحدود) إلى أنه يتم تعيين المجتمع على أنه حدود إذا كان عدد سكانه (٢٠) شخصًا لكل ميل مربع، ويقع على بعد أكثر من (٦٠ ميلًا / أو ٦٠ دقيقة) من أقرب مركز حضري، فضلًا عن أن معدل الفقر فيه أعلى من المتوسط بالمقارنة بالمراكز الحضرية، كذلك يفتقر إلى أي حضور كبير للشركات أو المؤسسات الوطنية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، وتوجد فيه العديد من المهددات التي تمس أمنه مثل (الطرق الصعبة، الجبال والمنحدرات، الذخائر والألغام المدفونة، الحيوانات المفترسة، والحشرات السامة.. وغيرها). (Pat Conway, Et al, 2013: 62). علاوة على ذلك؛ تتميز المجتمعات الحدودية بإرث تاريخي فريد وبيئات اجتماعية وسياسية

استثنائية، وسياقات اقتصادية وثقافية متفردة عن بقية التجمعات البشرية الأخرى، كما تتميز بخلفيات عرقية متشابهة، وبحدود مشتركة مع دول الجوار، ونقاط عبور رسمية وغير رسمية. في حين يرى (كريستلر Christaller) أن مفهوم المجتمعات الحدودية يشير إلى "ذلك التجمع البشري الهامشي، البعيد عن المركز الحضري، والمعزول جغرافيًا، والذي يعاني سكانه من تهميش اجتماعي واقتصادي وسياسي، نتيجة التوزيع غير المتكافئ للسلطة بالمقارنة مع المراكز والمدن"، كما أسماه (كريك Creek) "بمجتمع الأقليات العرقية المُهمشة والمُسيجة بحدود اجتماعية وثقافية مستقلة"، والتي تختلف عن المراكز الحضرية في اللغات والعرق والتقاليد الدينية والتنمية الاقتصادية (Asian Development Bank, 2020: X–5). كذلك أوضح (بودي جوناوان Budi Gunawan) أنه لطالما تعاملت المناطق الحدودية على أنها هامشية، وبعيدة عن مراكز الحكومة والتنمية الاقتصادية، ونتيجة لذلك؛ ظهر تفاوت كبير في البنية التحتية والإنجاز الاقتصادي لهذه المناطق مقارنة مع المناطق الأكثر مركزية، الأمر الذي أدى إلى فشل الدولة في تمكين المجتمعات الحدودية من التعامل مع التهديدات المحتملة ومكافحتها، وتبعًا لهذا استمرت هذه المجتمعات في أوضاع وظروف ضارة، لذلك فإن الأمن القومي في المناطق الحدودية مهدد وبشدة؛ لذا تسعى أغلب دول العالم إلى إحداث تحول في طريقة النظر إلى المناطق الحدودية، بحيث لا تضعها كمناطق نائية معزولة بل باعتبارها بوابات إلى المراكز الحضرية، حيث ترتبط تنمية هذه المجتمعات بالمصالح الاقتصادية والسياسية للدول على المستويين الوطني والعالمي، في حين تتجلى المشاكل التي تواجهها هذه المناطق؛ ليس فقط في المخاطر التي تعرقل الحياة العامة للناس، ولكن أيضًا في ضعف المرافق الحكومية المتوفرة، والمراكز الأمنية غير الملائمة (في البر والبحر)، والمرافق السيئة، والمهددات الجيوسياسية. وانطلاقًا من هذا، أشار (باريتو راتمونو Barito Ratmono) إلى أن مفهوم المجتمعات الحدودية يعني تلك "المستوطنات البشرية

التي يصعب الوصول إليها، وتحدها الأوضاع الأمنية والعسكرية المُقلقة، ويشعر سكانها بضعف في الانتماء، وتعاني بنيتها التحتية من الهشاشة، ومن القيود الصارمة في إدارة مواردها المتاحة، وقصورًا في التعليم والرعاية الصحية والعمالة والضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى رداءة في نوعية الحياة بشكل عام". (Budi Gunawan, Barito Ratmono, 2018: 1-5)؛ لذا فإن المنظورات الثقافية والسياسية والأمنية المحيطة بالمجتمعات الحدودية تُفهم على أنها "هامشية" خصوصًا في صنع سياساتها والقدرة على تنفيذها وحمايتها.

وتُعرّف الدراسة الراهنة المجتمعات الحدودية (إجرائيًا) على أنها تلك: "المناطق الصحراوية على حدود مصر، والتي زُرعت بالألغام في فترات الحروب السابقة، وتقع جغرافيًا في الصحراء الشرقية والغربية، ويقطنها عدد منخفض من السكان، ويتركز فيها عدد من الأقليات البدوية، وتعاني من خسائر فادحة في الأرواح البشرية، وتزايد كبير في المهددات الأمنية والتنموية، فضلًا عن افتقارها إلى الأمن الحدودي الكافي بسبب أزمة الألغام الأرضية والنفايات الحربية غير المنفجرة والإرهاب".

سادسًا: التوجه النظري للدراسة:

تبنت الدراسة الراهنة ثلاثة اتجاهات نظرية في تفسيرها لمتغيرات وقضايا الدراسة، يتم عرضها على النحو التالي:

-الاتجاه الأول: الحكومة الدستورية والسياسات العسكرية لـ (هنتنغتون Huntington):

أوضح (صامويل هنتنغتون Huntington) في رؤيته النظرية أن كلًا من المؤسسة العسكرية والحكومة الدستورية تتعاونان داخل أي دولة لأداء وظيفتين مهمتين: الأولى: الحفاظ على المجتمع وحدوده السياسية من التهديدات العسكرية ومن مخلفات الحروب وأنشطة الإرهاب الدولي والمحلي، والثانية: ضمانة أمن المجتمع الاقتصادي والسياسي

والعسكري والتنفيذي من خلال بناء استراتيجيات تعزز من أداء القوى الاجتماعية والمؤسسات الرسمية والمدنية لحماية المجتمع من المخاطر الناشئة، لكن وفي نفس الوقت؛ حذّر (صامويل Samuel) من الفشل في تحقيق التكيف والتوازن بين القوتين، مما سيترتب عليه أن تكون بعض المجتمعات غير قادرة على توفير الأمن العسكري بشكل فعّال، خصوصًا إزاء المخاطر العسكرية التي قد تهدد المجتمع (المخاطر الجيوسياسية، مهددات الأسلحة والمتفجرات، العدوان العسكري المفاجئ لدول الجوار)، من ثم؛ يرى (هنتنغتون) أن مفهوم الاحتراف العسكري يعد ضروريًا لتزويد المجتمع بالأمن والاستقرار، بالإضافة إلى خفض مستوى التهديدات الأمنية والعسكرية، خصوصًا في المناطق التي قد شهدت صراعًا مسلحًا، أو في المناطق الحدودية التي قد شهدت مواجهات عسكرية وأعمالًا حربية، ولتحقيق هذا الهدف فإن ذلك يعتمد على قدرة المؤسسة العسكرية والضباط على التفاعل مع المؤسسات والأفراد المدنيين (Tomas Kucera, 2017: 20–25). كذلك يعتبر (هنتنغتون) أن العسكري خبيرًا في الشؤون الحربية واللوجستية، خصوصًا تلك المتعلقة ببدء الحرب أو تطهير الأرض من مخلفاتها (الأسلحة والذخيرة غير المنفجرة)، كما تُعتبر الخبرة العسكرية عنصرًا ضروريًا في الاحتراف العسكري، وتبعًا لهذه الخبرة تقر الدولة بنزاهة المهنية العسكرية وموضوعها، ويظل الجيش بدوره محايدًا سياسيًا ويَقبل التوجيه السياسي من الدولة، ويحترم المدنيون –في ذات الوقت– الجيش كمؤسسة مستقلة ذات خبرة في قضايا الاستراتيجية العسكرية، إذ يعد الفصل بين الوظائف المدنية والعسكرية أمرًا مهمًا لتحقيق التكامل بينهم، وذلك لحماية المجتمع من المخاطر، فالحكومة الدستورية: هي من تصنع السياسة، والجيش: هو من يخوض الحروب ويطهر الأرض من مخلفاتها الانشطارية وملوثاتها الانفجارية والإشعاعية. (Ayesha Ray, 2013: 12–15)، علاوة على ذلك؛ يشير (هنتنغتون) إلى أهمية اقتراب الجيش من قضايا المجتمع المدني، من خلال تبني قيمه المدنية قدر الإمكان، والسماح له بالمشاركة

في وضع وتنفيذ استراتيجيات حماية المجتمع من المهددات والمخاطر، والانفتاح على الإصلاح المهني والتقنيات التنظيمية الجديدة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى؛ فإن على المجتمع أن يحترم القيمة المهنية للكادر العسكري المحترف، وذلك لحماية الدولة ومقدراتها السياسية والاقتصادية والأمنية (Zoltan Barany, 2012: 22–23). من هنا؛ تتشكل القضايا الرئيسة للعلاقات المدنية العسكرية، في تعاونهم الوثيق وتكاملهم الوظيفي، وذلك لحماية القيم والمؤسسات الاقتصادية والسياسية من المهددات العسكرية والحربية المُعادية، ومن أجل الحفاظ على أمن الأمة من الصراع والانقسام، ومن أي مخاطر داخلية أو خارجية قد تعيق من تنمية مجتمعاتهم.

-الاتجاه الثاني: الحرب كظاهرة اجتماعية معقدة (War & Social Phenomenon):

أشار (ويليام جاي William C. Gay) إلى أن الحرب تعد واحدة من أخطر الظواهر الاجتماعية/ السياسية تعقيدًا، حيث أنها ترتبط بحدوث تغييرات جذرية في طبيعة العلاقات بين الدول والشعوب والأمم، فعندما تتوقف الأطراف المتصارعة عن استخدام الأشكال وأساليب النضال اللاعنفية، تبدأ في استخدام الأسلحة والوسائط العنيفة الأخرى، وذلك للوصول إلى أهدافها السياسية والاقتصادية المنشودة، عبر الحروب والنزاعات المسلحة، وتعد الأداة الرئيسة المستخدمة لشن الحروب هي القوات المسلحة والوحدات شبه العسكرية الأخرى، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى؛ تؤثر هذه الحروب على جميع جوانب حياة وأنشطة المجتمع، وتضعه في حالة توتر وخطر وجودي، فللحرب، جانبان مترابطان؛ أحدهما اجتماعي وسياسي، والآخر عسكري وتقني، يعكس الجانب الأول: علاقة الحرب بالاتجاهات الأساسية للمجتمع، ويحدد الجانب الثاني: الطبيعة الاستراتيجية للحرب ووسائل وطرق تنفيذ الأعمال العدائية، وآليات تطهير الأرض من المخلفات الحربية الخطرة –مثل القنابل العنقودية، القنابل الانشطارية، الذخيرة غير المنفجرة، والألغام المدفونة– خصوصًا بعد انتهاء العمليات العسكرية ووقف إطلاق النار، وطبقاً

لهذا؛ فإن الهدف النهائي للحرب هو تحقيق أغراض سياسية وعسكرية واقتصادية محددة، بالإضافة إلى تدمير الدول المعادية أو تحالفاتها وإجبارها على قبول ظروف سياسية واجتماعية محددة، في حين؛ أن أحد أشكال النضال الجديدة المستخدمة في مرحلة ما بعد الحروب هو النضال البيئي، والذي يتضمن مجموعة من التدابير والأنشطة الوقائية، التي تهدف إلى تشكيل ظروف بيئية مواتية في المنطقة التي كانت مسرحًا لعمليات العدو، وتطهيرها من جميع الملوثات الحربية عبر النضال باستخدام كل من الوسائل العسكرية وغير العسكرية (C. Gay, et al, 2014: 479–480). كذلك أشار (جاستون بوثل Gaston Booth) إلى أن الحرب كصراع مسلح تُشكل ظاهرة اجتماعية معقدة للغاية، حيث أنها تهدد إلى حد كبير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات والشعوب، فعلى مدار تاريخ المجتمع البشري، وبسبب ضعف صلاتهم بالمجالات والعمليات الاجتماعية الأخرى، نمت الحروب وازدادت في حدتها واكتسبت طابعًا مدمرًا، وذلك باستخدام أسلحة قتل مباشرة، أو أسلحة تدمير مدفونة تحت الأرض، سوف تقتلهم في المستقبل، ونتيجة لذلك، كانت الحرب وستظل الظاهرة الاجتماعية الأكثر إثارة، بفعل تأثيراتها السلبية على حاضر الشعوب، وتبعاتها المستقبلية الغامضة، نتيجة ما تحدثه من تلوث وما تخلفه من نفايات خطرة على البيئة والإنسان في آن واحد (Cristian Stanciu, 2018: 193). وعلاوة على ذلك؛ فإن أدوات الحرب من منظور (كارل فون Carl Fon) هي أسلحة مُصممة لتدمير أجساد الأعداء وتشويهها وتدميرها سواء في وقت الحرب، أو بعدها بعشرات السنين، وذلك لجعل العدو يخضع لإرادتنا (السياسية)، مع الأخذ في الاعتبار أن معظم الحروب الحالية لا يتم خوضها في المجتمعات المتخاصمة، أو حتى من قبل الدول بالضرورة، لذا تتراكم الأسلحة في دول بديلة، ليست لها علاقة بالصراع الدائر بين الدول المتقاتلة، إلا أنها مجرد مسرح لعملياتهم العسكرية، ولكنها وفي ذات الوقت تتضرر من الحرب في قوتها البشرية وبنيتها التحتية،

بل وفي بيئتها لسنين قادمة بسبب تلوثها بالغازات الحربية وبالأسلحة الانشطارية والقنابل الأرضية (Ilmari Kaihko, 2020: 1-6). وهو ما يفسر إعادة التجنيد الإجباري في بعض الدول في وقتنا الراهن، وذلك رداً على التهديدات الداخلية والخارجية؛ لذا فالحرب كظاهرة اجتماعية/ عسكرية، تستند إلى تقارير دقيقة عن إنتاج الأسلحة والدبابات والطائرات، وحسابات الخسائر المتبادلة، والتفكير في المكاسب والأخطاء الاستراتيجية، وآليات الانتقال من الحرب إلى السلام، فضلًا عن تطهير الدول من ملوثاتها ومخلفاتها، وهي بالطبع قضايا ضرورية لمعرفة المعاناة الاجتماعية والاقتصادية التي ستلحق بالشعوب في مستقبلهم القريب، وسبل مجابهتها.

-الاتجاه الثالث: "المجتمعات الخطرة: مجتمع النفايات الحربية في المناطق الهامشية" من منظور (جيدنز، وأولريش بيك Giddens & Beck):

طور كلٌ من (بيك Beck، وجيدنز Giddens) نظرية جديدة تحمل إسم "مجتمع المُخاطرة" وذلك لدراسة المخاطر في ضوء السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتجلى فيها، وعبر هذه النظرية افترض عالم الاجتماع الألماني (أولريش بيك) أن العولمة والتقدم التكنولوجي لا يغيران فقط طريقة فهم المخاطر ومعالجتها، ولكن أيضًا فهم طبيعتها ومكوناتها، ففي مجتمعات ما بعد الحداثة يسير التقدم التكنولوجي السريع مقترنًا بشبكة كثيفة وبشكل متزايد من الاتصالات العالمية، جنباً إلى جنب مع إنتاج مخاطر جديدة تمس أمن المجتمع وتعيق تنميته، مثال ذلك المخاطر الناجمة عن القنابل الذرية والجينية والكيميائية والمتفجرات الأرضية، وتبعًا لذلك تختلف المخاطر الجديدة اختلافًا كبيرًا عن تلك التي حدثت في العصور الماضية، بسبب تداعياتها المستقبلية الخطيرة، وفي هذا المجتمع يعيش الجميع في حالة من الخوف المستمر من إنتاج مخاطر جديدة تسمح بحدوث اضطرابات داخلية (الحياة الوجودية)، أو خارجية (العناصر الاجتماعية والثقافية)، وتبعًا لذلك؛ لاحظ (بيك) أن الفترة الحالية هي فترة انتقالية تشير

إلى الانتقال من المجتمع الصناعي إلى ما يسمى بمجتمع المخاطر العالمية، وهي الفترة التي ينتقل فيها المجتمع إلى مرحلة جديدة من الحداثة، يجني خلالها التداعيات السلبية للصناعات العسكرية والنووية والجينية، وبهذا المعنى، يتم تحديد المخاطر على أنها نتاج عملية التحديث الصناعي والعسكري، وفي هذه المرحلة، يسير المجتمع جنباً إلى جنب مع زيادة مخاطر إنتاج الثروة والأسلحة، وحينها تدرك المجتمعات الحديثة المتأخرة أن الأخطار ناتجة عن البشر وصراعاتهم العسكرية (النووية أو البيولوجية أو حتى الأسلحة الملغومة)، وتتجلى فكرة المسؤولية البشرية هنا في كيفية التخلص من هذه المخاطر ومكافحة تداعياتها على الإنسان والبيئة المحيطة، وفي هذا الشأن فإن المخاطر التي تنتجها الحداثة والتقنيات الحربية الجديدة تثير تساؤلات جدية حول بقاء الكوكب، وبالتالي تشمل جميع السكان أو أولئك الذين يتم توزيعهم على حدود المجتمعات الهامشية، من هنا؛ ووفقًا لمنظور (بيك) فإن هذه المجتمعات قد تتعرض لخمسة أنماط من المخاطر نتيجة التهديدات المستمرة للحداثة واستخدام الأسلحة الفتاكة فيها: الأولى: المخاطر الناتجة عن سلبيات الحداثة المتأخرة، الثانية: مخاطر تجاهل حدود الدولة القومية، الثالثة: المخاطر الوظيفية للتطور الرأسمالي، الرابعة: تحديات بناء وعي نقدي جديد بالمخاطر، والخامسة: ظهور كارثة سياسية جديدة محتملة مع تجدد الصراعات الداخلية واللجوء إلى أسلحة الإبادة، وفي نفس السياق؛ فإن أنماط المخاطر التي قد يتعرض لها المجتمع وفقًا لمنظور (جيدينز) تتشكل على النحو التالي: ١) البعد الاقتصادي: انهيار آليات النمو الاقتصادي، ٢) البعد السياسي: نمو النظام الشمولي، ٣) البعد العسكري: اشتعال الحروب النووية وتلويث الأرض بالمتفجرات الإشعاعية والألغام الأرضية الذكية، ٤) أخيرًا؛ البعد الصناعي: تلوث المناخ وحدوث كوارث بيئية خطيرة تُسببها ملوثات الأسلحة والمتفجرات العسكرية والنووية (Misale Fiorenza, 2017: 159–161). وتبعًا لهذا يتشكل ما يعرف بـ"مجتمع النفايات" نتيجة تراكم آلاف الأطنان من النفايات الصناعية

والعسكرية في هذا المجتمع، وغالبًا ما يتم دفنها في المجتمعات الهامشية والحدودية، وتُسبب العديد من الأمراض الخطيرة والإصابات الناجمة عن حوادث التفجير العشوائي، من هنا؛ تنشأ المخاطر التي قد تهدد سلامة البشر والأنواع النباتية والحيوانية في هذه المجتمعات، وهي بمثابة جريمة أخلاقية ترتكبها المجتمعات الحديثة. ومن زاوية أخرى؛ فإن الليبرالية الجديدة تبعًا لرؤية (بيك) ساهمت في تعميق هذه المخاطر، بشكل لا يمكن السيطرة عليها على المستوى الوطني أو من قبل الدولة وحدها، وإنما يمكن مواجهتها من خلال تضافر جهود وإمكانات المجتمع الدولي، وتعاونهم معًا وبشكل وثيق (Braco, Irina, 2017: 35-85)؛ لذا نبه (أولريش بيك) بأننا نعيش في مجتمع المخاطرة، والذي ظهر في فترة ما بعد الحرب ووُصف بأنه عصر الحداثة الانعكاسية، الذي تتغير فيه الاهتمامات المركزية للمجتمع، وتنتقل فيه الدولة من تطوير وتطبيق التقنيات الجديدة للحرب، إلى إدارة المخاطر المرتبطة بالتخلص من نفاياتها وملوثاتها الموجودة بالفعل، وهذا يعني أن التهديدات والأخطار ليست خارجية فحسب، بل تتولد أيضًا عند ظهور إجراءات داخلية تخص تنمية المجتمعات الحدودية أو الهامشية والتي كانت مركزًا للصراعات المسلحة، وفي هذا الإطار؛ فإن مشاكل العالم لن يتم توطينها في مجتمع واحد بل ستؤثر على الجميع، فلن يُعرف مجتمع المخاطرة فقط من خلال استحواذه على السلع (الثروة)، ولكن أيضًا من خلال حصوله على "التداعيات السلبية" للمخاطر المتعددة مثال ذلك مخاطر (التلوث البيئي، الأسلحة المدفونة، القنابل الإشعاعية، والتلوث من المنتجات الثانوية للإنتاج الصناعي)، فهذه المخاطر ولأنها من صنع المجتمع، تعتبر قابلة للوقاية، وهي على النقيض من المخاطر الطبيعية "كالزلازل والبراكين والأعاصير"، إلا أن كلا النوعين من المخاطر لهما تأثيرات سلبية على النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع ككل، فضلًا عن أن كلاهما "اجتماعي" (Pietrocola, et al, 2021: 2-5). وبالتالي، يُنظر إلى هذه المخاطر التي تهدد أمن الأفراد على أنها

بناء اجتماعي، ولمواجهتها يجب الأخذ في الاعتبار: (١) حجم الكارثة وإمكانية استمرارها في المستقبل، (٢) رؤى الخبراء والعلماء للتنبؤ بهذه المخاطر وحمايتهم منها، (٣) إدارة المخاطر البيئية والتكنولوجية والعسكرية من قبل متخصصين، (٤) أخيرًا؛ رفع كفاءة المؤسسات الرسمية والمدنية للمجتمع حتى يتمكن من مواجهة هذه الأخطار على المدى الطويل.

"مناقشة التوجه النظري للدراسة"

لقد طرحت "المقولات النظرية" سالفة الذكر بعض القضايا الأساسية، والتي ساهمت في تفسير موضوع الدراسة، يتم عرضها على النحو التالي:

- تتكامل الأدوار الوظيفية بين حكومات الدول وجيوشها في صنع السياسة الوقائية وفي بذل المجهودات المدنية العسكرية لمرحلة ما بعد الحرب، وذلك بهدف تطهير المجتمعات من مخلفاتها وملوثاتها المدفونة وأسلحتها غير المنفجرة، تحقيقًا لأهداف التنمية المستدامة فيها، فبالإضافة إلى أن الجيش منظم وفعال لغرض خوض الحرب ووضع الاستراتيجيات العسكرية، إلا أنه وفي ذات الوقت يبدأ في الاضطلاع بأدوار مختلفة مثل مساعدة المدنيين في العمليات الداخلية للتخلص من المهددات العسكرية، وفي الحفاظ على القانون والنظام العام للدولة.
- الحرب في جوهرها هي نوع من الصراع الاجتماعي، تستخدم فيها الأطراف المتصارعة العنف المسلح، وتمتد تأثيراتها السلبية على المجتمع والاقتصاد والتنمية، ليس فقط أثناء فترة الحرب، ولكن أيضًا بعد انقضائها، والسبب في ذلك أن ملوثات الأسلحة المستخدمة فيها يظل قائمًا لفترات زمنية طويلة، وهذا التأثير قد يصيب البيئة (الأسلحة الإشعاعية) أو الأرض والبشر (الألغام والمتفجرات المدفونة)، فعندما ينتهي النزاع المسلح، غالبًا ما تكون ساحات القتال مليئة بالحطام المتفجر أو المزروع، ولا يزال الكثير من هذا الحطام خطيرًا، لا سيما مخزونات الأسلحة التي خلفها المقاتلون والذخائر غير المنفجرة، ويمثل وجود مثل هذه الأسلحة تهديدًا مستمرًا، بما تسببه من

فقد آلاف من المدنيين الأبرياء لأرواحهم وأطرافهم، كما يمكن لهذه الأسلحة أن تعرقل إعادة الإعمار وتهدد سبل العيش الاقتصادي للدول، ولمواجهة آثار هذه الحروب ونفاياتها الخطرة فإنه يجب تكاتف ثلاثة أطراف (الشعب، الجيش، والحكومة) على المستوى الداخلي، و(الحكومات والمنظمات الدولية) على المستوى العالمي، فمخلفات هذه الحروب هي أكبر كارثة يمكن أن تسبب المعاناة للبشرية، فهي تدمر مستقبل الدول، وتعرقل وصولها للتقدم والرفاهية.

- غالبًا لا تملك الحكومات المحلية والدول النامية الوسائل الكافية –القدرة التقنية والفنية أو الموارد المالية– للتعامل مع مشكلة مخلفات الحروب (المتفجرات والألغام)، والتي تقتل وتصيب المدنيين والعسكريين في آن واحد؛ لذا فهي بحاجة إلى تكاتف دولي وإقليمي، من أجل تقليل المعاناة الإنسانية التي قد تسببها هذه المتفجرات المدفونة، مع تقديم المساعدات السريعة للمجتمعات المتضررة.
- المجتمعات الهامشية (الحدودية أو البدوية)؛ المحفوفة بالمخاطر الحربية والنفايات العسكرية، هي على الأرجح مناطق لا يوجد بها أمان اجتماعي أو استقرار معيشي، ولكنها مجتمعات تعاني من مخاطر كبيرة يجب أن ندركها ونخشى عواقبها، مثال ذلك شعور الناس فيها بالقلق، وضعف في الخدمات، ومخاوف من التهجير القسري والتشرد، ومن تدمير ممتلكاتهم الخاصة، وفقدانهم لأجزاء واسعة من أراضيهم الزراعية والرعوية، فضلًا عن مخاطر تهميشهم واستبعادهم من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمجتمع المركز، مع ضعف تمتعهم بمعايير حقوق الإنسان؛ بما في ذلك الحق في السكن الملائم وحرية التنقل وحظر الإخلاء التعسفي.
- مجتمع النفايات الحربية (المجتمع الملغُوم) هو مجتمع محفوف بالمخاطر، ليس فقط في الوقت الراهن، ولكن أيضًا على المدى الطويل، وقد تتشكل هذه المخاطر في عدة صور أبرزها: التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، والتي لا تصيب هذا المجتمع فحسب؛ بل تمتد انعكاساتها الخطرة إلى المجتمع العام من ناحية، وعدد من الدول المجاورة، من ناحية أخرى، هذا بالإضافة إلى تأثيراتها السلبية على صحة الطبيعة والإنسان، وصناعة نظام اجتماعي جديد تتطور فيه المخاوف

البيئية (مخاطر النفايات الانفجارية، تدمير الطبيعة، وتلوث الماء والهواء والتربة والغذاء)، وللتخفيف من حدة هذه المخاطر؛ فإن المساعي الحكومية لإدارة هذه الأزمة، لن تكون ناجحة إذا قامت على سياسة أحادية الجانب، الأمر الذي يتطلب بالضرورة تعاونًا دوليًا حقيقيًا وتحالفًا إقليميًا فاعلًا لمجابهة هذه المخاطر والحد من تداعياتها السلبية.

سابعًا: الدراسات السابقة (ومناقشة معطياتها):

انقسمت الدراسات السابقة إلى محورين رئيسيين، كالتالي:

المحور الأول: الدراسات التي تناولت (الانعكاسات السلبية لأزمة الألغام الأرضية على المجتمعات والشعوب):

– أشار (المجلس الاستشاري لمراجعة الأعمال المتعلقة بالألغام) في نتائج دراسته بعنوان "**إزالة الألغام: في مصر**" إلى أن مصر ملوثة بالألغام في الصحراء الغربية التي يعود تاريخها إلى الحرب العالمية الثانية، وفي شبه جزيرة سيناء والصحراء الشرقية وهي إرث من الحروب مع إسرائيل بين عامي (١٩٥٦/ ١٩٧٣)، إضافةً إلى الألغام التي زرعتها الجماعات الجهادية المناهضة للحكومة في أغسطس ٢٠١٦، والمناطق المتضررة الأخرى التي تقع حول مدينة مرسى مطروح والسلوم بالقرب من الحدود الليبية، في حين أن خرائط حقول الألغام كانت "خرائط مبدئية" ودُفنت معظمها بشكل عشوائي، وأنها عبارة عن إشارة إلى مواقع الألغام بشكل عام دون تحديد دقيق لمواقع دفنها، فضلًا عن العثور على العديد من الألغام في مناطق غير محددة في الخرائط، كما أشارت الحكومة المصرية إلى أن حوالي (١٧) مليون لغم بقيت في الصحراء الغربية، و(٥,٥) مليون لغم أخرى في سيناء والصحراء الشرقية، فيما استخدمت الحركات الإرهابية –داعش– ألغامًا قديمة، وأصبح مصدرهم للعثور على مواد لتصنيع العبوات الناسفة ضد الجيش المصري والمدنيين، فكان هناك ما لا يقل عن خمس هجمات كبيرة على الأقل من قبل الجماعات الإرهابية التي تستخدم مثل هذه الأسلحة في مصر. (MARAB, 2020: 326–327).

وتتفق الدراسة الراهنة مع توصية "المجلس الاستشاري": في دعوته لمصر إلى مواصلة إزالة الألغام بمعدل أكبر بكثير مما فعلت حتى الآن، وذلك لمكافحة العمليات

الإرهابية ضد نقاطها العسكرية والمدنية، ولتحقيق أهداف التنمية في هذه المناطق الهامشية.

– كذلك أوضح (مايك كرول Mike Croll) في دراسته "**الألغام الأرضية في الحرب والسلام**" بأن الألغام الأرضية قد تسببت في سقوط عشرات الآلاف من الضحايا المدنيين في العالم النامي، وبفعل هذا تحول الغضب الدولي ضد انعكاساتها الخطرة على البشر والبيئة المحيطة إلى حركة عالمية فعالة لحظرها، ولتطهير المجتمعات من ملوثاتها، عبر التكنولوجيا الجديدة والتكتيكات العسكرية، ومن خلال تكوين تحالفات دولية من الجنود ونشطاء السلام وعمال التنمية والمشاهير لحظر استخدامها، وتبعًا لهذا تم إزالة أكثر من (١٠٠) مليون لغم أرضي بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا، ولا تزال الجهود المحلية والدولية تسعى لإزالة عدد مماثل من هذه الألغام في دول العالم النامي، ولكنها لا تزال جهود ضعيفة، فبحلول عام (١٩٤٧) كانت أوروبا خالية من الألغام إلى حد كبير، وعلى العكس من ذلك؛ وبعد ما يقترب من (٢٠) عامًا وإنفاق أكثر من (٤) مليارات دولار لاتزال أزمة الألغام الأرضية في العالم النامي مستمرة حتى وقتنا الراهن. (Mike Croll, 2009).

وتتفق الدراسة الراهنة مع رؤية "كرول" حول: أنه لاتزال التداعيات السلبية لأزمة الألغام الأرضية تشكل عقبة أمام تحقيق التنمية المستدامة لأغلب الدول النامية، وذلك بسبب صعوبة إزالة الألغام منها، فعلى الرغم من التجارب التي أجريت من خلال الآلات والمناطيد والجرذان لإزالة هذه المتفجرات، إلا أنها تظل مهمة خطرة تتطلب عمالة مدربة وإمكانات مالية كبيرة.

– فيما أفاد (جورجيو كيوفيلي وآخرون Giorgio Chiovelli) في دراستهم بعنوان "**الألغام الأرضية والتنمية المكانية**" عن التأثير السلبي للتلوث بالألغام الأرضية على حياة الملايين من البشر، وفي العديد من البلدان التي تمزقها الصراعات، حتى بعد فترة طويلة من توقف الأعمال العدائية، فضلًا عن العواقب الاقتصادية التي قد تصيب هذه البلدان جراء وجود هذه الألغام وملوثاتها دون تطهير أو وقاية، فموزمبيق –على سبيل المثال– كانت تعاني من حالة "شديدة التلوث" بالألغام الأرضية في عام (١٩٩٢)، بينما وصلت

إلى حالة "خالية من الألغام" في عام (٢٠١٥)، وقد وصلت إلى هذه المرحلة عبر عدد من الإجراءات أهمها: أولًا، تجميع البيانات التي توضح بالتفصيل تطور عمليات التطهير، عبر جمع آلاف التقارير من العديد من الجهات الفاعلة في مجال إزالة الألغام، ثانيًا، استغلال توقيت إزالة الألغام لتقييم تأثيرها على النشاط الاقتصادي المحلي، وتبعًا لهذا كشفت دراسة (كيوفيلي) قوة استجابة النشاط الاقتصادي لإجراءات تطهير شبكات النقل والمراكز التجارية والمناطق الأكثر اكتظاظًا بالسكان من الألغام المدفونة، في حين أن إزالة الألغام من المناطق الريفية ذات الكثافة السكانية المنخفضة كانت ضعيفة للغاية. (Giorgio Chiovelli, et al, 2018).

وتتفق الدراسة الراهنة مع نتيجة "كيوفيلي" حول: أن إزالة الألغام الأرضية مكنت من الوصول إلى البنية التحتية للمجتمعات، ويسرت الوصول إلى الأسواق والمناطق التجارية والصناعية، مما أفاد بتحسينات كبيرة في النشاط الاقتصادي الكلي، فضلًا عن إضافة مناطق جديدة خالية من أي تلوث، شريطة أن تكون عمليات التطهير منسقة مركزيًا مع الدول الإقليمية، مع إعطاء الأولوية لتطهير طرق النقل والممرات الدولية والمجتمعات الحدودية.

– كما نبه كلٌ من (الماس حشماتي Heshmati، ونباز خياط T. Khayyat) في دراستهما بعنوان "**الآثار الاجتماعية والاقتصادية للألغام الأرضية في جنوب كردستان**" من مخاطر تلوث إقليم كردستان العراق على نطاق واسع بالألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، كون هذه الأسلحة ستظل عقبة رئيسة أمام تحقيق التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي، لا سيما في المجتمعات الريفية والحدودية، حيث تم استخدام الألغام بشكل منهجي من قبل الحكومة البعثية المركزية، لتهجير سكان إقليم كردستان، وإضعاف مطالب الأكراد لتقرير مصيرهم الإقليمي، فضلًا عن الآثار الاجتماعية والصحية والتعليمية والاقتصادية السلبية للألغام الأرضية عليهم، والانعكاسات الخطيرة على القطاعات الأمنية والسياسية، بالإضافة إلى؛ أن الدلائل الأمنية تشير إلى أنه إذا ما تم وقف استخدام الألغام على الفور في هذا الإقليم، فسوف يستغرق الأمر مائة عام أخرى، وتكلفة باهظة لإزالة الألغام الأرضية وملوثاتها، كما أنه لا تزال الألغام تسبب التشرد، وتشكل تهديدات كبيرة

وعوائق معقدة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتزيد من حجم الفقر المدقع والتخلف في المناطق المتضررة، بالإضافة إلى أن لها العديد من الآثار الطبية والنفسية والسياسية السلبية، إذ أنها تمنع عودة الحياة الطبيعية والإنتاجية إلى المناطق الريفية والحدودية، وتزيد من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الحياة الحضرية، وتعرقل عملية إعادة دمج المجتمعات الهامشية وقاطنيها (Almas Heshmati, Nabaz Khayyat, 2012).

فيما تتفق الدراسة الراهنة مع رؤية كلًا من "حشماتي، والخياط" حول: تأثير الألغام على رفاهية الأفراد والمجتمعات بشكل سلبي، وعرقلة أنشطة إعادة التأهيل والتنمية والوصول الآمن إلى الموارد الضرورية، في حين أن تطهير المجتمعات من ملوثاتها يعد أمرًا ضروريًا وذلك عبر: حشد الموارد والتقنيات الذكية، والاستفادة من الخبرات المحلية والدولية في هذا المجال.

– كما تبين من دراسة (وايد روبرتس Wade Roberts) بعنوان "**الألغام الأرضية في كمبوديا: الماضي والحاضر والمستقبل**" أن الحرب والإبادة الجماعية والاحتلال الأجنبي أثر على كمبوديا، حيث دمرت هذه الأحداث البنية التحتية وقلبت الأحزاب الحاكمة وأدت إلى مقتل الملايين، وعلى الرغم من أن هذه الأحداث قد ولت الآن، إلا أن العديد من التداعيات الناتجة عنها لا تزال قائمة، وفي مقدمتها الألغام الأرضية والتي تعد أحد مخلفات الماضي من الأسلحة الخطرة، حيث لا يزال التلوث المرتبط بها يؤثر على الحياة بعد أكثر من (٣٠) عامًا من الجهود الحربية لإزالتها، وذلك لتسببها في ظهور العديد من الأزمات والمشكلات المجتمعية؛ أهمها: الضعف الاقتصادي، ارتفاع مؤشرات الفقر، الضعف الزراعي والإنتاجي، تزايد معدلات الهجرة، تدني مستويات التعليم الرسمي، بالإضافة إلى انخفاض الكثافة السكانية والأبنية الأسرية في المناطق المتضررة بالألغام. (Wade C. Roberts, 2014).

وتتبنى الدراسة الراهنة توصية "روبرتس" حول: أهمية أن تشتمل التدابير الحكومية المتعلقة بتطهير الألغام من المجتمعات الريفية ما يلي: تطهير (إمدادات المياه، والمساحات القابلة للزراعة، والطرق الزراعية المحلية والدولية الخاصة بأعمال التصدير).

– علاوة على ذلك؛ وصفت (آنا باركر Anna Parker) الألغام في دراستها بعنوان "**آثار الألغام الأرضية على الدول الفقيرة**" بأنها "أسلحة إبادة اجتماعية"، إذ أنها لا تتسبب في إحداث إصابات مروعة فحسب، بل تؤدي إلى دمار اجتماعي واقتصادي طويل الأمد، كما أنها تديم الفقر لعقود حتى بعد انتهاء الصراعات، فنسبة (٨٥٪) من ضحايا الألغام الأرضية في العالم كانت من نصيب البلدان المنكوبة بالفقر مثل (أفغانستان، أنغولا، كمبوديا، مصر، والعراق)، فضلًا عن أنها تقتل وتصيب أكثر من (٧٠) شخصًا كل يوم، أي بمعدل واحد كل (١٥) دقيقة، كما أنها قد تظل نشطة لمدة تصل إلى (٥٠) عامًا قادمة، مما يجعلها خبيثة ومدمرة لمستقبل الشعوب والمجتمعات بشكل كبير، بالإضافة إلى أن إزالتها يعد هدف صعب وباهظ الثمن، فقد يكلف اللغم الواحد (١٠٠٠) دولار لتحديد مكانه وإزالته، بينما قد يحتاج الخبير إلى يوم كامل لإزالة من (٢٠–٥٠) مترًا مربعًا من الأرض الملوثة. (Anna Parker, 2018).

وتتفق الدراسة الراهنة مع نتيجة "باركر" حول: أن هناك "ارتباطًا كبيرًا بين وجود الذخائر غير المنفجرة وانتشار الفقر في البلدان النامية"، حيث تشكل الألغام الأرضية عقبة جسيمة أمام: وصول المساعدات الإنسانية، عودة اللاجئين، تحقيق التقدم الاقتصادي، وإعادة الإعمار والتنمية للدول الفقيرة.

– في حين حذّر (خوان فارجاس Juan Vargas، وآخرون) في دراستهم بعنوان "**الألغام الأرضية: الآثار المحلية لإزالة الألغام**" من خطورة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، كونها أحد الأسباب الرئيسة لإيذاء المدنيين في المناطق المتضررة، وعقبة كبيرة أمام إعادة الإعمار بعد الحرب؛ لذا فإن حملات إزالة الألغام من هذه المناطق هي أداة سياسية واعدة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل، كما أنه قد يكون لإزالة الألغام عواقب سلبية غير مقصودة إذا ما تمت أثناء استمرار النزاعات، أو إذا لم تتم عمليات تطهير مخلفاتها بشكل كامل. ومن زاوية أخرى فإن إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في فترة ما بعد الصراع قد تزيد من النشاط الاقتصادي، لاسيما في المناطق التي تتمتع بوصول أفضل إلى الأسواق، ومن المرجح أن تؤدي إزالة الألغام من المناطق المتضررة إلى زيادة الأنشطة الاستخراجية والتعدينية فيها. (Juan F. Vargas, Et al, 2022).

فيما تختلف الدراسة الراهنة مع إحدى نتائج "خوان": والتي يجادل فيها "بأن تقديرات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية قد تكون متشابهة في الأدوات والحجم والأهمية بين جميع دول العالم"، لكن ومن الواضح أن هناك اختلافًا كبيرًا لمردود هذا التطهير ووقعه على الدول النامية من ناحية، والدول المتقدمة من ناحية أخرى، سواء في القدرات المالية أو الأدوات أو التقنيات المستخدمة في عمليات التطهير، أو في التجليات الاقتصادية والاجتماعية عليهم.

المحور الثاني: الدراسات التي رصدت (الإجراءات الحكومية والأمنية والتقنية لمكافحة تهديدات الألغام):

– توصل (سعيد مجاهد وآخرون) في نتائج دراستهم بعنوان "**مشكلة الألغام الأرضية في مصر**" إلى أن مصر ملوثة بالألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة (UXO) والمتفجرات من مخلفات الحرب التي عادة ما تكون مدفونة تحت طبقات عميقة من الرمال والطين منذ الحرب العالمية الثانية، حيث دارت معظم المعارك في المنطقة الواقعة بين (منخفض القطارة والعلمين) على ساحل البحر المتوسط، ومدينة (مطروح، والسلوم) بالقرب من الحدود الليبية، بالإضافة إلى ذلك، لا يزال يتعين إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب (المصرية/ الإسرائيلية) والتي وقعت في الأعوام (١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣)، خاصة في المناطق الشرقية (شبه جزيرة سيناء، وساحل البحر الأحمر)، حيث تقدر المناطق الملوثة بمساحة (٢٦٨٠) كيلومتر مربع، وهو ما يقترب من أربعة أضعاف المناطق الملوثة في دولة مثل (أفغانستان)، فيما أشار الجيش المصري إلى أنه لا يزال يتعين العثور على (١٦) مليون قطعة من الألغام المتفجرة، بما في ذلك الألغام الأرضية المضادة للأفراد (APL)، والألغام الأرضية المضادة للدبابات (ATL)، وكميات كبيرة من الذخائر غير المنفجرة. (Said Megahed, et al, 2010: 1-16).

وتتفق الدراسة الراهنة مع توصية "مجاهد" حول: ضرورة تبني الحكومة المصرية لبعض الإجراءات الوقائية الفاعلة للتخلص من هذه الأزمة على حدودها: مثال ذلك (تحديد نطاق مشكلة الألغام الأرضية في مصر وبياناتها الرسمية، اختيار أنسب التقنيات للكشف الآمن عن هذه الألغام وإزالتها، توفير تقنيات تقليل المساحة، تصميم أجهزة

الاستشعار عن بعد، صناعة معدات الكشف والإزالة، وأخيرًا؛ تبني مشروعات إزالة الألغام الأرضية الممولة دوليًا).

– كما أشار (إيان مانسفيلد Ian Mansfield) في دراسته بعنوان "**إزالة الألغام الأرضية حول العالم**" إلى أهمية تدريب اللاجئين الأفغان على إجراءات إزالة الألغام، مع توقع عودة ملايين اللاجئين إلى أفغانستان، حيث رأت الأمم المتحدة أن أزمة إنسانية قد تلوح في الأفق، وطلبت المساعدة من الدول الغربية لمعالجة مشكلة الألغام الأرضية فيها، وإنشاء برنامج مدني في أفغانستان لإزالتها لأغراض إنسانية، وفي نفس الوقت؛ كشف (مانسفيلد) عن المخاطر والمآسي التي تنطوي عليها إزالة الألغام الأرضية، ولكنه أشار أيضًا إلى الجهود الإنسانية العظيمة التي قدمها آلاف الرجال والنساء الشجعان الذين يزيلون الألغام الأرضية كل يوم حول العالم. (Ian Mansfield, 2015).

وتتفق الدراسة الراهنة مع رؤية "مانسفيلد" حول: أهمية الخلاص من العوائق "السياسية والثقافية والأمنية" التي قد تعرقل جهود إزالة الألغام من المجتمعات الهامشية، والتي غالبًا ما يكون التعامل معها أكثر صعوبة من التعامل مع حقول الأسلحة الخفية، خصوصًا في المجتمعات النامية والفقيرة.

– فيما توصل (ليون سيجال Leon Sigal) في دراسته "**التفاوض بشأن حقول الألغام**" إلى أهمية دور "الحملة الدولية لحظر الألغام" في سن معاهدة عالمية لحظر الألغام المضادة للأفراد، وبسبب هذا الإنجاز مُنحت جائزة نوبل للسلام لبعض المنظمات غير الحكومية، حيث إنها جعلت أكثر من (١٠٠) دولة تحظر سلاح الألغام، والتي كانت جيوشهم تستخدمها لفترة طويلة، وقد جاء هذا الإنجاز في ظل بعض التحديات (المعايير والمصالح الدولية المتضاربة، والسياسات البيروقراطية المثيرة للجدل)، وقد تغلبت هذه المنظمات علي مثل هذه التحديات من خلال بعض الإجراءات مثل (تشجيع القيادة الفعالة، الالتزام الدائم بقضية التحذير من مخاطر الألغام على الإنسانية، تشكيل تحالفات وثيقة بين النشطاء والمسؤولين الحكوميين في معظم الدول الملوثة بهذه الأسلحة، تكوين رأي عام للدفاع عن أهمية حظر هذه المخلفات، بالإضافة إلى؛ الاستخدام الماهر لوسائل

الإعلام للتوعية من تهديدات هذه الأسلحة على المجتمعات والشعوب). (Leon V. Sigal, 2013).

فيما تتفق الدراسة الراهنة مع تحذير "سيجال" حول: أنه حال فشل "الحملة الدولية" في ثني الدول للتوقيع على معاهدة حظر استخدام الألغام الأرضية في معاركها وحروبها، سيترتب على ذلك زيادة التلوث العالمي من مخلفات هذه الأسلحة.

– كذلك أفاد (ألكسندر سميلجانيك Smiljanic) في دراسته "**الكشف عن الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة**" بأنه قد تنتهي الحروب رسميًا ويمكن توقيع معاهدات السلام ووقف إطلاق النار، لكن إرثها المميت سيستمر في شكل الذخائر غير المنفجرة وحقول الألغام التي قد تحدث أضرارًا كارثية للسكان المدنيين؛ لذا فإن الاستطلاع الجوي قد يقلل من الحاجة إلى العمليات الأرضية للتخلص منها، حيث أن هذه العمليات قد تكون محفوفة بالمخاطر ومكلفة وتستغرق وقتًا طويلاً عند نزع هذه الأسلحة، كما أن التطوير السريع للمركبات الجوية غير المأهولة يوفر قدرات حاسمة لمعالجة آثار النزاعات في جميع أنحاء العالم، وعلاوة على ذلك؛ فإن التطورات الحالية في التكنولوجيا والإلكترونيات والأنظمة المستقلة غير المأهولة التي تتيح للخبراء العسكريين بشكل متزايد مواجهة تحديات إزالة الألغام والذخائر المتبقية، وبالتالي المساعدة في إبطال مفعولها. (Aleksandar Smiljanic, 2022).

وتتبنى الدراسة الراهنة توصية "ألكسندر" حول: ضرورة التركيز على الدور الذي يمكن أن يؤديه استطلاع المركبات غير المأهولة في عمليات تحديد الهوية والتخلص المستقبلي من تهديدات الألغام، مع أهمية ربط جهود صانعي السياسات الحكومية والعسكرية مع المساهمات العالمية للإغاثة الإنسانية، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بإعادة بناء المشهد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي للسكان المتضررين من ملوثات الألغام.

– كما حذر (تشارلز بوميير Charles Beumier، وآخرون) في دراستهم بعنوان "**الأعمال المتعلقة بالألغام**" من خطر هذه الأسلحة المميتة، لتسببها في إصابة وقتل المدنيين في عشرات البلدان حول العالم، حتى بعد سنوات من انتهاء الأعمال العدائية

للحرب، فبمجرد زرع اللغم، لن يكون هذا السلاح الخفي قادرًا على التمييز بين خطى العسكريين أو المدنيين، وستستمر القنبلة الصغيرة في جذب الأطفال وتجار المعادن للتعامل معها دون حذر؛ لذا ومن أجل وضع حد لهذه المعاناة التي قد تسببها هذه المخلفات المضادة للأفراد، تم وضع اتفاقية حظر "استخدام وتكديس وإنتاج ونقل" الألغام المضادة للأفراد، وتدميرها وفقًا لـ (اتفاقية أوتاوا، واتفاقية حظر الألغام)، كذلك؛ ومن أجل تخفيف المعاناة التي قد تسببها الذخائر العنقودية؛ تم اعتماد اتفاقية منع "استخدام وتخزين وإنتاج ونقل" الذخائر العنقودية وفقًا لـ (اتفاقية أوسلو) في عام ٢٠٠٨، فيما اختارت الأكاديمية العسكرية الملكية (RMA) تنفيذ مشاريع تكنولوجية لمكافحة الألغام ممولة من وزارة الدفاع البلجيكية وأمانة الدولة للتعاون الإنمائي، وقررت إقامة تعاون وثيق مع الجامعات، والتي بدأت في تنظيم أنشطتها البحثية الخاصة بالإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام بشكل علمي وفعّال. (Charles Beumier,et al, 2017).

فيما تختلف الدراسة الراهنة مع أحد نتائج "بوميير": المتمثلة في أن "جميع أطراف اتفاقية حظر الألغام" قادرة على تطوير تقنيات جديدة تتعلق بإزالة الألغام، متناسيًا في ذلك التفاوت في القدرات المالية والفنية والتقنية والعسكرية لكل دولة.

– فيما شدد (ماثيو بولتون Matthew Bolton) في دراسته بعنوان "**حقول الألغام السياسية: الكفاح ضد القتل الآلي**" على أهمية تفعيل القانون الدولي لمكافحة الألغام الأرضية، وتصنيفها على أنها "شر في حد ذاتها"، إذ يتعرض آلاف الأشخاص حول العالم للتشويه والقتل بسببها كل عام، في حين أن حقول الألغام الحقيقية ترتبط "بحقول الألغام السياسية" التي تصنعها وتسمح لها بالاستمرار، وتبعًا لهذا قد تركزت معظم هذه الأسلحة في دول فقيرة ومتقاتلة مثل (العراق، لاوس، كمبوديا، البوسنة، أفغانستان، مصر، السودان وجنوب السودان) وعانت بشكل كارثي من تهديدات الألغام في جميع قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. (Matthew Bolton, 2020).

وتتفق الدراسة الراهنة مع "بولتون" في: مساره القانوني لإيجاد حلول فاعلة لأزمة الألغام الأرضية والأسلحة الخفية، واستعانته بجهود وأفكار خبراء إزالة الألغام والقوات شبه العسكرية والصحفيين والدبلوماسيين وعمال الإغاثة والناشطين العاملين في حقول الألغام.

– فضلًا عن ذلك تعتبر دراسة (كينيث رذرفورد Rutherford) بعنوان "**تاريخ أمريكا المدفون: الألغام الأرضية في الحرب الأهلية**" دراسة مهمة لواحدة من أفظع الأسلحة التي تم استخدامها على الإطلاق –الألغام الأرضية– خلال الحرب الأهلية، والتي تم استخدامها على نطاق واسع عبر الكونفدرالية، حيث قدمت هذه "الأسلحة الجهنمية" الموت والإصابة في كل دولة كونفدرالية تقريبًا وأثرت على مسار الحرب، وأصبحت هذه الدول في حاجة ماسة لتكنولوجيا مبتكرة لإزالتها، والتغلب عليها خصوصًا في ظل العجز الكبير في الموارد والقوى العاملة، كما أثار استخدامها نقاشات حادة داخل الحكومة الكونفدرالية وداخل صفوف الجيش، خصوصًا فيما يتعلق بأخلاقيات استخدام هذه الأسلحة، والتي وصفت بأنها أسلحة "الغدر والخيانة". (Kenneth Rutherford, 2020).

بينما تختلف الدراسة الراهنة مع نتيجة "كينيث": والتي أشار فيها إلى أنه من المقبول في وقت الحرب ومع تلاشي ثروات الدول الكونفدرالية، استخدام الألغام لأنها منخفضة التكلفة، حيث إنه يعد أمرًا غير مقبولٍ لإنهاء النزاع.

– فيما كشف (ووتر فيري Wouter Verre) في دراسته "**كاشفات الألغام الأرضية: الأعمال المتعلقة بمكافحة الألغام للأغراض الإنسانية**" عن أنه في عام (٢٠١٩)، كان هناك أكثر من (٥) آلاف حالة مسجلة لأشخاص أصيبوا أو قتلوا بسبب الألغام الأرضية والمتفجرات الأخرى من مخلفات الحروب، حيث يمكن أن تظل هذه الأسلحة نشطة لفترة طويلة وتقتل بشكل عشوائي، ونتيجة لذلك فإن (٨٠٪) من هؤلاء الضحايا هم من المدنيين؛ لذا على الدول والمجتمعات المصابة بهذه الملوثات الكشف عن الألغام الأرضية

المدفونة باستخدام أجهزة الكشف عن المعادن (MD)؛ مع مراعاة أن الحد الأدنى من الألغام المعدنية يتطلب مستويات عالية من الحساسية، ونتيجة لذلك، يتسبب وجود أجسام أخرى معدنية في التربة في ارتفاع معدلات الإنذارات الكاذبة، والتي يمكن أن تتجاوز (١٠٠٠) إنذار كاذب لكل لغم أرضي مدفون، مما يبطئ من عمليات التطهير ويزيد من التكاليف، ومن هنا؛ فإن أجهزة الكشف ثنائية الأسلوب، التي تدمج الكشف عن المعادن ورادار اختراق الأرض (GPR)، يمكن أن تحسن من معدل الإنذار الخاطئ. (Wouter Verre, 2021).

وتتبنى الدراسة الراهنة توصية "فيري" حول: أهمية تطوير كاشفات جديدة مزدوجة الأسلوب لإزالة الألغام لأغراض إنسانية؛ مثل: (كاشف المعادن الطيفي، قياسات التيارات ذات الوضع المشترك، البالونات النشطة، خوارزميات معالجة الإشارات، الشبكات العصبية الاصطناعية، ومستشعرات MD) وذلك لتحسين الأداء العسكري المتعلق بالكشف والإزالة.

– أخيرًا؛ دشن (الجيش الأمريكي U.S. Military) استراتيجية بعنوان "**برنامج الولايات المتحدة لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية**" تقوم على تعزيز العلاقات المدنية والعسكرية والحكومية لمعالجة مخاطر الألغام، حيث تم تأسيس هذا البرنامج بالتعاون بين (وزارة الخارجية الأمريكية، وزارة الدفاع، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)، وذلك لتقديم الدعم والاستجابة لمجابهة مخاطر ومهددات الألغام، إذ أدت البيئة الأمنية المتغيرة والتي أعقبت نهاية الحرب الباردة إلى زيادة الالتزام العسكري بالعمليات الإنسانية، وتفاقمت التحديات أمام الجيش عندما اقترنت بتقليص القدرة العسكرية للولايات المتحدة، من ثم؛ تكمن القضية الأولى للجيش الأمريكي في معالجة التهديد العالمي المستمر للألغام الأرضية، في وقت تتزايد فيه الالتزامات العسكرية وتتناقص الموارد الحربية. (U. S. Military, Et al, 2017).

وقد اتفقت الدراسة الراهنة مع تبني "الجيش الأمريكي": للنظريات الهادفة إلى ترسيخ العلاقات المدنية العسكرية، من أجل النجاح في إزالة الألغام لأغراض إنسانية، خصوصًا في عدد من الدول النامية مثل (أفغانستان، كوسوفو، ومصر)، مع الاستفادة من قدرات المنظمات الدولية للتخفيف من خطورة هذه الأسلحة، خصوصًا في أوقات نقص الموارد المالية والعسكرية والتقنية.

وفي إطار تفنيد عدد من الدراسات الحديثة والقريبة من مجال الدراسة الراهنة:

ثمة وجود عدد من التساؤلات التي تم رصدها على النحو التالي: كيف تتم عمليات إزالة الألغام الأرضية من المجتمعات الحدودية في مصر؟ وماذا تفعل الحكومة المصرية للحد من خطرها؟ ولماذا لم يتم حظرها حتى الآن؟ وما شكل التعاون مع المنظمات غير الحكومية في هذا الشأن؟ وهل تعتبر تكلفة إزالتها عائقًا أمام الحكومة المصرية؟ وكيف تصنف وجودها على أراضيها؟ هل تعتبرها جريمة حرب من قبل الدول التي استخدمتها؟ أم سلاحًا وقائيًا ضد الإرهاب والجماعات المسلحة على حدودها؟ وفي ذات الوقت؛ كم عدد الألغام الأرضية النشطة في مجتمعاتها الحدودية؟ وما آليات الحكومة المصرية لتطهير البيئة من ملوثاتها؟ وما علاقة هذا التطهير بمؤشرات تباطؤ النمو أو تصاعده في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ وأخيرًا؛ هل تساهم عمليات إزالة الألغام ومكافحة ملوثاتها في تعزيز الأمن الاجتماعي لمصر؟ وما سبل ذلك؟ وغيرها من التساؤلات الأخرى.

"مناقشة معطيات الدراسات السابقة وعرض فجواتها"

أفرزت الدراسات السابقة عددًا من المعطيات التي استفادت منها الدراسة الراهنة، لكن وفي ذات الوقت؛ لم تتعرض الدراسات السابقة لبعض النقاط المهمة المتعلقة بأزمة الألغام الأرضية في مصر، والتي منها على سبيل المثال؛ ما يلي:

- المخاطر الأمنية للألغام غير المنفجرة على سكان الحدود في مصر.
- آليات خفض التهديدات التنموية والاجتماعية والتجارية داخل وعبر المجتمعات الحدودية المصرية المزروعة بالألغام.
- سبل مكافحة عزلة المجتمعات الحدودية المصرية والمحاصرة بحقول الألغام.

- طرق الوصول إلى الخرائط التفصيلية لأماكن تواجد هذه الألغام في مصر، لتيسير عمليات إزالتها.
- وسائل مجابهة الانعكاسات السلبية للألغام على الاقتصاد المصري، والصحة، ورأس المال البشري، وتقييم عمليات إزالتها وتجلياتها المستقبلية.
- انعكاس إزالة الألغام على نمو وتطوير البنية التحتية المحلية لمجتمعات الحدود في مصر.
- فاعلية المساعدات الخارجية في تمويل جهود مصر لإزالة هذه الأسلحة من المناطق الحدودية.
- التحديات التي تواجهها مصر من أجل التعافي من الألغام بعد الصراع الدولي على أراضيها.
- توفير بيانات جديدة عن عمليات إزالة الألغام الأرضية من قبل الحكومة المصرية، وتحليل قواعد البيانات المركزية لعمليات الإزالة، والتعرف على آليات التخطيط لها أو تنسيقها مركزيًا.
- التحقق من المعلومات المتعلقة بعمليات إزالة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في مصر، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والوكالات والمشغلين التجاريين ووكالات الأمم المتحدة.
- تقديم توثيق شبه كامل لعمليات التطهير في المجتمعات الملوثة بالألغام الأرضية في مصر.
- تحليل العلاقة بين التوزيع المكاني لحقول الألغام في مصر وتوقيت تطهيرها، ومدى ارتباطها بالخصائص الجغرافية والموقعية والاقتصادية.
- تقييم استجابة الحكومة المصرية لإجراءات وعمليات إزالة الألغام من حدودها.
- سبل تعزيز القدرات المحلية والحكومية لتنظيف الحدود المصرية من الألغام، وإعادة تأهيل ضحاياها.

- الربط بين عزوف الحكومة المصرية عن التوقيع على اتفاقية حظر الألغام، وبين شروط القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بمنع استخدام هذه الأسلحة وتطهير الأرض من ملوثاتها.
- البحث في فكرة إنشاء معهد في مصر لإجراء الدراسات حول الألغام الأرضية وتحليل البيانات حول مخاطرها والطرق الأنسب لمجابهتها: عبر توفير المعلومات، والوقاية، والتدريب، وإعادة التأهيل، وتعويض الضحايا.

هذه الفجوات البحثية –وغيرها من الإشكاليات– هي ما ستسعى الدراسة الراهنة إلى التحقق منها في جانبها الميداني، على النحو التالي:

(الدراســـة الميدانيـــة)

ثامنًا: الإجراءات المنهجية للدراسة (وأدواتها الميدانية):

تم الاعتماد على (المنهج الكيفي) من أجل تحقيق أهداف الدراسة الراهنة وتساؤلاتها، ولاستكشاف نقاط إضافية عن الإجراءات الوقائية التي تنتهجها الحكومة المصرية لتأمين المجتمعات الحدودية من مخاطر الألغام كما هي في الواقع، وذلك بهدف الوصول إلى تفسيرات موضوعية للمعطيات اللفظية التي تسفر عنها الدراسة، وتبعًا لهذا فقد تم جمع مادة ميدانية لعينة "عمدية" مكونة من (٣٢) مفردة من خبراء "الأمانة التنفيذية لإزالة الألغام وتنمية الساحل الشمالي الغربي بوزارة التعاون الدولي" بالقاهرة، موزعين كالتالي: (٥) مفردات من المسؤولين والخبراء الذين يباشرون العمل في مقر الأمانة التنفيذية بالوزارة، و(٦) مفردات من العاملين في (مركز الأطراف الصناعية) التابع للأمانة في محافظة مطروح، و(٢١) مفردة من (الخبراء الذين سبق لهم العمل في الهيكل التنظيمي للأمانة، وعددٍ من المستشارين الذين يعملون مع الأمانة (بشكل مُتقطع) أي في أوقات تنفيذ المشروعات فقط، وقد تم التوصل إليهم من خلال بعض السجلّات التشغيلية –في

الفترة من ٢٠١٤/٢٠٢٢- والموجودة بمقر الأمانة، فيما تم التواصل معهم عبر "هواتفهم الشخصية، وإيميلاتهم الإلكترونية")، وقد تم التطبيق وعقد المقابلات باستخدام تقنية (المقابلة المتعمقة In-Depth Interview)، من خلال دليل طُبق على مفردات العينة في الفترة الزمنية من (٢٠٢٢/٦/٩) إلى (٢٠٢٣/٥/٣٠)، وكان تحليل البيانات تحليلًا (كيفيًا)، فيما تمت إجراءات المقابلة لهذه العينة عبر ثلاثة أساليب (المقابلة المباشرة، المقابلة التليفونية، والمقابلة بواسطة الإنترنت)، كما اعتمدت الدراسة الراهنة على تحليل عددٍ من (التقارير الرسمية، والسجلات التشغيلية، والوثائق غير المتداولة والتي تخص الأمانة التنفيذية لإزالة الألغام).

وقد اشتمل "دليل المقابلة المتعمق" فضلًا عن البيانات الأساسية للمبحوث على عددٍ من المحاور الرئيسة (التي تضمنت مجموعة من التساؤلات المفتوحة)، وهي كالتالي: **المحور الأول:** الجهود العسكرية والتشريعية لإزالة الألغام (من مجتمعات الحدود المصرية)، **المحور الثاني:** إجراءات الدولة لتعزيز الأمن الاجتماعي والسياسي في المناطق الملغومة (الآليات والوسائل)، **المحور الثالث:** السياسات الحكومية لتعزيز الأمن الاقتصادي والسياحي (تجاوز مخاطر الألغام)، **المحور الرابع:** السياسات الجديدة لمحاربة الإرهاب في المجتمعات الملغومة (الفكر الإرهابي والألغام وجهان لعملة واحدة)، **المحور الخامس:** الجهود الدبلوماسية لمواجهة أزمة الألغام وبناء المرونة في مجتمعات الحدود المصرية، وأخيرًا؛ **المحور السادس:** مُقترح استراتيجي لتعزيز مكافحة مخاطر الألغام وتهديداتها الاجتماعية (لصالح سكان الحدود).

١) مواصفات العينة (ومبررات اختيارها):

تضمنت عينة الدراسة (٣٢) مفردة، يتم عرض خصائصهم على النحو التالي:

جدول رقم (١) يوضح الخصائص الأساسية لمفردات العينة ن (٣٢).

البيان	الفئات	ك	%
النوع	ذكور	٢٢	٦٨,٥
	إناث	١٠	٣١,٥
السن	أقل من ٤٠ عامًا	٦	١٨,٥
	من ٤١-٥٠ عامًا	١٢	٣٧,٥
	من ٥١-٦٠ عامًا	٩	٢٨,٥
	من ٦١ فأكثر	٥	١٥,٥
موقعه في الهيكل التنظيمي للأمانة	رئيس	١	٣,٥
	مدير فرعي للأمانة بـ (مطروح، الساحل الشمالي، شرق القاهرة)	٣	٩,٥
	وكيل	٥	١٥,٥
	مشرِف	٧	٢٢
	مُنسق (داخلي وخارجي)	٤	١٢
	رئيس لجنة	٣	٩,٥
	عضو لجنة (العمليات، التدريب، التخطيط، التنفيذ، الجودة، الإشراف)	٦	١٨,٥
	متطوع	٣	٩,٥
الخلفية المهنية	عسكرية / شرطية	٨	٢٥
	مهندس/ فني (مساحة، نظم معلومات، مُفرقعات)	٦	١٨,٥
	طبيب/ فني صحي/ كيميائي	٣	٩,٥
	مدير/ وكيل لقطاعات (التعاون الأوروبي، التعاون مع الهيئات الدولية ومنظمات التمويل، التعاون العربي والأمريكي والأفروآسيوي) بالوزارة	٧	٢٢
	أكاديمي/ مُلحق دبلوماسي	٥	١٥,٥
	نائب برلماني/ أخصائي علاقات عامة ومراسم	٣	٩,٥

تشكلت عينة الدراسة –كما يتضح من الجدول السابق رقم (١)– من حيث النوع من (٦٨٪) من الذكور، و(٣١٪) من الإناث. فيما تركزت أعمارهم بنسبة (٣٧,٥٪) في الفئة العمرية من (٤١–٥٠) عامًا، تلتها الفئة العمرية من (٥١–٦٠) عامًا بنسبة (٢٨,٥٪). بينما توزعت مفردات العينة من حيث موقعها في الهيكل التنظيمي للأمانة كالتالي: نسبة (٣,٥٪) رئاسة الأمانة، ونسبة (٩,٥٪) من مديري فروع الأمانة بـ (مطروح، والساحل الشمالي، وشرق القاهرة)، ونسبة (١٥,٥٪) من وكلاء الأمانة "الحاليين والسابقين"، و(٢٢٪) من المشرفين، و(١٢٪) من المنسقين (الداخليين والخارجيين)، و(٩,٥٪) من رؤساء اللجان الفرعية، ونسبة (١٨,٥٪) أعضاء في لجان (العمليات، التدريب، التخطيط، التنفيذ، الجودة، والإشراف)، وأخيرًا؛ نسبة (٩,٥٪) من المتطوعين. بالإضافة إلى ذلك؛ توزعت مفردات العينة من حيث خلفياتهم المهنية كالتالي: نسبة (٢٥٪) من العسكريين والشرطيين، و(١٨,٥٪) من المهندسين والفنيين في تخصصات: (المساحة، ونظم المعلومات، والمفرقعات)، و(٩,٥٪) من الأطباء والفنيين الصحيين والكيميائيين، ونسبة (٢٢٪) من المديرين والوكلاء لقطاعات (التعاون الأوروبي، التعاون مع الهيئات الدولية ومنظمات التمويل، التعاون العربي والأمريكي والأفروآسيوي) بالوزارة، و(١٥,٥٪) من الأكاديميين والدبلوماسيين، وأخيرًا، نسبة (٩,٥٪) من النواب البرلمانيين ومسؤولي العلاقات العامة والمراسم.

– شروط ومبررات اختيار عينة الدراسة:

تم اختيار عينة من خبراء "الأمانة التنفيذية لإزالة الألغام بوزارة التعاون الدولي بالقاهرة" للاعتبارات الآتية: أن هذه الأمانة تعتبر الذراع التنفيذي للحكومة المصرية وقواتها المسلحة في التخطيط والإشراف والتنفيذ لعمليات إزالة وتطهير الأرض المصرية من الألغام (شرقًا وغربًا)، كما أنها تُعد الجهة الحكومية المعنية بوضع الخطط الاستراتيجية لبناء وتنمية المجتمعات الصحراوية الملوثة بالألغام والذخائر غير المنفجرة في مصر

(والتي بدأت نشاطها بشكل مُكثف منذ العام ٢٠٠٨ وحتى الآن)، إضافةً إلى أنها الجهة الحكومية الرسمية –المختصة– بالتواصل والتنسيق المحلي (بين الهيئات والوزارات المصرية) والتنسيق الخارجي (بين الدول والمنظمات الدولية) في هذا الشأن، كما أنها منوطة بتعزيز وحماية سكان المناطق والمجتمعات الملغُومة، وتمكينهم اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، ودمجهم في المجتمع العام، بالإضافة إلى أن هذه الأمانة تضم في هيكلها التنظيمي خبراء ومختصين في المجالات الآتية:

- التدابير الإدارية والأمنية، والإجراءات العسكرية والإنسانية لإزالة الألغام.
- مختصين في التفاوض والتعاون الدولي مع أوروبا والأميركتين والدول العربية بشأن الألغام ومواقعها الجغرافية.
- مُنسقين على المستوى الدولي بشأن (التمويل والتدريب والإنقاذ) في مجال الألغام.
- مُفكرين وباحثين في مجال الدراسات الاستراتيجية المعنية بالحماية من الألغام وسُبل تأمين المجتمعات من أخطارها.
- مُستشارين في مجال مكافحة الألغام على المستوى العربي والإفريقي.
- دُبلوماسيين وبرلمانيين معنيين بالجانب التشريعي والقانوني للوقاية من مخاطر الألغام.
- فنيين ومتخصصين وخبراء في نزع الألغام ومعالجة تبعاتها البشرية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية.

– وقد تم ترميز "دليل المقابلات المتعمق" لهذه العينة من ح (١) إلى ح (٣٢).

٢) نتائج الدراسة الميدانية:

وفيما يلي نستعرض النتائج التي أسفر عنها تحليل البيانات الكيفية المستخلصة من "المقابلات المتعمقة" ومن بعض السجلات الرسمية والوثائق غير المتداولة والتي تخص الأمانة التنفيذية وجهودها في إزالة الألغام، وتأمين المجتمعات الحدودية من

أخطارها، وطبيعة "استجابة الحكومة المصرية" إزاء هذه الأزمة، وقد تم ذلك في سبيل طرح مجموعة من الإجابات المنضبطة عن تساؤلات البحث الراهن، وذلك من خلال تقسيم عرض النتائج وفقاً لستة محاور أساسية، يتم عرضها على النحو التالي:

المحور الأول: الجهود العسكرية والتشريعية لإزالة الألغام (من مجتمعات الحدود المصرية):

يسعى هذا المحور إلى الإجابة على التساؤلات التالية: ما الجهود العسكرية والتشريعية لإزالة الألغام المنزرعة في مجتمعات الحدود المصرية؟ وما عوائق إزالتها؟ وما الخسائر المتوقعة جراء الإخفاق في نزعها وتطهير الأرض من مُلوثاتها؟ وقد جاءت استجابات عينة الدراسة عبر النقاط الآتية:

أ- الجهود العسكرية (تقييم الاستجابة العسكرية، واستعراض إجراءاتها):

أشارت غالبية حالات الدراسة إلى أن (أزمة الألغام) التي تعاني منها المجتمعات الحدودية في مصر؛ تعد أزمة معاصرة وكارثة على عدد كبير من الدول والمجتمعات، وفي مقدمتها الدولة المصرية، كما أنها ليست أداة من أدوات حماية حدود الدول، فمنذ العام (٢٠١٤) بدأت مصر عن طريق قواتها المسلحة بتكثيف عمليات نزع الألغام والذخائر غير المنفجرة، وتطهير الحدود من أخطارها، وقد قيّمت العينة مستوى هذه الجهود بأنها **(بالجيدة)** في ظل الأعداد الكبيرة للألغام التي لا تزال نشطة في صحراء مصر، والتي تزيد عن (٢١٪) من مجموع الألغام الدولية، فضلًا عن ارتفاع تكاليف النزع والتطهير وصعوبة تحديد الأماكن الملغومة نتيجًة للتغيرات المناخية والجغرافية المستمرة طوال الفترات السابقة، وقد وضعت (وزارة الدفاع المصرية) مجموعةً من الإجراءات الوقائية لمكافحة هذه الألغام، وكان هدفها إفساح المجال أمام تنمية هذه المناطق عمرانيًا واقتصاديًا، خصوصًا في بعض المناطق المهمة بالصحراء الغربية مثل مدينة (العلمين ومطروح والسلوم)، وقد نجحت قوات التطهير بالجيش في نزع ما يزيد عن (١٥) مليون لغم أرضي، و(٧) ملايين ذخيرة غير منفجرة في هذه المناطق مثال ذلك: (مضادات الطيران والمدرعات، رؤوس صواريخ، قذائف هاون، ذخائر مشعة)، وقد تشكلت الجهود العسكرية بهدف فتح المجال أمام تنفيذ عدد من المشروعات الحيوية

والتنموية في المناطق والمجتمعات الملغومة، مثال ذلك: "شق ترعة الحمام، وتطهير (١٠) آلاف فدان في المناطق الصالحة للزراعة والتعدين وإقامة المشروعات البترولية، فضلًا عن تطهير محيط محطة الضبعة النووية، وتنمية بعض المناطق السكنية في النجيلة وبراني والسلوم وسيوة"، وقد جاء ذلك بالتعاون بين عدد من الجهات الفاعلة في هذا المجال مثال ذلك (الأمانة التنفيذية المصرية، والأمم المتحدة (البرنامج الإنمائي)، والقوات المسلحة المصرية (سلاح المهندسين، والميكانيكا، وقوات التطهير)، كما تم توقيع عددٍ من بروتوكولات التعاون بين وزارتي الدفاع والتعاون الدولي في مجال إزالة الألغام من المدن الجديدة وبعض القرى وظهيرها الصحراوي على مستوى الجمهورية، بهدف تنميتها وحماية السكان القاطنين من خطرها (التفجيري، التحذيري، والتهميشي). وفي هذا الإطار، أشارت مفردات العينة إلى أن الجهود العسكرية سمحت بالتخلص من بعض مخلفات الحروب القديمة في الصحراء الشرقية والغربية، إلا أن التركيز في هذه الفترة (٢٠١٤/٢٠٢٣) جاء موجهًا لتكثيف عمليات النزع والتطهير في مجتمعات الصحراء الغربية ومناطقها القابلة للاستثمار؛ وذلك للأسباب الآتية: توجه الدولة المصرية لإقامة مشروعات قومية بها، فضلًا عن أن أعداد الألغام المدفونة بها ضعف الألغام المزروعة بالصحراء الشرقية (سيناء: شمالها وجنوبها، محيط قناة السويس، وساحل البحر الأحمر)؛ لذا وضعت وزارة الدفاع المصرية خطة وقائية لحماية الناس وتأمين أرواحهم، وهذه الخطة تتكون من عدد من المحاور أهمها: **محور خاص** بالتنبيه والإرشاد: من خلال وضع إرشادات تحذيرية في المناطق الملغومة (لافتات التحذير والتنبيه)، **ومحور ثاني** خاص بالاستعداد التقني والحربي: عبر تصنيع واستيراد أدوات ومعدات عالية التقنية (أجهزة: الرصد، والتحديد، والتفجير عن بعد، والروبوتات)، **ومحور ثالث** خاص بالشراكات الدولية: من خلال عقد شراكات تعاونية على المستوى العسكري مع بعض المنظمات الدولية والجيوش النظامية للدول والشركات المتخصصة في التصنيع العسكري، وذلك للمساهمة في عمليات الكشف والتطهير، بالإضافة إلى مخاطبة الدول التي دفنت هذه الألغام (بريطانيا، ألمانيا، وإيطاليا) لتسليم خرائط تواجدها وطرق تفكيكها والتخلص منها، فضلًا عن التعاون العسكري مع بعض المراكز المعنية بالوقاية من الإشعاع الناجم عن

هذه الأسلحة. وقد أفادت عينة الدراسة بأن هذه الإجراءات خفّضت من أعداد الضحايا "المدنيين والعسكريين" من نسبة (٧٥٪) في الفترة من (١٩٩٥/٢٠١٣) –وذلك بعد أن جاءت مصر في مقدمة الدول الأكثر تلوثًا بهذه الأسلحة (لكل كيلومتر مربع)– إلى نسبة (٤٠٪) في الفترة من (٢٠١٤/٢٠٢٣).

شكل رقم (١) يوضح أنواع الألغام المدفونة في صحراء مصر الشرقية والغربية وحدودها البحرية.

المصدر: (صور وبيانات من وثائق الأمانة التنفيذية، ٢٠٢١**)**.

وبالإضافة إلى ذلك قيّمت بعض حالات الدراسة جهود العسكرية المصرية واستجابتها للأعمال المتعلقة بالألغام في مصر على النحو التالي: ح (٣): "تُنسِق الأمانة التنفيذية مع الجيش المصري بشكل فعّال لإزالة الألغام التاريخية من الصحراء الشرقية والغربية، حيث تتسم المناطق المستهدفة بأنها مناطق وعرة، وذات جغرافيا صعبة، وتتعامل فرق الإزالة العسكرية معها بشكل حذر، وتكثف الجهود حتى تحقق السرعة في التنفيذ، والوصول إلى نتائج مرضية.. وهدفنا في ذلك تأمين حياة سكان هذه المناطق

الخطِرة، وإتاحة مناطق جديدة للاستثمار.. وعلينا الانتباه بأن تدمير الألغام المدفونة في مصر يتطلب منا دعم القوات المسلحة بمعدات حديثة، ومليارات الدولارات، ومشاركة جميع الأطراف المعنية داخل مصر وخارجها، خصوصًا من قبل الدول الصانعة لهذه الألغام ومضاداتها.. ونحن كأمانة تنفيذية نُقيّم استجابة وزارة الدفاع بأنها **(بالمكثفة/ والمستمرة)** في الفترة من (٢٠١٤/ ٢٠١٧)، ولكن بعد العام (٢٠١٨) تباطأت عمليات النزع والتطهير لأسباب اقتصادية ودولية وعدد من الشواغل الدفاعية والأمنية على حدود مصر (الإرهاب، وعصابات التهريب والمخدرات)"، ح (١٢): "تطالب القوات المسلحة المصرية المجتمع الدولي بتحميل مسؤولية هذه الأسلحة الفتاكة إلى الدول التي زرعتها، خصوصًا على المستويين الأخلاقي والتعاون في إزالتها.. فالجيش المصري لا يعتبر هذه الألغام على حدود مصر (الشرقية والغربية) أسلحة تأمين حدودي ضد الإرهابيين وتجار المخدرات والفارين من تنفيذ القانون، بل يعتبرها وباء خطير يهدد أمن مصر ويعطل تنميتها، ويقتل المزيد من الضحايا والأبرياء"، ح (٢٣): "إن إتهام القوات المسلحة بتصنيع وإنتاج ستة أنوع من الألغام الأرضية، وتصدير بعضها، ودفن عدد كبير منها على حدود مصر في الوقت الحالي (على الحدود الجنوبية مع السودان)، هي اتهامات باطلة، وإشاعات تروجها الدول المعادية لمصر، فالجيش المصري يكافح الألغام على أرضه، حيث إن أهم أنواع الألغام الأرضية المضادة للدبابات والأفراد في وقتنا الحالي هي (PMS، T79، PPSK، PO2، MF2/4، T7) وهي صناعات أوروبية وإسرائيلية وأمريكية وليست مصرية.. في حين أن (مصنع هليوبوليس الكيميائي، وشركة المعصرة للتصنيع العسكري؛ التابعتين لوزارة الإنتاج الحربي المصرية) قاموا بتصنيع عبوات مضادة للأفراد، ولم يقم الجيش بدفنها ولكنه يستخدمها كسلاح وقائي وقت الحروب فقط أو ضد هجمات الإرهاب على نقاط التمركزات الحدودية (الأمنية والعسكرية)"، ح (٦): "يستهدف الجيش المصري في الفترة القادمة (٢٠٢٤/٢٠٣٠) تطهير ما يزيد عن (١٢٢) ألف

فدان مُلوث بالألغام في صحرائه الغربية وبعض النقاط على ساحل البحر الأحمر، وهذه النقاط مسماة دوليًا (بحدائق الشيطان)، وهذه العمليات مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة في مصر، عبر أربعة كتائب عسكرية قوامها يزيد عن (٤٧٠) فرد مدرب ومؤهل.. في حين تصف قوات التطهير بأن هذه المناطق خصوصًا منطقة (الضبعة وساحل البحر المتوسط) بأنها حقول ممتدة وعميقة وخطيرة، وبأنها من الناحية الهندسية والعسكرية قد تكون غير قابلة للتطهير في الوقت الراهن، إلا عبر أدوات وتقنيات معقدة ومتطورة مثل (تقنية الأشعة تحت الحمراء الحرارية IR)، كما أنها شديدة الانفجار والإيزاء، وتكمن هذه الأسلحة في مناطق غنية بالثروات المعدنية والبترولية، وللأسف لا يزال العالم يتفرج على أزمة مصر دون مشاركة جادة لإزالة هذا الوباء، ولكن قوات الجيش المصري تعمل بشكل مستمر وعبر إمكانيات محدودة من التقنيات مثل (أجهزة الكشف، والملابس الواقية، ومركبات التفتيش والتفجير AR4، وأجهزة الاستشعار عن بعد CAMR)، ولكنها تحقق نتائج مبهرة". وعلى الرغم من تلقي مصر بعض المساعدات العسكرية لتمويل العمليات المتعلقة بإزالة الألغام، إلا أن هذه المساعدات "**ضعيفة**"، وغير كافية لتمويل برامج شاملة معنية بالـ (التطهير والتدريب والرصد)، فضلًا عن ضعف قدرتها في تعزيز الحماية الاجتماعية أو الأمنية لسكان المجتمعات الملغومة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه (كريشنان موروجيسان Krishnan Murugesan) حول أهمية تكثيف الجهود العسكرية للكشف عن الألغام المدفونة وتطهير الأرض من مخاطرها على البشر والحجر، إذ أصبح الكشف عن الألغام الأرضية قضية بيئية مهمة في العديد من البلدان مثل "أفغانستان، أنجولا، كرواتيا، مصر، كمبوديا.. وغيرها"، والتي قد تكون دُفنت إما عمدًا من قبل الجيش أو من خلال عناصر معادية للمجتمع، فأكثر من (١١٠) مليون لغم أرضي مخبأ تحت الأرض في (٧٠) دولة حول العالم، وقد تسببت هذه الألغام في أضرار جسيمة للسكان المحليين، وفي تعطيل تنمية

هذه المناطق، حيث تعد هذه الأسلحة –من المنظور العسكري– من أكثر الموروثات دموية في القرن العشرين والحادي والعشرين، وذلك لتسببها في عواقب مأساوية وغير مقصودة لسنوات بعد المعركة، وحتى بعد انتهاء الحرب بأكملها، ومع مرور الوقت، غالبًا ما يتم نسيان المواقع الجغرافية والعسكرية لهذه الألغام، حتى من قِبل أولئك الذين زرعوها، وتستمر هذه الألغام في العمل لعقود عديدة، مما يتسبب في مزيدٍ من الضرر والإصابة والوفاة، وقد يكون الغرض من استعمال الألغام عسكريًا؛ هو تعطيل أي شخص أو مركبة تتلامس معها بانفجار أو شظايا يتم إطلاقها بسرعات عالية (Murugesan, 2022: 175–176)، فيما يعد اكتشاف هذه الأجسام الصغيرة في مناطق كبيرة أمرًا صعبًا من الناحية العسكرية (خصوصًا في صحراء مصر الغربية والبالغ مساحتها "٦٨٠" ألف كيلومتر مربع أي بنسبة "٦٨٪" من مساحة مصر)، كذلك أفادت عينة الدراسة؛ بأن الطرق العسكرية "التقليدية" عبر استخدام أجهزة الكشف عن المعادن أصبحت "**غير فعّالة**" في الكشف عن الألغام الأرضية المصنوعة من البلاستيك أو الخشب أو حتى المدفونة على عمق يزيد عن (٥) سم؛ لذا من الأهمية بمكان أن يعمل العسكريون في مصر – وغيرها من البلدان الملوثة بالألغام– على إيجاد طرق هندسية وتقنية أكثر تطورًا للكشف عنها وإزالة مخلفاتها بشكل آمن (وبما يحافظ على البيئة المحيطة من مخاطرها الإشعاعية بعد إتمام عمليات التطهير والإزالة).

ب– التدابير التشريعية (سن قوانين جديدة وهيكلة القائمة):

أفادت غالبية عينة الدراسة بأن الإجراءات القانونية والتشريعية التي تتخذها الحكومة المصرية في الوقت الراهن تجاه نزع الألغام من مناطقها الحدودية لا تزال "**هشة**" على الرغم من بعض المحاولات القانونية التي يتخذها البرلمان المصري (على استحياء)، بشأن سن بعض القوانين التعويضية للضحايا، ومخاطبة الدول التي دَفنت هذه الأسلحة في أرض مصر، وعقد بعض الاتفاقيات التشريعية مع الدول الصديقة والمعنية بإزالة

الألغام المزروعة في دول الشرق الأوسط، فضلًا عن دعوة المجتمع الدولي إلى سن قوانين مُلزمة للدول والتحالفات التي زرعت هذه المتفجرات الخفية وتحميلها المسؤولية القانونية لنزعها وتطهير الأرض منها، مع تعويض الضحايا والمصابين، وتسليم الخرائط الجغرافية عن أماكن تواجدها وآليات تفكيكها، بالإضافة إلى قيام الأمانة باقتراح بعض التعديلات الجوهرية على البنود القانونية لـ (اتفاقية أوتاوا)، ودعوة الأطراف المعنية بضرورة تفعيل الفقرة رقم (٨٣) من (القانون العرفي بين الدول) والمتعلقة بالأعمال الحربية والنزاع المسلح، والتي تُلزم الدول المتحاربة بنزع الألغام وتعويض الضحايا، كما سعت الأمانة التنفيذية إلى إضافة بعض القوانين المهمة إلى لائحة حقوق الإنسان الدولية بهدف تعويض المصابين المصريين ممن فقدوا (أطرافهم أو بصرهم أو تعرضوا للحرق أو التشويه) بفعل هذه الألغام على مر السنين الماضية (٧٠ عام من وقت زراعتها)، وكان التركيز في الفترة من (٢٠١٦/٢٠٢٣) من قبل الحكومة المصرية على إيجاد تشريعات جديدة تمكن قوات التطهير من العمل في منطقة (العلمين)، وهذه التشريعات ركزت على استمرار العمليات والبرامج المتعلقة بالإزالة والتطهير والتعاون الدولي (ووضع قوانين تعاونية وشراكات مع حلف الناتو وبعض المنظمات الإقليمية) من خلال ممثلين للوزارات المعنية بهذا الشأن (التخطيط والاستثمار والخارجية)، وقد حازت المطالبات التعويضية المقدمة للدول التي زرعت الألغام على النسبة الأكبر من صياغات القوانين الحالية؛ فهناك بعض القوانين التي تطالب: بإقرار قيمة (٥) دولارات لكل متر مربع في المناطق المصرية الملغومة، ومساعدة مصر بمعدات وأجهزة عالية التقنية، فضلًا عن تعزيز التأمين الحدودي والاجتماعي لسكانها، وعلى نحو آخر؛ سعت الأمانة التنفيذية إلى تقديم مقترحات قانونية جديدة تخص الجانب الاقتصادي والاستثماري لهذه المناطق، وكان الهدف من هذه القوانين تمكين الدولة المصرية والقطاع الخاص من الاستفادة بالثروات الاقتصادية وتعزيز التنمية الشاملة في المناطق الملغومة (المؤكد وجود ألغام فيها،

والمتوقع عسكريًا أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد والمركبات)، بالإضافة إلى تنسيق الجهود المحلية مع لجنة الدفاع بالبرلمان المصري، بغرض إعداد مخاطبات قانونية وأمنية للجهات الفاعلة في مجال الألغام والمنظمات الدولية والأطراف التي زرعت هذا الوباء في الأراضي المصرية، لتسريع وتيرة التعاون والمساعدة لتكثيف عمليات الإزالة والتطهير، مع تحميل الدول الزارعة للألغام في مصر المسؤولية القانونية والأخلاقية إزاء ذلك، وفي هذا الإطار قدمت الرئاسة المصرية عام (٢٠١٧) قانون (٥٠١) والذي يقضي بمضاعفة الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام من المجتمعات الحدودية في مصر، خصوصًا في منطقة (العلمين والساحل الشمالي)، وقد تضمن هذا القانون آليات التعاون المشترك مع المنظمات الدولية وبعض الصناديق المحلية والإقليمية (مثل الصندوق الإنمائي العربي المتعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، كما تضمن القانون سبل تحقيق التنمية لمجتمعات الألغام على حدود مصر، وآليات توفير التمويلات الإقليمية والدولية، وأفضل وسائل الحماية الاجتماعية والاقتصادية لقاطنيها. بينما أشارت عينة الدراسة إلى أن سكان المجتمعات المصرية المتضررة من خطر الألغام لاتزال في "**حاجة ماسة**" لقوانين جديدة تراعي الجوانب الآتية: (توسيع نطاق التأمين الطبي عليهم وزيادة مخصصات علاجهم على نفقة الدولة، إتاحة العمل وكسب الرزق والتعويض الاقتصادي للمتضررين، تطوير القدرات الوطنية في مجال التدريب والتطهير وإنشاء قواعد البيانات، تعزيز التعاون مع شيوخ القبائل وإتاحة بعض الضمانات السياسية لهم، تمكين أعضاء المجتمع الملغوم من الأراضي التي تم تطهيرها لاستثمارها زراعيًا، تأهيل المرافق التعليمية والطبية والأمنية، نشر المزيد من علامات التحذير والخطر في المناطق الملغومة والتي تتشابك مع الحدود الدولية.. وغيرها)، وفي ذات الوقت؛ أشادت العينة بدور الأمانة التنفيذية ومساهمتها في إنجاز عدد من القوانين المتعلقة بـ (حماية المعلومات الأمنية التي تخص الأشخاص والجهات الفاعلة والضحايا، تعزيز مكافحة الجريمة العابرة للصحراء، تسليم مئات الأفدنة

في المناطق التي تم تطهيرها إلى الشركات والأشخاص لزراعتها أو لاستغلالها سياحيًا، اعتماد استراتيجيات خاصة بالنزع والتطهير تتوافق مع اعتبارات الأمن البيئي والحد من مخاطر التلوث الإشعاعي، كذلك عقد شراكات قانونية مع جمعية الصداقة البريطانية للمساعدة في النزع وتسليم الخرائط وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة ما بعد التطهير).

مستند رقم (١) يوضح نموذج لطلب إحاطة في البرلمان المصري بشأن الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام من المجتمع الحدودي.

حزب مستقبل وطن

طلب إحاطة

بشأن نزع حقول الألغام الأرضية من منطقة العلمين

السيد المستشار الدكتور/ حنفي جبالي رئيس مجلس النواب

تحية احترام وتقدير وبعد ،،

استنادا إلى حكم المادة (١٣٤) من الدستور، ونص المادة (٢١٢) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب، أرجو توجيه طلب إحاطة إلى السيدة وزيرة التعاون الدولي .

بشـــــأن

نزع حقول الألغام الأرضية من منطقة العلمين، حيث أن الحرب العالمية الثانية خلفت ١٧,٥ مليون لغم فى منطقة العلمين بداية من جنوب الساحل الشمالي وحتى حدود مصر الغربية؛ مما جعل مصر الدولة الأولى عالميا من حيث تواجد أكبر عدد ألغام، وفقًا لموقع "ليست فيرس" الأمريكي. علاوة على ذلك، فإن تلك الحقول تُشكل خطرًا حقيقيًا على أرواح المصريين، كما أنها تجعلها عقبة أمام التنمية الشاملة في منطقة العلمين. يجدُر الإشارة إلى أن الخرائط التي سلمتها كلاً من: ألمانيا، بريطانيا، وإيطاليا إلى مصر، لم تعد توضح الأماكن الفعلية التي تتواجد بها مناطق الألغام؛ وذلك بسبب التغيرات المناخية ونشاط الكثبان الرملية التي قد حركت تلك الألغام.

وعلى ذلـــك

أرجو من وزارة التعاون الدولي، إعادة فتح هذا الملف من خلال دعوة الأطراف المتحاربة خلال الحرب العالمية الثانية إلى تحمل مسؤوليتها الدولية فى عملية نزع الألغام، وضرورة توفير كافة المعدات التقنية التي تلزم تلك العملية وتحمل التكاليف المادية؛ ويأتي ذلك فى إطار تنفيذ القاعدة رقم (٨٣) من قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي والتي تنص على: "عند انتهاء الأعمال العدائية الفعلية، يجب على طرف النزاع الذي استخدم ألغاماً أرضية إزالتها أو إبطال ضررها على المدنيين أو تسهيل إزالتها". وأيضًا، فى ضوء اتفاقية "أوتاوا" التي أيدت إتباع القانون الدولي فيما يخص أزمة الألغام. على أن يحال طلب الإحاطة إلى لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس للمناقشة نظرا لأهمية الموضوع .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،

مقدمه لسيادتكم

عضو لجنة العلاقات الخارجية

عضو تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين

النائب

طارق الخولى

عضو مجلس النواب

عضو تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين

عضوية رقم (٣٦١)

المصدر: (النائب طارق الخولي: المكتب الإعلامي لحزب مستقبل وطن، ٢٠٢٢).

بالإضافة إلى ذلك كشفت عينة الدراسة عن عددٍ من الإجراءات التشريعية التي قدمتها الأمانة التنفيذية للخلاص من الإرث المميت للألغام الأرضية في مصر –رغم

تعرض الأمانة لعدد من الانتقادات وطلبات الإحاطة البرلمانية كما يتضح ذلك من المستند رقم "١"- ومحاولة صياغة المقترحات القانونية في صورة معاهدات أو اتفاقيات مُلزمة بينها وبين الدول الكبرى أو الدول المحيطة (ذات الحدود المشتركة)، فضلًا عن تعديل بعض بروتوكولات التعاون والدفاع المشترك المتعلقة بتطهير الحدود المصرية من الألغام والذخائر غير المنفجرة (وفي مقدمتها الاتفاقية القانونية مع الصليب الأحمر ولجانها الدولية)، وتجدر الإشارة هنا؛ إلى بعض آراء مفردات العينة في هذا الإطار كالتالي: ح (٣٠): "نسعى أن تكون قضية الألغام على رأس أولويات الخريطة الدستورية والتشريعية في مصر، بدأنا بسلسلة من الإجراءات الداخلية في الأمانة التنفيذية منذ العام (٢٠١٤) ونأمل في نقلها إلى البرلمان لصياغتها كقوانين مُلزمة للأطراف المعنية بحلول العام (٢٠٢٦).. كما نسعى لتنسيق التعاون الدولي مع بعض المؤسسات القانونية في هذا الإطار مثل مؤسسة (كارنجي للسلام)، فضلًا عن تعزيز التعاون المشترك مع (البرلمان العربي، الجمعية العربية لمكافحة الألغام، الاتحاد الإفريقي، المركز المصري المعني بشؤون الألغام، والأمم المتحدة)، مع إعلان حالة الطوارئ العالمية إيزاء هذه المشكلة.. فأزمة الألغام الأرضية المدفونة في حدود مصر هي بالأساس مشكلة قانونية تبعتها مشكلات وأزمات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والأمني، وتسببت في خسائر فادحة.. ونحاول في هذا الشأن إبرام اتفاقيات قانونية متوافقة مع المبادرات الدولية لإزالة الألغام، وتلقي المعدات الفاعلة والتقنيات المتطورة (مثل كاسحات ومضادات الذخائر المدفونة وروبوتات الحقول الملغومة) بهدف تعزيز المكافحة والحماية"، ح (١): "اقترحنا عدد من مشروعات القوانين لتعويض المواطنين القاطنين في هذه المجتمعات عن الأضرار الناجمة بسبب انفجار هذه الألغام فيهم أو في ماشيتهم أو في حقولهم، مع تعويضهم طبيًا واقتصاديًا وإنسانيًا.. فقصص الضحايا مفزعة وخطيرة، علينا مساعدتهم.. أنا لا أنسى العم (يونس) الذي قابلتُه في مركز الأطراف الصناعية (بمطروح) والذي

روى لي لحظات انفجار اللغم تحت قدمه؛ قال لي فقدت السمع والبصر لمدة ساعة، شعرت وكأنني في جهنم، تناثرت على جسمي شظايا من الحديد والزجاج، وأنا أتحسس جسدي لم أجد قدمي اليسرى، ولا كف يدي، ولا حتى أذني اليمنى.. وبالإضافة إلى الضرر الجسدي الذي أصاب العم (يونس) راعي الغنم، فهناك أضرار معيشية لحقت به طوال حياته؛ فهو يعول (٧) أطفال، عانوا ماليًا بشدة جراء إصابته، وتأخر تعويض الحكومة المصرية لهم كثيرًا، فضلًا عن أنه غير كافٍ.. لذا اقترحنا على البرلمان المصري أن يسنوا تشريعات تلزم الحكومة المصرية بمخاطبة الدول التي زرعت هذه المتفجرات الشيطانية، وأن تتحمل التعويض الاقتصادي للضحايا، بشكل عاجل وكافٍ (تقديم المساعدات وتطوير القدرات)"، ح (١٧): "بريطانيا زرعت (١٨) مليون لُغم في صحراء مصر الغربية لصد الهجوم الألماني والإيطالي من جهة ليبيا، الأمانة التنفيذية لم تُطهر سوى (٨٪) فقط منها طيلة السنوات الماضية، بسبب تحرك أماكنها وصعوبة التوصل إليها، هذه الدولة أضرت مصر التي لا ناقة لها ولا جمل في هذه الحروب الدولية، أضرتها اقتصاديًا (خسارة بلغت ترليون دولار بسبب توقف حركة التعدين والاستغلال البترولي لها، وتعطيل ٧٠٠ ألف فدان صالح للزراعة)، وأضرتها إنسانيًا (انتشار الخوف والهلع بين السكان، وأكثر من ١٠ آلاف قتيل ومصاب خلال الأعوام الفائتة نصفهم من الأطفال وكبار السن).. على البرلمان المصري سن تشريعات صارمة تلزم هذه الدول بتطهير تراب مصر، وتعويض الآلاف من الضحايا والمصابين وتنمية القدرة الوطنية، وإمداد مصر بالتمويل والخرائط والمعدات والأجهزة المتطورة (للكشف والتتبع)"، ح (١١): "التطور الأخطر لأزمة الألغام في صحراء مصر؛ هو استغلال الإرهابيين وتجار المخدرات والسلاح لها في تحصين أماكن تواجدهم أمام قوات الأمن والجيش، مما قد يتسبب في تصاعد نسب الضحايا العسكريين والمدنيين، ويضع صعوبات إضافية أمام القضاء على الألغام بشكل نهائي، ويزيد من الغموض والضبابية حول أماكن تواجدها

بشكل دقيق، أو في الأماكن التي يصعب التنبؤ بوجود الألغام فيها.. لابد من تعديل قوانين مكافحة الإرهاب في مصر، وإضافة بنود أخرى تُجرم التعامل مع الألغام بأي صورة (استغلالها، دفنها، إعادة تصنيعها، تخزينها، أو نقلها) واعتبارها جريمة إرهابية أو جريمة حرب، مع ضرورة التوازن بين الاعتبارات الأمنية والإنسانية عند سن القوانين التي تعزز المكافحة وحماية الأفراد من خطر الألغام، حتى تتمكن مصر من الاعتماد على نفسها في عمليات البحث والكشف، بجانب تلقي التمويلات والمساعدات الدولية (المالية واللوجستية والتنسيق المشترك بين المنظمات والوكالات الدولية)، مع الوضع في الاعتبار أهمية تعزيز الإرشادات وصنع السياسات وتفعيل الخطط التشريعية للتخلص الآمن من هذه الأسلحة الفتاكة، فضلًا عن أهمية تخفيف التهديد الاجتماعي في المناطق المصرية الموبوءة، مع تقديم الضمانات القانونية التي تسمح بعودة المرحلين قسريًا –نتيجة عمليات التطهير والمكافحة– إلى أراضيهم مرة أخرى".

وفي هذا الإطار، **نفت** عينة الدراسة بالإجماع ادعاءات بعض الدول حول قيام الدولة المصرية بشرعنة زراعة الألغام في محيط قناة السويس بعد إغلاقها أمام المِلاحة الدولية لمدة ثماني سنوات أي قبيل الحرب (المصرية/ الإسرائيلية) عام (١٩٦٧)، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه (جورج بوليتاكيس George Politakis) في دراسته؛ أنه وأثناء الأعمال الحربية بين مصر وإسرائيل وفي وقت لاحق بين العامين (١٩٦٩–١٩٧٠)، زرعت (إسرائيل) حقول ألغام واسعة في القناة وعلى طول ضفافها، وهكذا حوصرت مئات السفن التجارية في القناة، وفي يناير (١٩٧٤) اتفقت (مصر وإسرائيل) على خطة "فك الارتباط" العسكري حتى تستعيد مصر السيطرة على قناة السويس، وسرعان ما طلبت مصر المساعدة التقنية بعد ذلك من (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا)، وقُدمت التشريعات الدولية وسُنت القوانين المحلية والإقليمية لتطهير القناة من الألغام والذخائر غير المنفجرة والسفن المخربة وغيرها من العوائق، وعلى إثر ذلك بدأت

عملية (نيمبوس ستار Nimbus Star) وهو الاسم الرمزي للمهمة القانونية والعسكرية لكاسحة الألغام، وقد تم ذلك في أواخر أبريل (١٩٧٤) والتي تنطوي على استخدام الزلاجات التي تجرها (طائرات الهليكوبتر) وكذلك كاسحات الألغام السطحية، وقد تم تنفيذ معظم عمليات إزالة الألغام من قبل البحرية (الأمريكية)، وبحلول أبريل (١٩٧٥) عندما عادت كاسحات الألغام (البريطانية والفرنسية) لإجراء الفحص النهائي للقناة؛ قُدّر عدد الألغام النشطة التي تمت إزالتها بحوالي (٤٢) ألف قطعة بحرية، كما تمت إزالة (٧٥٠) ألف لغم أرضي من ضفافها (Politakis, 2018)، أما في الوقت الراهن فمصر في حاجة إلى تشريعات قانونية جديدة تُضمَّن في خطتها التنموية (٢٠٣٠) بهدف تطهير بقية الألغام من الأجزاء الموبوءة على الحدود المصرية، فضلًا عن تقديم عددٍ من التشريعات التي تساهم في تعزيز مساعدة الضحايا، وتسريع العمليات الاستثمارية فيها.

ج- تحديات التطهير والتأمين (تقييم المخاطر الاجتماعية جراء الإخفاق):

أفادت غالبية مفردات الدراسة بأن تواجد هذا العدد (الهائل/الشاسع) من الألغام والذخائر غير المنفجرة في صحراء مصر الشرقية والغربية قد يعرقل بشكل **(جسيم)** مسارات التنمية التي تنشدها مصر في الفترة القادمة (سياحيًا، استثماريًا، تعدينيًا، زراعيًا، واجتماعيًا)، بل وقد يتسبب ذلك في عزلة قاطنيها وصعوبة إدماجهم في المجتمع العام، فعلى الرغم من بعض المحاولات المهمة المتمثلة في تطهير جزء كبير من مدينة العلمين وبناء مستعمرات سكنية وسياحية فيها، إلا أن هناك عدد من التحديات التي تقف حجر عثرة أمام إزالة هذه الأسلحة وتطهير الأرض من مخلفاتها بشكل تام؛ تتشكل على النحو التالي:

١) **تحديات فيزيقية وجغرافية:** نتيجة تحريك الكثبان الرملية للألغام ونقلها من أماكنها إلى مسافات بعيدة (مجهولة).

٢) **صعوبات تكنولوجية:** تطهير الألغام في هذه المرحلة يحتاج لمعدات وكاسحات عالية التقنية وذكاء اصطناعي.

٣) **عوائق تمويلية وزمنية:** كل لُغم يحتاج إلى (ألف) دولار لإزالته وتطهير مخلفاته، لمرور أكثر من ٧٠ عام على وجوده.

٤) **تحديات بشرية:** نقصٍ في كوادر التطهير وخبراء الإزالة (مع احتمالية حدوث وفيات بينهم بنسبة ٢٠٪).

٥) **صعوبات دولية:** عدم اعتراف بعض الدول بتسببها في هذه الكارثة، وبعض الثغرات في اتفاقيات التعاون الدولي.

وقد أفادت العينة بخطورة تنقل سكان المجتمعات الحدودية في بعض المساحات والأراضي غير المدرجة ضمن المناطق الخطرة (الملوثة بالألغام) على حياتهم، حيث إن هناك أكثر من (٣) آلاف شخص لقوا حتفهم في مناطق بالساحل الشمالي والعلمين، وهذه المناطق غير مدرجة ضمن المناطق الحمراء (التي تحتوي على ألغام)، وإذا ما قورنت هذه الإصابات بغيرها من الدول نجدها أقل من دول مثل (فيتنام والبوسنة والهرسك) وذلك لأن الألغام في مصر مدفونة في الصحراء (مناطق غير مأهولة بالسكان)، أما في هذه الدول فقد تمت زراعتها في مناطق مأهولة مثال ذلك (بجوار الكتل السكنية وفي ممرات الغابات)، لكن وفي ذات الوقت؛ سوف تتعرض مصر لأضرار أشد على مستقبلها وعلى تنمية مجتمعاتها الحدودية، فالحصول على الخرائط التي تحدد أماكن تواجد هذه الألغام غير كافٍ لتطهير الحدود المصرية، بعد أن أصبحت أماكن تواجدها غير معلومة (حوالي ١٢ مليون لُغم)، لذا لابد أن يرافقها معدات وآلات عالية التقنية (مثل الأقمار الصناعية العسكرية) للكشف عنها وتدميرها، كما أن هذه الألغام عطلت استثمار ما يزيد عن (٣٠٪) من مساحة مصر، وهي نسبة عالية للغاية، خصوصًا وأن هذه المناطق تعد من الأراضي المثالية للاستثمار في المعادن (ذهب، نحاس، يورانيوم، قصدير.. وغيرها)

فضلًا عن عمليات التنقيب البترولي والغاز الطبيعي، ومساحات شاسعة صالحة للزراعة، فمصر في ظل أزمتها الاقتصادية –الراهنة– في حاجة ماسة لفتح آفاق اقتصادية واستثمارية جديدة في هذه المناطق الواعدة. كما أشارت عينة الدراسة إلى أن منطقة (منخفض القطارة، ومحيط قناة السويس) يوجد فيهما ثروات هائلة من المعادن النفيسة والاستثمارية (البلاتين، البلاديوم، الفضة، الفوسفات)، ولكن وفي ذات الوقت يُعدان من أكثر الأماكن خطورة (إذ لا يعرف بدقة أماكن تواجد الألغام بهما)، وبالإضافة إلى ذلك ترفض الدول التي زَرعت هذه الألغام الاعتراف بجريمتها حتى لا تطالها المطالبات الدولية ويتم دفعها إلى تقديم تعويضات مالية عن الضحايا والمصابين وعن توقف حركة التنمية في هذه المجتمعات، فلو رصدنا جرائم (بريطانيا) وحدها؛ نجد أنها قامت بزراعة أكثر من (٤٠٠) مليون لغم في أكثر من (٢٧) دولة حول العالم، كانت تحارب فيهم في الفترة ما بين الحربين العالميتين (الأولى والثانية)، وهو ما يزيد من التحديات (الدولية والإنسانية) لتطهير حدود مصر من الألغام واستغلالها عمرانيًا (تحقيق التوزيع السكاني الأمثل من ٦٪ حول وادي نهر النيل إلى ٦٣٪ عبر إنشاء التجمعات العمرانية الجديدة في الصحراء الشرقية والغربية، واستيعاب الزيادات السكانية في الوقت الراهن وفي المستقبل القريب ٢٠٣٠)، وتنمويًا (إقامة المشروعات القومية الكبرى). وقد أشار بعض الفنيين من مفردات العينة بأن الحقول الملغومة بصحراء مصر الغربية تنطوي على أخطر أنواع الألغام فتكًا، فضلًا عن طبيعة الرمال العميقة والمتحركة والتي تُصعب المهمة أمام نزعها، بالإضافة إلى اتساع المساحات المزروعة بالألغام؛ لأكثر من (٤٢) كيلوا متر بعد مدينة العلمين، فضلًا عن أن حجم هذه الألغام متنوعة (كبيرة، وصغيرة)، وتقنيات انفجارها متعددة (منها ما ينفجر بالضغط عليه دون رفع القدم أو بمرور المركبة، ومنها ما ينفجر بمجرد الضغط عليه وفي لحظتها)، كما أن هناك مناطق مثل (باجوس، ضبا، العصيبد، وبرج العرب) تحتوي على ألغام مدفونة لمسافات عميقة يتعذر رصدها

بسهولة، في حين أن مناطق أخرى (مثل الرويسات، نويدر، دير القطاني) لا يوجد لها خرائط –حتى الآن– تشير إلى أماكن تواجد الألغام فيها، مما تسبب في مقتل العشرات من المزارعين والمارة والبدو، وعطل حركة السير والتجارة والزراعة، كما زادت الإعاقات الجسدية بين سكانها بصورة أكبر من غيرها، وتعطلت حركة الإنتاج الصناعي فيها. وفي تقدير بعض مفردات العينة فإن مناطق مثل (الساحل الشمالي ومطروح ومحيط قناة السويس) تحتاج إلى (٣٠) مليار دولار لإتمام عمليات الإزالة والتطهير، واستغلالها اقتصاديًا وعمرانيًا، بينما كشفت بعض مفردات العينة عن موقف الدولة المصرية من اتفاقية (أوتاوا) وتحفظها عن التوقيع، حيث جاءت أسباب التحفظ في حاجتها إلى بعض الإجراءات القبلية لإتمام التوقيع عليها (من منظور الحكومة المصرية)، مثال ذلك: اعتراف الدول التي زرعت الألغام بمسؤوليتها، مع تحملهم تكلفة التطهير، وتعويض الضحايا، ومساعدة مصر في بناء قدرتها الحكومية للتعامل مع هذه المناطق لبدء عمليات التنمية والتعمير بها، والسماح لها بالتعامل مع الألغام على الشريط الحدودي الغربي مع (ليبيا) بما يحفظ حقها في مكافحة الإرهاب وفي تأمين حدودها الشاسعة ("١١٠٠" كيلومتر لا يوجد بها موانع طبيعية تحمي الحدود الغربية مع ليبيا، ولا الجنوبية مع السودان "١٢٠٠" كيلومتر) من المتسللين وتجار التهريب والمخدرات والجرائم العابرة للحدود. في حين نفت غالبية مفردات العينة مزاعم بعض الجهات المعادية؛ الربط بين رفض مصر التوقيع على الاتفاقية وبين أنها من أكبر الدول التي تُنتج الألغام وتُصدرها إلى منطقة الشرق الأوسط، وأن توقيع مصر عليها سيعمل على تقييد حركتها في التصنيع والنقل والتأمين، فهذا الاتهام باطل لأن كل ما يشغل مصر –بالأساس إزاء هذه الاتفاقية وغيرها في الوقت الراهن– هو تبني الدول الزارعة للألغام "المسؤولية الأخلاقية والإنسانية" تجاه هذا الوباء المدفون في أراضيها (بمساحات شاسعة، فضلًا عن أن معظمها مجهول الوجهة).

شكل رقم (٢) يوضح الصعوبات التطهيرية للأراضي المصرية الملغومة، والمخاطر الناجمة عنها (من منظور عينة الدراسة ن: ٣٢).

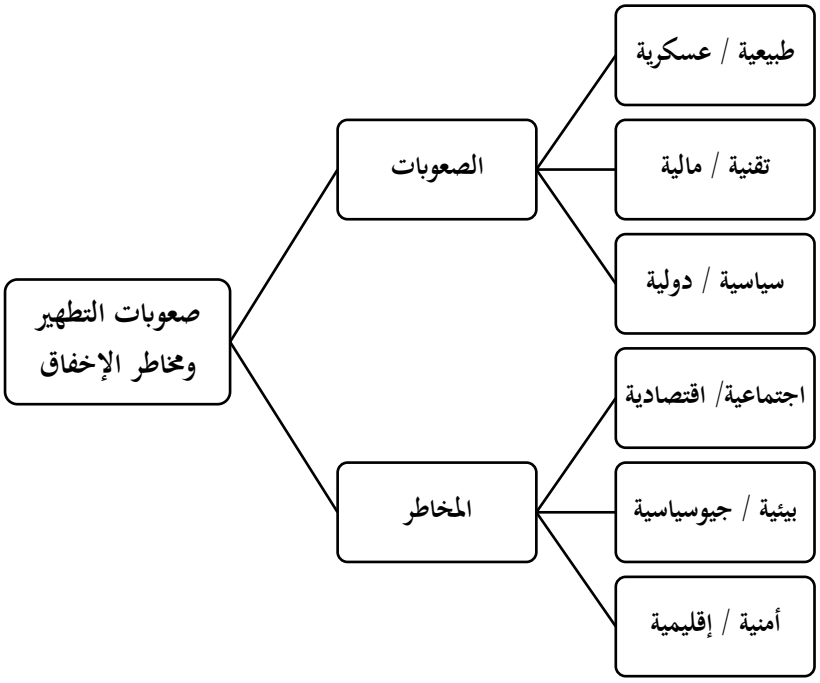

وحول الأضرار التي سببتها الألغام على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في مصر (كما يظهر من الشكل السابق رقم ٢)، فقد أفادت بعض مفردات العينة بما يلي؛ ح (٣٢): "حدائق الشيطان تهدد حياة آلاف السكان في مصر، تهديدًا قائمًا منذ أربعينيات القرن الماضي، الناس تعاني من الموت المنتظر، أو الإعاقات الدائمة التي تحتاج إلى عمليات تأهيل جسدي غاية في التعقيد، للأسف طبيعة الرمال وحركة الرياح والترسيب صَعّبت المهمة، والخرائط غير مجدية في الوقت الراهن، الألغام هنا أصبحت كالأفاعي تلدغ ولا يُعرف مكانها بسهولة، تعتبر بمثابة جحيم تحت الأرض، كما أنها أخرت حركة الإنتاج والتعدين لعقود طويلة.. مصر لم تُنتج لغمًا واحدًا بعد العام (١٩٨٩)، وأي ادعاءات بغير ذلك هي محاولة من الدول التي زرعت الألغام في مصر الهروب للأمام، والتنصل من تحملها للمسؤولية.. هناك قتلى وجرحى بالعشرات لا يتم توثيقهم أو

الإبلاغ عنهم لأسباب (اجتماعية وقبلية وأمنية)، وهو دليل مهم على أن الأرقام المعلنة –والتي تم تسجيلها رسميًا بعد العام ٢٠١٤ فقط– عن الضحايا في مصر قد تزيد في حقيقتها إلى أضعاف هذه الأرقام.. وبجانب أعداد الضحايا فالألغام تسببت في تلويث المنطقة بملايين المخلفات الكيميائية والمعدنية الضارة للبيئة، فضلًا عن بعض الأجسام المشعة التي تناثرت منها بعد الانفجار"، ح (٧): "أُقيّم مستوى مساعدة ضحايا الألغام في مصر بـ(**المحدودة**)، فالناس في هذه المناطق إذا ما انفجر في أحدهم لغم يعتبرونه قضاء وقدر (مثل الحاج سالم الذي داس على لغم هو وابنته وزوجته، ماتوا جميعًا عدا الحاج سالم، الذي فقد ساقه، قلتُ له من تسبب لك في هذه الكارثة؟ قالي لي دا قدر ربنا يبيه!، طيب هل تم تعويضك بما يرضيك؟ قال لي العوض على الله يباشا!).. على الحكومة المصرية أن تتحمل مسؤولية رعايتهم اجتماعيًا ومعيشيًا (مساعدات مالية وقروض تمويلية) وطبيًا (الأطراف الصناعية، الكراسي الطبية، وعمليات زراعة القوقعة السمعية).. ومن التحديات التي جعلت مهمة الأمانة التنفيذية صعبة في الوقت الراهن ضعف وعي الناس بخطر الأماكن المهجورة أو طرق التعامل مع الأجسام الغريبة أو المجهولة (أغلبهم يعتقدون أنها أثار أو ذهب وبالأخص فئة المنقبُون عن المعادن)، أو حتى الوعي بحقوقهم الصحية والسياسية"، ح (٤): "يعاني سكان المناطق الملغومة من مشكلات في توفير مياه الشرب النظيفة، فبجانب أن وصلات المياه شبه منعدمة، فإن أغلب الآبار الموجودة في مناطق الألغام قد تكون مُلوثة بالنفايات الحربية أو بالأجسام المشعة.. البنية التحتية مترديةً؛ هناك عشرات المنازل بلا أسقف أو كهرباء، الأطفال يعانون من مخاطر الترهيب وسوء التغذية، يوجد صعوبات متعددة لتوفير الأدوية في هذه المناطق، كما أن حرية التنقل صعبة للغاية، فضلًا عن وجودهم بجانب المهربين وتجار المخدرات وبعض الإرهابيين المتخفيين، الذين يلوذون إلى هذه المناطق الوعرة حتى يصعب القبض عليهم، وهم يشكلون أيضًا تهديدًا أمنيًا وجنائيًا على سكان هذه

المجتمعات"، ح (٢٢): "صمتت بنادق المتحاربين منذ ما يقارب القرن، ولكن استمرت معاناة آلاف الضحايا القاطنين في مجتمعات الحدود المصرية طيلة الفترات السابقة وحتى اليوم، لابد من تعويضهم، وتعويض الدولة المصرية عن هذه الخسارة الممتدة، أقترح مبادلة الديون المصرية مع بعض دول الاتحاد الأوربي، كتعويض أوّلي، ومساعدة مصر لوجستيًا ولمدة ثلاثون عامًا مقبلة، حتى تتعافى من أزمتها الخطيرة، كما أطالب منظمة (أوبك، وأوبك بلس) أن تساعد مصر في تحرير قرابة (٥) مليار برميل من النفط في المناطق الملغومة، وهذه الكمية من البترول قادرة على أن تحول مصر من دولة مستوردة إلى دولة مصدرة للنفط، فضلًا عن سداد ديونها وإيجاد ملايين الوظائف، وتحقيقها نقلة اقتصادية واعدة".

وفي هذا الإطار أشارت عينة الدراسة إلى أن تحديات إزالة الألغام من الحدود المصرية تشكلت عبر مستويين هما: (التحديات الإنسانية والمالية، والصعوبات الدولية/ التعاونية)، كما أن مخاطرها لا تزال تعرقل جهود التقدم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تنشدها مصر بحلول العام (٢٠٣٠)، وتتفق هذه النتيجة مع ما طرحه كلٌ من (كابينيري Capineri، وتورموس Turmuş) بوجود تحديات عديدة تواجه البلدان الموبوءة بالألغام، فمنذ توقيع اتفاقية (أوتاوا) عام (١٩٩٧)، أصبحت مشاكل الألغام الأرضية معروفة على نطاق واسع، وواصل المجتمع الدولي جهوده في تدمير جميع الألغام الأرضية بما في ذلك الألغام المدفونة في البلدان المتضررة من دول الشرق الأوسط، ومع ذلك، فقد لاحظنا في العديد من البلدان المتضررة من الألغام أن مهمة الإزالة فيها ليست سهلة لأسباب بيئية وجغرافية وتمويلية، مما تسبب في تزايد معدلات الحوادث الناجمة عن انفجار الألغام في سكان هذه المناطق، ففي العام (٢٠١٦) فقط وقعت حوادث انفجارية في أكثر من (٥٦) دولة ملغومة، قُتل وجُرح على إثرها أكثر من (٩) آلاف شخص، فعلى الرغم من تكثيف عمليات التمشيط والإزالة للأغراض الإنسانية

ولأكثر من (٢٠) عامًا ماضية، إلا أنه لاتزال أكثر من (٦٢) دولة تعاني من خطر الألغام، ولا تزال الألغام مدفونة في مواقع صعبة للغاية، فقد تسببت هذه الأسلحة وما تزال تُلحق خسائر مروعة بالسكان الأبرياء في جميع أنحاء العالم (Capineri, Turmuş, 2020: 307)، كما أن هناك ثلاثة جوانب رئيسة لفهم التأثير "طويل المدى" للمخاطر الاجتماعية الناجمة عن الألغام: (الآثار الطبية: التي تسببها الإصابة من الانفجارات، المشاكل الفنية: الوصول والتطهير والإزالة، والاهتمام الدولي: المتعلق بتطهير الأرض من ملوثاتها وإعلان الجاني الحقيقي (Colin Darch, 2018: 216), وبالإضافة إلى ذلك أفادت العينة بأن التحديات والمخاطر في مجتمعات الحدود المصرية **(سوف تستمر)** لعقود قادمة طالما أن الدول المسؤولة عن هذه الكارثة تتهرب من مسؤوليتها القانونية والأخلاقية، وترفض تقديم المساعدات الجادة (المالية، التقنية، والإنسانية).

المحور الثاني: إجراءات الدولة لتعزيز الأمن الاجتماعي والسياسي في المناطق الملغومة (الآليات والوسائل):

يقترب المحور الراهن من الإجابة على التساؤل التالي: كيف تتشكل تدابير الدولة المصرية من أجل دعم الأمن الاجتماعي والسياسي لسكان الحدود المعرضين لتهديدات الألغام؟ وما وسائلها الجديدة في تحقيق ذلك؟ وقد جاءت استجابات العينة كالتالي:

أ- الآليات الاجتماعية لترسيخ الاستقرار ونشر الطمأنينة والسلامة (تقليص الخوف المجتمعي):

وصفت أغلب حالات الدراسة الجهود الحكومية التي تشكلت عبر التعاون والتنسيق المشترك بين الأمانة التنفيذية وبعض الوزارات المعنية تجاه تدعيم الأمن الاجتماعي لسكان الحدود المصرية والمناطق الملوثة بالألغام في الفترة الراهنة بـ **(المحدودة)**، إلا أن العينة وصفت الجهود الدولية في هذا الإطار **(بالمقلقة)**، بسبب تزايد أعداد القتلى

والمصابين والتجاهل الدولي للمخاطر المحدقة على سلامة المدنيين في مصر، وتنامي مستويات الرهاب النفسي والاجتماعي –الفوبيا، الخوف الشديد والمتواصل، الاضطراب النفسي، القلق المزمن من حدوث انفجار في أي وقت، رهاب الاحتجاز ومنع حرية التنقل والحركة، قلق الموت– بين سكان المجتمعات الحدودية، ولتخفيف حدة التهديدات الاجتماعية الناجمة عن الألغام في هذه المناطق قامت الأمانة بعددٍ من الإجراءات المهمة مثال ذلك: عقد مؤتمرات شعبية مع سكان المجتمعات الملغومة (مثل مؤتمر التوعية من مخاطر الألغام عام ٢٠١٩ بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية، وتعزيز التواصل مع القيادات البدوية (الشيوخ وكبار العائلات والقبائل والعمد)، والتحشيد المجتمعي لتحذير السكان من التعامل مع الأجسام الغريبة والمجهولة، مع تعزيز التعاون والتنسيق مع المدارس والإدارات التعليمية والمساجد والكنائس (مثل كنيسة السيدة العذراء بمطروح) وبعض قيادات المجتمع المدني لتوعية الطلاب والمارة ورعاة الأغنام عن آليات التعامل والتبليغ والإنقاذ، بالإضافة إلى حشد المثقفين ورموز المجتمع وإشراكهم في فعاليات ومهرجانات تتم في المناطق المهددة بخطر الألغام (الإدماج الاجتماعي عن طريق النخب)، كما قامت الأمانة بتوزيع بعض المنح والهدايا على المصابين كنوع من الدعم الاجتماعي وطمأنة أهالي الحدود مثال ذلك: (تسليم ١٥٠ تروسيكل معد طبيًا بغرض التنقل والعمل، دعم ٣٠٠ أسرة بمواشي للتربية والإنتاج، وإهداء ١٨٠ ماكينة خياطة للسيدات والفتيات للتدبير المنزلي)، في حين أظهرت عينة الدراسة أن هذه الإجراءات وغيرها تعد بمثابة (**مُسكنات**) لمشكلة عميقة وخطيرة يحتاج إليها الناس في هذه المجتمعات من أجل ترسيخ استقرارهم وتأمين وجودهم؛ تتمثل في تطهير محيط مساكنهم ومزارعهم وطرقاتهم من الألغام ومخلفاتها في أقرب وقت (أملهم الرئيس)، فيما اشتملت الإجراءات أيضًا تدريب عدد من القيادات المجتمعية (تدريب المدربين TOT) على أساليب الإسعاف والكشف وحسن التصرف إيزاء وجود لُغم أو الشكوك إيزاء الأجسام

الغريبة، كما هدفت هذه التدريبات التي امتدت من (٢٠١٧/٢٠٢٠) إلى تغيير رد الفعل السلوكي والاجتماعي تجاه أزمات المناطق الملغومة أو إيزاء المصابين وفاقدي الأطراف وتحسين التعامل مع قضاياهم مجتمعيًا (تقليص دائرة التنمر القائمة على الإعاقة)، فضلًا عن تفعيل دور بعض مراكز التنمية الاجتماعية للحد من خطر الفقر والاغتراب وتحلل قيم الولاء الوطني والاجتماعي (لتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة في مناطق التلوث بالألغام)، وفي ذات الوقت تسعى الأمانة الآن إلى تبني القضايا الحقوقية للمتضررين وكفالة الناجين من الأطفال والنساء بلا عوائل عبر اتفاقيات محلية وعربية تدعم الأمن الاجتماعي لهم مثال ذلك التعاون مع (وزارة الاستثمار والتخطيط، والصندوق العربي للتنمية الاجتماعية) في ضوء ثلاثة مبادئ اجتماعية تعتمدهم الأمانة وهم: "التوعية بقواعد السلامة المجتمعية، المساعدة الاجتماعية للضحايا، احترام القواعد الإنسانية إيزاء التطهير والإخلاء"، كما أفادت العينة ببعض التدابير الاجتماعية –الأخرى– التي تقدمها الحكومة المصرية لسكان المناطق الملغومة؛ مثال ذلك:

- تحسين الظروف المعيشية للفقراء من سكان البادية المصرية وأصحاب الإعاقات (اقتصاديًا واجتماعيًا).
- تأهيل فاقدي السمع والبصر للتكيف مع المحيط الاجتماعي والبيئي.
- تفعيل دور الجمعيات الأهلية لتعزيز آليات التضامن الاجتماعي بين السكان (العريش ومطروح وسيوة).
- إرسال حملات اجتماعية من الأخصائيين الاجتماعيين لتقديم المساعدات ووصف الأزمات واقتراح الحلول.
- إنشاء الآبار والحويصلات المائية ومحطات الرفع وتحسين الخدمات الكهربائية والاتصالية (رفع كفاءة البنية التحتية).

- دعم الأسر التي توفى عائلها جراء الألغام (تعليميًا ومعيشيًا وتحسين ظروفهم الاقتصادية).
- التمكين الاجتماعي للمرأة البدوية (إكسابها المهارات والمعارف وتعزيز مشاركتها مع المؤسسات المعنية).

فيما أفادت بعض مفردات العينة عن الدور **(النشط إلى حدٍ ما)** لبعض الهيئات الأوربية (EEAS) والأمريكية (الوكالة الأمريكية للتنمية) وبعض المنظمات التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوربي في دعم المتضررين من الضحايا والمصابين المصريين، عبر تقديم منح وخدمات (مالية وطبية وتوعوية لهم) وتهيئة مصادر جديدة لكسب الرزق، وذلك بهدف تعزيز تكيفهم الاجتماعي على مستوى (البيئة المحيطة، وظروف إعاقاتهم الجسدية)، خصوصًا في مناطق مثل (شمال سيناء والساحل الشمالي)، كما أفادت العينة بأن الأمانة التنفيذية تشارك القاطنين في هذه المجتمعات بعض المناسبات الاجتماعية مثال ذلك (حفلات الزواج، مراسم العزاء، الأعياد الإسلامية والمسيحية والوطنية، زراعة الأشجار أمام المنازل، إطلاق عدد من الندوات التي تحذر من مخاطر الطلاق والتفكك الأسري، إنشاء الآبار للحصول على المياه النظيفة، دعم المنازل والمزارع بلوحات الطاقة الشمسية/ الكهربائية، بالإضافة إلى تقديم التدريبات المهنية "للإسعاف وإدارة الأزمات الاجتماعية")، فضلًا عن إنشاء قواعد البيانات التي تخص سكان المناطق الملغومة، وتساهم في ترشيد واتخاذ القرار السياسي والاجتماعي المناسب تجاه قضاياهم عبر (التعاون مع مديريات التنظيم والإدارة في المناطق الملغومة، ومركز دعم واتخاذ القرار في القاهرة)، فضلًا عن إشراكهم في ورش عمل معنية بآليات التنمية الاجتماعية وذلك بالتعاون مع (مركز جنيف لنزع الألغام)، وفي ضوء تفعيل بروتوكولات التعاون الاجتماعي "المحلية والدولية".

شكل رقم (٣) يوضح بعض الإجراءات التي نفّذتها الأمانة لتعزيز الحماية الاجتماعية للمعرضين لخطر الألغام (٢٠١٤/٢٠٢٢).

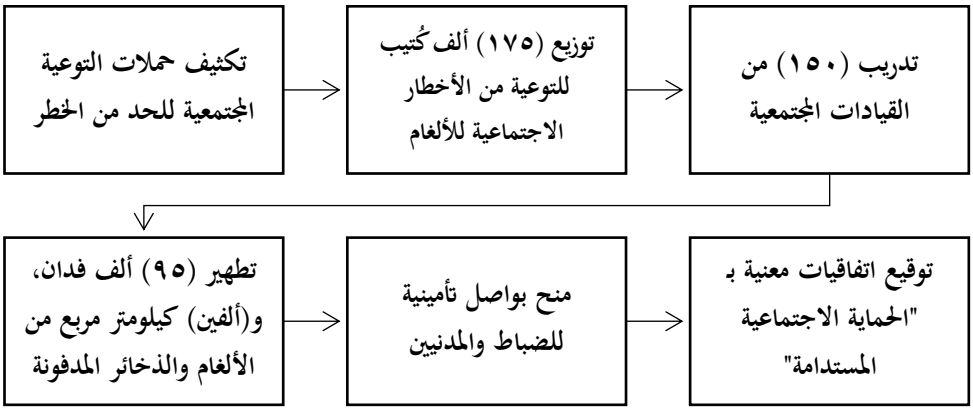

المصدر: (بيانات الأمانة التنفيذية لإزالة الألغام، ٢٠١٤/٢٠٢٢**).**

وفي هذا الإطار؛ أفادت بعض مفردات العينة بما يلي: ح (٢٧): "قمنا بتنفيذ عددٍ من مشروعات الدعم الاجتماعي لأهالي مطروح والساحل الشمالي، منذ العام (٢٠١٧/٢٠٢٣) ارتكزت على حشد الطاقات وطمأنة السكان وإعادة دمجهم وتعزيز ثقتهم في دولتهم، كان هذا بالتعاون بين عدد من الوزارات مثل وزارة التعاون الدولي وبعض المشاركين الدوليين والممثلين للاتحاد الأوربي وبرامج الأمم المتحدة للإنماء وممثلين عن وزارات الخارجية والدفاع والتضامن الاجتماعي، وكان الهدف الرئيس هو الاستماع إلى مشكلات السكان في كافة المجالات وبالأخص التأمينية والمعيشية والتعويضية، والسماح لهم بالتعبير عن أنفسهم وأفكارهم تجاه أزمات المنطقة التي يسكنون فيها، فضلًا عن تمكين الموهوبين من الأطفال والشباب فنيًا ورياضيًا.. ولو قيّمنا مستوى التمكين الاجتماعي للأهالي في المناطق الملغومة فهو لايزال **(مُنخفض)** لأن الاهتمام في الوقت الحالي مُنصب على التأمين السياسي والدفاعي ضد الألغام وحشد الطاقات لنزعها، ولكن الأمانة تحاول توجيه انتباه الدولة ناحية الاهتمام بالشأن الاجتماعي لسكان هذه المناطق.. خصوصًا ناحية تكثيف المؤتمرات التي تدعوا إلى تمكين المرأة البدوية من القيام بأدوار

مهمة ضمن العمل الإغاثي الموجه للألغام، فضلًا عن الاهتمام بقضاياها الحياتية ومشكلاتها الخاصة"، ح (٥): "قامت الأمانة بتنفيذ سلسلة من الإجراءات على مستوى العمل الاجتماعي، جاءت في مقدمتها: تمكين المجتمع المدني من لعب دور أكبر تجاه القضايا المجتمعية لصالح سكان الحدود، خصوصًا الجمعيات الأهلية المقدِمة للخدمات الاجتماعية، مع تعزيز العمل التطوعي، ورعاية الأمومة والطفولة، وتقديم المساعدات الاجتماعية، خصوصًا لصالح كبار السن والحالات الخاصة من أصحاب الإعاقات الجسدية والذهنية.. قمنا باستضافة مجموعة مهمة من خبراء خدمة المجتمع المحلي حتى يعملوا على رفع معنويات ضحايا الألغام وتأهيلهم اجتماعيًا، كما أعددنا برامج تدريبية في مجال التنمية الاجتماعية المستدامة في (منطقة العلمين وشمال سيناء).. أرسلنا فرق جوالة للتواصل مع البدو الذين يسكنون في خيام بجوار الحدود الغربية والشرقية المتاخمة (لليبيا، وقطاع غزة) للتعرف على مشكلاتهم اليومية، فضلًا عن كون هذه الفرق بمثابة همزة وصل بينهم وبين الدولة، كما أنها تعرفهم بالجهود المبذولة لإزالة الألغام والتي تعرقل حياتهم وتهدد مستقبلهم وأمنهم"، ح (١٤): "أقمنا عددًا من المسابقات الاجتماعية والتثقيفية لأهالي الحدود المصرية (مثال ذلك مسابقة "رد بالك" على الإذاعة المصرية)، كنا نطرح عليهم كل يوم سؤال عن الألغام وكيفية مكافحة مخاطرها عليهم وعلى دولتهم، وكان الفائز منهم يحصل على جوائز مالية وعينية، ومن هذه الأسئلة على سبيل المثال: من زرع الألغام في أراضيكم؟ ومتى؟ كيف تتعرف على اللغم؟ وكيف تتعامل معه؟ ما الخط الساخن الذي تتواصل معه عند العثور على لغم أو جسم غريب؟ كيف تحمي بيتك وأطفالك من الألغام؟ كيف تعيش حياتك دون خوف من الانفجار؟ بماذا تنصح أولادك وزوجتك عند العثور على لغم؟ هل تتطوع في جمعية أهلية؟ كيف تتعامل مع قوات التطهير؟ وكيف لك أن تساعدهم؟ هل تتطوع بوقتك من أجل وطنك؟ الأعمال المتعلقة بنزع الألغام في منطقتك كيف تبدو لك؟ هل اكتشفت أماكن جديدة للألغام في بلدتك؟

كيف وصلت إليها؟ إذا انفجر لغم في شخص أمامك كيف تتعامل معه؟ وكيف تساعده؟ هل تعرف أحدًا من المسؤولين الحكوميين عن نزع الألغام في بلدتك؟ كيف يتعامل معك؟ وكيف تتعاون معه؟ من وجهة نظرك كيف تضرر مجتمعك بسبب وجود الألغام فيه؟.. وغيرها من التساؤلات الأخرى التي تهدف إلى ترسيخ حب الوطن والمجتمع، وتزيد من حشد الطاقات المجتمعية تجاه الأعمال المتعلقة بنزع الألغام، واستقرار المجتمع، وتساهم في تخفيف التهديدات والمخاطر، وتخفيض مستوى الشكوك لديهم حول أهميتهم عند وطنهم الكبير، فضلًا عن تشجيع الأهالي على المشاركة في قضايا مجتمعهم بمعرفة وإدراك كافٍ"، ح (٣١): "وقّعنا بروتوكول تعاون عام (٢٠٢٠) مع وزارة البيئة لحث الناس على الحفاظ على بيئتهم والتشجير أمام بيوتهم، ولتقليل آثار التلوث الناجم عن الألغام وانخفاض نسبة الأوكسجين بسبب التصحر حولهم وقلة المساحات الزراعية.. دعمنا بعض البرامج التنموية في عدد من المدن مثل الخارجة وسيوة لتعزيز الاستقرار المجتمعي.. قمنا بتدريب عددٍ من الفتيات السيناويات لكي يعملن كرائدات ريفيات في مجال الإغاثة المجتمعية وتوعية السكان من خطر الألغام.. رتبنا عدد من الرحلات لأهالي الحدود الغربية، مثل الرحلات الموجهة لزيارة متحف الحرب العالمية بمدينة العلمين بهدف تعزيز التواصل المجتمعي معهم وتعريفهم بتاريخ مجتمعهم وقت السلم والحرب.. نتشارك مع القطاع الخاص بهدف زيادة تدعيم المجتمع الحدودي، كما نتعاون مع مراكز الحماية والدفاع المدني (المحلية والدولية) لتقديم بعض المعدات التي تحمي وتُأمّن حياة سكان المناطق الملغومة، فبعض من هذه المراكز قدمت للأهالي (السترات الواقية، الأحذية المضادة للانفجار، ومولدات الطاقة).. نحاول استكمال عمليات التطهير وإعادة الإدماج المجتمعي ومساعدة الأهالي على حرية التنقل (وإن كان بشكل **محدود** في هذه الفترة بسبب بعض المشاكل الفنية والإدارية الطارئة داخل الأمانة)".

وعبر هذا الطرح وإفادات بعض مفردات الدراسة؛ فإن الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب العالمية لا يقتصر تأثيرها في إحداث الخسائر البشرية فقط، وإنما هناك عدد هائل من الآثار السلبية –بعيدة المدى– على الحياة الاجتماعية لسكان مجتمعات الحدود، وفي سبيل معالجة هذه الآثار بذلت –ولا تزال– الحكومة المصرية عددًا من الإجراءات والجهود (والتي يمكن تقييمها **بالجهود المتقطعة/ على فترات متباعدة/ ليست مكثفة**)، وتتوافق هذه النتيجة مع ما ذكره (إليانور جوردون Eleanor Gordon) بأن للألغام (والأثر العرضي للمتفجرات من مخلفات الحروب) تداعيات سلبية على السكان والمواطنين الذين يعيشون في المناطق الملوثة بها، أبرزها: التسبب في الخوف والهلع وعدم اليقين، وتثبيط الوصول إلى عدد من المناطق السكنية والزراعية، مع فرض مزيدٍ من القيود على حرية التنقل، فضلًا عن تقليص الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي، وتعذّر السماح بعودة اللاجئين والنازحين داخليًا، ومن هنا؛ فإن لهذه الأسلحة (القديمة/ الخفية) دورًا خطيرًا في إعاقة الجهود الإنسانية وبناء السلام وإعادة الإعمار لمرحلة ما بعد الصراع، فضلًا عما تغرسه هذه الأسلحة من الخوف في المجتمعات التي غالبًا ما يُعرف مواطنوها أنهم يسيرون في مناطق ملغومة، ولكن ليس لديهم إمكانية لزراعة أراضي أخرى أو اتخاذ طريق آخر إلى مدارسهم وأسواقهم، فعندما لا يمكن زراعة الأرض؛ وعندما يتم استنزاف الأنظمة الطبية بسبب تكلفة العناية بضحايا الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحروب؛ وعندما يتعين على الدولة إنفاق المزيد من الأموال على إزالة الألغام بدلًا من دفع تكاليف التعليم؛ فمن الواضح أن هذه الأسلحة لا تتسبب فقط في إنتاج المعاناة الإنسانية بصورة مروعة، وإنما في تشكيلها لحواجز قاتلة أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية لسكان هذه المجتمعات (Eleanor Gordon, 2019: 125–126). وبالإضافة إلى التكلفة المالية الناجمة عن الضرر المباشر الذي لحق بالضحايا وعائلاتهم ومجتمعاتهم، فهناك أيضًا تكلفة مالية أخرى متعلقة بتوفير الرعاية الطبية والنفسية

والاجتماعية لهم، وأشكال أخرى من المساعدات الواجب تقديمها للضحايا، وهو دور أصيل يجب أن تؤديه الحكومة ومؤسساتها التنفيذية على أكمل وجه.

ب- وسائل تعزيز الأمن الصحي والثقافي (تحسين جودة الحياة لصالح ضحايا الألغام):

أفادت غالبية مفردات الدراسة بأن الجهود الطبية التي تقدمها الدولة المصرية للمتضررين وضحايا الألغام من أهالي المجتمعات الحدودية (أو من الزائرين/ أو من المارين/ أو من المتواجدين بالصدفة) يمكن تقييمها بـ(**الجيدة**) في الفترة الراهنة، حيث يتم علاج مصابي الألغام على مستويين؛ **المستوى الأول:** أصحاب الإصابات البليغة، والذين يتم علاجهم في بعض المستشفيات العسكرية أو المدنية في القاهرة أو في عدد من مستشفيات المحافظات الحدودية القريبة، **والمستوى الثاني:** فاقدي الأطراف، وهؤلاء يتم علاجهم وتركيب الأطراف الصناعية لهم في مركز الأطراف الصناعية بمطروح (تركيب، صيانة، علاج طبيعي، تسليم كراسي متحركة، وتأهيل المعاقين ومصابي الشلل)، وقد تم افتتاح هذا المركز وبدء العمل فيه في أكتوبر (٢٠١٦) في قرية (القصر بمدينة مطروح)، وقد تم اختيار هذه المدينة ليكون –المركز– بجوار سكان المجتمعات الملغومة (مطروح والساحل الشمال، ومصابي العمليات الإرهابية والألغام بشمال سيناء)، بتكلفة تخطت الـ(١٠٠) ألف يورو مقدمة من الاتحاد الأوروبي، و(٣١٠) ألف دينار من دولة الكويت الشقيقة، وبتنفيذ وإشراف الأمانة التنفيذية، فضلًا عن إعادة تأهيل "مستشفى العريش" العام لعلاج مصابي العمليات العسكرية والألغام من المدنيين والعسكريين، وتشير العينة؛ إلى أن تعامل مركز الأطراف بمطروح مع المصابين يتم بشكل "**لائق ومسؤول**"، حيث يقدم المركز خدماته في مدة زمنية مناسبة، وبإجراءات إدارية ميسورة، مع أهمية أن يقدم المصاب بعض المستندات التي تفيد "بمكان وزمان وسبب" إصابته، ففي الفترة ما بين (٢٠١٧/٢٠٢٣) قدم المركز خدماته العلاجية وأجهزته التعويضية لأكثر من (٣) آلاف مصاب من فاقدي الأطراف والمعرضين لخطر فقد السمع، من قاطني الصحراء الشرقية وسيناء (ولكن هناك بعض الشكاوى من ضحايا الألغام بالصحراء الشرقية بأن مستشفى العريش وبعض الوحدات الصحية دون المستوى الطبي، ومظاهر ذلك تتمثل في: نقصٍ

في أعداد الأطباء والمسعفين والكوادر التمريضية، وضعفٍ في إمكانيات غرف الإنعاش والعمليات الجراحية، كما برزت بعض الشكاوى من "مجلس شؤون الإعاقة بمطروح" بأن مركز الأطراف لايزال يقدم خدماته لمصابي الألغام فقط، ويتجاهل أصحاب الإعاقات الناجمة عن الولادة أو الحوادث العادية، وكانت هناك وعود بأن يقدم المركز خدماته للجميع بعد مرحلة تشغيله التجريبي والتي لن تتجاوز ٦ أشهر، لكن وحتى اليوم لم يتحقق ذلك لأسباب تتعلق بمحدودية التمويل ونقص في الكوادر الطبية). وعلى جانب آخر؛ أشارت مفردات العينة بأن الدور التثقيفي الذي تؤديه الأمانة منذ العام (٢٠١٤/ ٢٠١٨) لصالح المعرضين لخطر الألغام من سكان المجتمعات الحدودية يمكن تقييمه بـ(**الجيد**) نتيجًة لتكثيف الأمانة الندوات والمؤتمرات الخاصة بالتوعية والتدريب والتأهيل، وزيادة الفعاليات الثقافية والفنية في عدد من مراكز وقصور الثقافة في بعض المحافظات الحدودية (مطروح، شمال ووسط سيناء، حلايب وشلاتين، الوادي الجديد.. وغيرها)، أما خلال الفترة الراهنة (٢٠١٩/ ٢٠٢٣) فقيّمته العينة بـ(**الضعيف**) بسبب توقف عدد كبير من الأنشطة الثقافية والتوعوية (خصوصًا الأعمال الفنية المتعلقة بمخاطر الألغام والتعامل معها) والموجهة لسكان المناطق الحدودية، في حين عززت الأمانة تواجدها الثقافي في المدارس والمراكز الرياضية لتوعية الأطفال والشباب وثقلهم معرفيًا حول مخاطر الألغام وآليات التبليغ عنها؛ وقد تم ذلك بالتعاون مع هيئة "اليونيسيف" للطفولة (جاء التركيز في هذه الفترة على مناطق مثل براني والنجيلة والشيخ زويد ومركز الحمام ومدرسة أم المؤمنين الابتدائية بمطروح) عبر التواجد المباشر معهم أو عن طريق الإنترنت أو من خلال توزيع الكتيبات والملصقات على مجلات الحائط (والتي تُعرِف الطفل بمخاطر الألغام على وطنه وقريته، وكيف يجذب اللغم الأطفال للعب فيه دون الحذر من خطره وتجنب التعامل معه، وكيف يتصرف إذا ما وجد لغم، وأهم المناطق التي تحتوي على ألغام لتجنبها، فضلًا عن توعيته ببعض معاني الإشارات المرسومة على اللوحات الاسترشادية في الطرقات وفي بعض المناطق الملغومة، مع تحديث قواعد البيانات عن المدرَبين من الشباب والأطفال)، كما عقدت الأمانة عددًا من ورش العمل مع الأهالي والعاملين في الأماكن الملغومة لتوعيتهم وتدريبهم على طرق الإنقاذ تحت

شعار "حياة معيشية بلا ألغام أو ضحايا"، كما عقدت الأمانة عددًا من المسابقات الإذاعية لهم، مثل مسابقة (قواعد السلامة) والتي عقدت في شهر رمضان (٢٠٢٠) وفاز بها ثلاثون متسابقًا، وكانت أسئلة هذه المسابقات الثقافية تدور حول الموضوعات الآتية: (آليات التخلص من الألغام، طرق ووسائل كشفها والتبليغ عنها، المؤسسات المسؤولة عن التوعية من مخاطرها، الفرق بين الأنواع المختلفة للألغام وشكلها وقوتها التفجيرية، الإسعافات الأولية للمصاب، التعويض الحكومي للمتضررين، الجهود العربية والدولية لمكافحة الألغام في مصر، عدد الضحايا والمصابين، وكيفية التعايش الآمن مع هذا الخطر).

شكل رقم (٤) يوضح بعض الخدمات الصحية والتثقيفية المقدمة من قبل الأمانة إلى مصابي الألغام والمعرضين لخطر الانفجار.

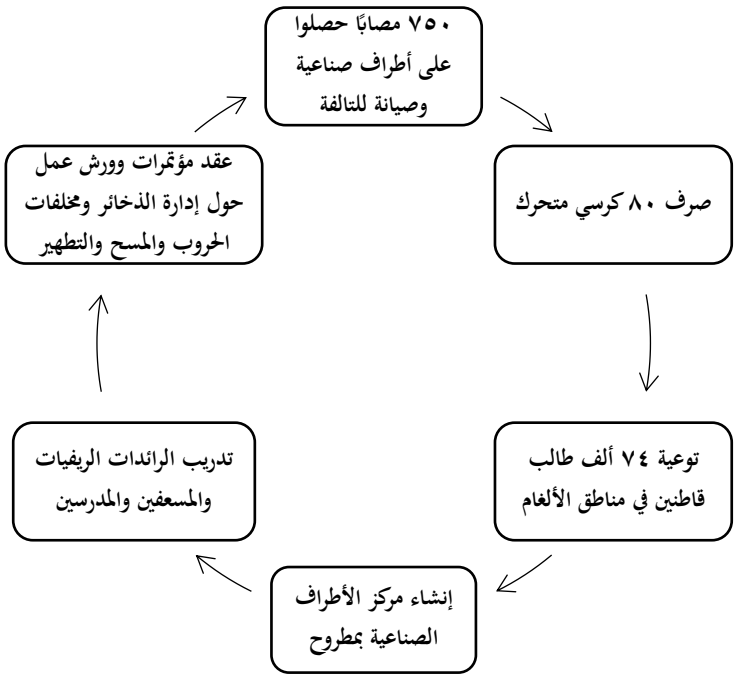

المصدر: (بيانات الأمانة التنفيذية لإزالة الألغام، ٢٠١٥/٢٠٢٢).

ولمزيدٍ من التوضيح حول عناصر الشكل السابق رقم (٤) أفادت بعض مفردات العينة بما يلي: ح (٨): "في هذه المناطق؛ خطر يتربص بالناس، سينفجر في أي لحظة

وبدون سابق إنذار.. التعليم والتدريب والرعاية الطبية من أهم الأدوات لحماية السكان وتخفيف العبء الواقع عليهم.. القيادات البدوية والرائدات الريفيات يساعدن الأمانة في تحقيق هذا الهدف، عليهم أن يفخروا بأنهم يتعاونون في توعية أهاليهم وجيرانهم.. فالتدريب والتأهيل تخطط له الأمانة بأن يكون منذ الصغر، فنحن ندرب الأطفال في المدارس والشباب في المراكز الرياضية على طرق الإنقاذ واكتشاف الأجسام الملغومة.. نشرح لهم أن انتقاد أحوالهم على الفيس ليس حلًا، وإنما عليهم دور في المشاركة والتطوع ومعاونة دولتهم ومجتمعهم.. إذا كانت هناك حالات من المصابين تستدعي النقل أو العلاج خارج هذه المناطق نفعل ذلك على الفور، ولكن ما يقف أمام الاستجابة الطبية الكاملة تجاه الضحايا هو نقص التمويل وصعوبة الوصول للمصابين في الوقت المناسب، بسبب الطرق الوعرة، أتذكر طفل اسمه (يزيد) انفجر فيه لغم وهو يلعب في منطقة بالعلمين ولكنه نجا، بُتر ساقه وانفصلت أذنه اليمنى، للأسف لو وصل لنا في الوقت المناسب لتم إنقاذ أذنه وعلاج قدمه عبر تربيط الأوردة بشكل عاجل، فالطب الآن يستطيع فعل ذلك، ولكن في مدة زمنية لا تزيد عن (٥) ساعات من وقت حدوث الانفجار"، ح (١٩): "التوعية والتدريب كلما زاد مستواهم قلّت بالتالي أعداد المصابين والوفيات في المحافظات الحدودية.. التوعية عمل نبيل تقوم به الأمانة بالتعاون مع بعض الهيئات المحلية والدولية.. نحذّر الأطفال والمنقبون والعاملين في مجال الحفريات من العبث بالمخلفات الحربية أو بالأجسام الغريبة.. سكان البادية يقدرون ما نقوم به من جهود طبية، فقد سلمنا ما يزيد عن (٧٠٠) جهاز تعويضي وطرف صناعي للمصابين، ودربنا على مدار الـ(١٠) سنوات الماضية ما يزيد عن (الألفين) شخص في مجال الألغام ووسائل الوقاية من خطرها.. التقليل من شأن مشاركة النساء البدويات في هذا المجال هو نوع من التنمر والظلم الاجتماعي لهن، وينم عن عدم فهم لطبيعة قدراتهن الهائلة في مجال المساعدة والتوعية.. العامان (٢٠١٦/ ٢٠١٧) شهدا أقل عدد من الإصابات والوفيات، بسبب

تكثيف جهود التوعية والتدريب والتحذير.. كنا نذهب للمدارس والوحدات الصحية والنجوع والقرى والجمعيات النسائية والجامعات ومراكز الشباب وبعض المؤسسات الخيرية مثل مؤسسة (بذرة خير)، نوعّيهم ونشرح لهم مخاطر الألغام وأهمية تكوين فرق للإنقاذ والتطوع في الأعمال المتعلقة بمكافحة الألغام"، ح (٢٠): "لما استلمنا مركز الأطراف الصناعية درّبنا عددًا كبيرًا من سكان المنطقة المحيطة للعمل فيه كفنيين ومُنقذين ومسعفين، اخترنا عددًا من الحاصلين على الشهادات العليا من أبناء منطقة العلمين وعددًا من المصابين ومن أبناء المتوفين لمعاونتهم على إيجاد فرص عمل مناسبة لهم.. استوردنا معدات وأجهزة عالية الكفاءة من (أمريكا، ألمانيا، فرنسا، والنرويج)، وأنشأنا في المركز عددًا من الأقسام المتخصصة في التوعية والتأهيل والعلاج الطبيعي، واستقبلنا قرابة (الثلاثة) آلاف مصاب من ضحايا الألغام، ونأمل أن يتطور المركز ليكون ذا صفة دولية في هذا المجال، وأن تمتد خدماته إلى الدول المحيطة والملوثة بالألغام.. نُعالج أيضًا التهاب المفاصل "الروماتويد" لدى بعض مصابي الألغام، الذين أصابهم هذا المرض في فترة تلقي العلاج، نتيجًة لعدم تحركهم لفترة طويلة، أو بسبب تحسسهم من بعض الأدوية"، ح (٢): "صنعنا قادة (ميدانيين وشعبيين ومدرِبين) على مستوى جيد، وسفراء لتوعية سكان البوادي الصحراوية في مجال التدريب والإسعاف والتعامل المناسب مع الأجسام المجهولة والنفايات العسكرية، في مناطق مثل السلوم والعريش وسيدي براني وقريتي بدوية والقصر بمطروح ومدينة الحمام.. نحاول الفترة القادمة رفع كفاءة الوحدات الصحية في هذه المناطق بما يساهم في سرعة إنقاذ الضحايا وعدم تركهم لفترة طويلة يبحثون عن علاج، وبما يزيد من نسبة تلقي المصاب للعلاج وإنقاذ أطرافه المتضررة في الوقت المناسب بنسبة (٧٠٪).. نتعاون مع هيئة الطرق والكباري؛ لتعبيد بعض المسارات والطرق أمام عربات الإسعاف حتى يسهل الوصول إلى المصابين ونقل الضحايا بشكل سريع، وأحيانًا يساعدنا الإسعاف الجوي التابع لوزارة الدفاع في نقل بعض المصابين من المناطق التي

يصعب الوصول البري إليها.. نضع بعض اللافتات والملصقات والتصاميم المضيئة في الطرق التي من المتوقع أن يحتوى محيطها على ألغام، وهذه اللافتات تتضمن بعض قواعد السلامة والتأمين الشخصي والإجراءات الصحيحة للتبليغ عن وجود لغم أو إيزاء التعامل الآمن معه".

وتبعًا لهذا فإن التوعية بمخاطر الألغام ترتبط **(ارتباطًا وثيقًا)** ببرامج مساعدة الضحايا على المستوى الصحي أو العلاجي، وفي ضوء ما أفادت به عينة الدراسة؛ فإن إزالة الألغام والمتفجرات من مخلفات الحروب القديمة في المجتمعات المصرية المتضررة؛ يعد أمرًا أساسيًا في حماية الضحايا والمصابين وذويهم، فضلًا عن تقليل الحوادث وتحسين مستويات التعافي الاجتماعي والطبي لهم، وتمكينهم من العيش في الحياة دون خوف من الألغام والمتفجرات (تكرار الإصابة)، وتتماشى هذه النتيجة مع تقرير هيئة (اليونيسف UNICEF) والتي أشارت فيه بأن الوقاية من الإصابات (القاتلة/ وغير المميتة) بما في ذلك الوقاية من العاهات، تأتي في المقام الأول نتيجًة لعمليات التوعية المستمرة من مخاطر الألغام، والعمل على إزالتها، بالتعاون مع دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام (UNMAS)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، عبر تعزيز مساعدة الضحايا صحيًا ودعمهم على المستوى التوعوي من مخاطر الألغام، كما تدعو "اليونيسف" دول العالم إلى تنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد (APMBC)، واتفاقية الذخائر العنقودية (CCM)، والبروتوكول الخامس بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب (CCW)، وهي ثلاث اتفاقيات تدمج احتياجات الضحايا، وتعزز من حقوقهم، كما تدعم البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (CRC)، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (Sebastian Kasack, 2014: 12-13). وانطلاقًا من هذا الطرح؛ فإن التدابير والجهود الطبية والتثقيفية–التي نفذتها الأمانة (ولاتزال)– قد ساهمت بشكل **(فعّال)** في

مساعدة الضحايا صحيًا، وإعادة إدماجهم الاجتماعي والثقافي **(جزئيًا)**، فضلًا عن دعمها للناجين من أصحاب الإعاقات الدائمة (خصوصًا من الأطفال)، واعتمادها لبعض الاستراتيجيات التي تراعي السن والجنس وطبيعة المجتمع الحدودي (جغرافيًا واقتصاديًا واجتماعيًا)، والذي بدوره قد يكون له انعكاس **(إيجابي)** في تحسين رفاهية المتأثرين بشكل مباشر أو غير مباشر بالألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، وتعزيز وصولهم إلى الدعم الشامل في حالات الطوارئ، وإدماجهم بشكل مباشر أو من خلال أُسرهم أو مجتمعاتهم أو مقدمي الخدمات الميدانية، فضلًا عن تسهيل الوصول إلى رعايتهم طبيًا (بصورة منخفضة التكلفة)، وإعادة تأهيلهم ودعمهم نفسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا (مع مراعاة تحسين جودة الحياة لصالح الضحايا وفاقدي الأطراف).

ج- سبل تحقيق التنمية الاجتماعية والسياسية (آليات الإدماج الاجتماعي والسياسي):

أوضحت عينة الدراسة بأن جهود الأمانة تتواصل -وإن كان بشكل **متقطع**- لتحقيق رفاهية القاطنين في المجتمعات الحدودية في مصر، مُنطلقة في تحقيق ذلك على خطة مصر للتنمية المستدامة (٢٠٣٠) والتي تستهدف في محورها الاجتماعي ما يلي: (إعادة إدماج المهمشين، تعزيز التفاعل الاجتماعي، تحقيق التكيف المجتمعي، تعظيم التماسك الاجتماعي بين أجزاء المجتمع الواحد، نبذ العنف والصراع، والتخفيف من حدة العزلة الاجتماعية للمناطق الهامشية)، وفي ضوء ذلك جاءت جهود الأمانة بهدف تحسين حياة القاطنين في المجتمعات الملغومة وتنمية روابطهم الاجتماعية، فضلًا عن تعزيز قيم العدالة والمساواة الاجتماعية فيما بينهم، كذلك تعمل الأمانة على الارتقاء بمستوى معيشتهم المجتمعية وتطوير قدراتهم البشرية وتأهيل مستوياتهم الثقافية والمعرفية، فضلًا عن القضاء على مشكلة ندرة السكان في هذه المناطق (المهددة اجتماعيًا وأمنيًا)، فيما ترى العينة أن الهدف الأساسي من العمليات المتعلقة بنزع الألغام من حدود مصر هو تحقيق التنمية الاجتماعية لسكانها، ومعالجة المشكلات والاختلالات المتراكمة على مر

السنوات الماضية، جراء تلوث مجتمعاتهم بالألغام والذخائر الحربية، فيما تمر عملية التنمية الاجتماعية والسكانية لهذه المناطق عبر الإجراءات الآتية: دعم واتخاذ القرار، تحديد الأولويات، إدارة المعلومات والبيانات الخاصة بكل منطقة (التحديات، والوسائل المتاحة)، ومشاركة أهالي هذه المناطق في عمليات التنمية الاجتماعية والسياسية مع تبني آرائهم وتصوراتهم (كبار القبائل، الشباب، السيدات ممن يتطوعن في الجمعيات الأهلية والتنموية). وبالإضافة إلى ذلك استهدفت الأمانة خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠٢٣) إقامة عددٍ من الفعاليات والأنشطة والتي انعكست **(نوعًا ما)** على إيجاد بيئة معيشية آمنة وجيدة في المجتمعات الملغومة، وقلّلت من مستوى المخاطر الاجتماعية المحدقة، وحسّنت من حياة الناس (على فترات متقطعة)، وفي سبيل تحقيق ذلك؛ وقّعت الأمانة بروتوكولات تعاون مع بعض الهيئات والجهات الرسمية والمدنية؛ مثال ذلك: (توقيع اتفاقيات تعاونية مع وزارتي الكهرباء والاتصالات بهدف تحسين جودة الخدمات الكهربائية والاتصالية المقدمة إلى عددٍ من المستعمرات السكنية بمناطق "الساحل الشمالي ومطروح والعلمين وشمال سيناء"، دعم المدارس بأجهزة تعليمية حديثة، إقامة عدد من المشروعات التنموية وبعض المعارض الخاصة بالحرف اليدوية، توزيع الأكشاك على الفقراء، تعبيد الطرق، تسليم عشرات من ماكينات الخياطة للنساء البدويات (الأرامل، المطلقات، والباحثات عن عمل)، إقامة عدد من آبار الري وفلترة مياهها الجوفية بغرض الشرب، حضور بعض مراسم الصُلح بين القبائل والعشائر المتنازعة، إقامة ندوات توعوية حول أهمية التسامح والتصالح ونبذ العنف، التحذير من مخاطر الانقسام المجتمعي أو الاقتتال الداخلي بين أبناء القبائل، فضلًا عن حث المواطنين على معاونة الجيش المصري والشرطة في حربهم على الإرهاب وتجار المخدرات والمهربين). وعلى جانب آخر استغلّت الأمانة (مكتبة مصر العامة بمطروح) في عقد عددٍ من اللقاءات الجماهيرية لتدريب الهيكل الحكومي والتنظيمي من العاملين في المناطق الملغومة، ومساعدة الأهالي

والتعرف على مشكلاتهم المختلفة وحلها، مع تقديم التوعية لهم في كافة المجالات والقطاعات، فضلًا عن عقد عددٍ من جلسات "**الحوار الوطني**" مع الأهالي (كامتداد طبيعي للحوار السياسي الوطني المقام في القاهرة ٢٠٢٢/٢٠٢٣) لمعرفة مشكلاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والاقتراب من وجهات نظرتهم وتوجهاتهم ناحية القضايا المختلفة، بالإضافة إلى الاستماع لمشكلاتهم ومقترحاتهم للحل ومعاونة الدولة في النهوض من أزمتها الحالية، وتعزيز انتمائهم السياسي، باعتبارهم جزء أصيل من الوطن وأعضاء مؤثرين في المجتمع العام، وفي هذا الصدد؛ أفادت العينة بأن هذه السلسلة الحوارية عُقدت في عدد من المدن الحدودية الملغومة مثل (العلمين، سيوة، الشيخ زويد، حلايب، رأس الحكمة، مدينة الحمام، براني، مدينة النجيلة.. وغيرها)، وقد شارك في هذه اللقاءات الجماهيرية ما يزيد عن (الألفين) شخص (من كافة الأعمار والفئات الاجتماعية والقبلية). كذلك تعاونت الأمانة مع بعض **الأحزاب السياسية** مثل (حزب مستقبل وطن) لحث الأهالي والشباب على أهمية المشاركة السياسية والمجتمعية؛ وتقديم مقترحاتهم للمساعدة في حل بعض المشكلات والأزمات التي تعاني منها الدولة المصرية، فضلًا عن تعزيز تعاون أبناء سكان الحدود الملغومة، وتخفيف نسب عزوفهم السياسي، مع مساهمة هذه الأحزاب في توعية الناس من مخاطر الفكر المتطرف الذي يبثه بعض الإرهابيين في مجتمعاتهم ضد الدولة ووطنهم (مصر)، وحشد قادتهم وأبناء مجتمعهم ضد هذه الأفكار الهدامة التي تزعزع استقرارهم المعيشي والارتباطي مع الدولة وأجهزتها الرسمية والمدنية، فضلًا عن تكثيف المبادرات السياسية لترسيخ قيم الولاء والانتماء (تعزيز المشاركة السياسية لسكان الحدود)، وقد تعاونت الأمانة لتحقيق ذلك مع بعض الجهات الدولية مثل (البرنامج الإنمائي وصندوق الأثر الاجتماعي التابعان للأمم المتحدة)، وبعض الوزارات المحلية (وزارة الدفاع، ووزارة التضامن) والتنسيق مع لفيف من قادة الرأي المجتمعي والعُمد والمشايخ وبعض منظمات المجتمع المدني (الحقوقية)، وقد تم

استعراض عددٍ من القضايا الإنسانية والاجتماعية الملحة والتي يعاني منها أبناء الحدود (حدود ملغومة بالأزمات والمتفجرات) مع تقديم بعض المعالجات لها. كما أشارت العينة بأن هناك بعض المنظمات المدنية (الدولية) التي تعاونت مع الأمانة في تقديم المساعدات الاجتماعية من أجل تعزيز حماية سكان الحدود وترسيخ استقرارهم المعيشي، وقد مثّلت هذه المنظمات عددًا من الدول الصديقة لمصر مثل (أستراليا، اليابان، الصين، نيوزيلندا.. وغيرها)، كما ساهم "المركز الوطني للتنمية المستدامة" بمطروح في إقامة عددٍ من المبادرات الاجتماعية لخدمة سكان الحدود؛ مثل مشروع (تنمية وديان بقرية القصر) وهو مشروع تعاوني مع الأمانة، وممول من دولة (نيوزيلندا)، ويهدف إلى تعزيز البنية التحتية لسكان المنطقة (مياه نظيفة، كهرباء، محطات فلترة لمياه الأمطار، وإقامة عددٍ من الندوات وورش العمل التي تهدف إلى زيادة عمليات التأهيل والتطوير المجتمعي والإنساني). وتتفق هذه النتيجة مع ما أفاد به (موونج Muwonge) حول وجود عدد من التحديات التي قد تعرقل إتمام عملية الإدماج الاجتماعي والسياسي لسكان المجتمعات "الحدودية الملغومة" مثال ذلك: محدودية القدرات والموارد، ضعف التنفيذ وتدني مستوى الخدمات المقدمة، ضعف الرقابة من قبل مجالس المحليات، فضلًا عن تدني جودة المساءلة الاجتماعية، فيما يمكن تجاوز هذه التحديات عبر تكثيف الجهود الموجهة إلى بناء القدرات؛ والتي تركز على تعزيز المشاركة السياسية والمجتمعية بشكل فعّال، بالإضافة إلى تحسين أدوات المساءلة والتي تركز على تقديم الخدمات الاجتماعية والسياسية مثل: بطاقات الأداء المجتمعي، التدقيق الاجتماعي، وأنظمة معالجة المظالم والمشكلات (Muwonge, et al, 2022: 128)، جنبًا إلى جنب مع زيادة التركيز على إدماج الأقليات وغيرهم من المهمشين.

شكل رقم (٥) يوضح إجراءات الأمانة لتعزيز عمليات التنمية الاجتماعية وإدماج سكان الحدود الملغومة في المجتمع العام.

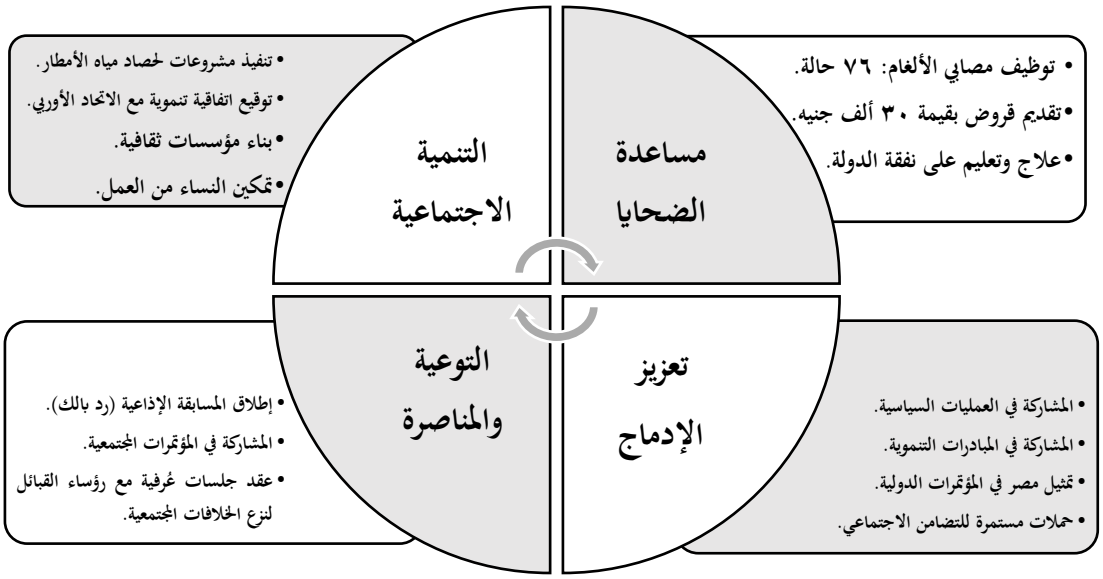

المصدر: (بيانات الأمانة التنفيذية لإزالة الألغام، ٢٠١٥/٢٠٢٢).

وفي إطار الشكل السابق رقم (٥) أفادت بعض مفردات العينة بما يلي: ح (٢١): "تتعاون الأمانة مع بعض منظمات المجتمع المدني لعقد بعض الفعاليات التي تعزز من الإدماج الاجتماعي والرياضي والسياسي لأهالي الحدود والمجتمعات الملغومة.. نظمّنا حدث رياضي رائع وحاشد في مركز الشباب الرياضي بمدينة السلوم، حضره عدد كبير من الشباب والقادة ومشايخ القبائل، وتعاونت في تنظيمه بعض الجهات مثل وزارة التعاون ومؤسسة إعمار والمجلس المحلي للمدينة وبالتنسيق مع جمعية الناجين من الألغام بمطروح.. عقدنا جلسات تُوعي وتشرح للأطفال والكبار حسن التصرف مع الألغام.. كما شارك ممثلون عن الأمانة في جلسات الصلح بين القبائل والعائلات من خلال عضويتهم في لجان فض المنازعات بالمناطق البدوية"، ح (١٠): "تدعم الأمانة النساء والفتيات

البدويات القاطنات مجتمعات الحدود لتمكينهن اجتماعيًا وسياسيًا، حتى يحصلن على حقوقهن الاجتماعية دون تمييز، كما تهتم الأمانة بتنمية شؤونهن الأسرية وتربية أبنائهن.. نحاول الحفاظ على أمنهن من أخطار الألغام وحصولهن على حقهن المجتمعي والقانوني بشكل كامل.. كما تشارك الأمانة في دعم المواطنين غير القادرين على شراء بعض المستلزمات المعيشية لهم مثل أجهزة الغسالات والثلاجات، ودفع بعض أقساط القروض، وتقديم الدعم المالي والخبراتي للشباب المقبلين على الزواج، فضلًا عن توعيتهم من مخاطر الإدمان وتعاطي المخدرات (خصوصًا مخدر الشابو والحشيش)"، ح (١٥): "وزّعنا أجهزة لاب توب على الأطفال والشباب والنساء وحتى شيوخ بعض القبائل لتطوير قدراتهم التقنية وتحسين تواصلهم مع الآخرين ومع الجهات المنفِذة مثل (الشرطة، الجيش، قوات التطهير، الإسعاف)، وزيادة تواجدهم على شبكات الإنترنت.. عقدنا جلسات مع كبار العائلات وبعض الأطراف المتنازعة، وقدمنا لهم نصائح حول أهمية السلام والاستقرار المجتمعي في مطروح والخارجة والوادي الجديد والعلمين.. أبرمنا شراكات مع بعض رجال الأعمال لتبني بعض الشباب الموهوبين والمبتكرين وبعض أصحاب الإعاقات الناجمة عن الألغام، كما وضعنا إجراءات اجتماعية طارئة تهدف إلى تأهيل الضحايا حتى يتكيفوا مع محيطهم (الأفراد، البيئة، والمهددات الانفجارية)"، ح (٩): "تساعدنا مديرية أمن مطروح وأجهزة الحماية المدنية في كافة تحركاتنا في هذه المناطق، وتدعمنا لوجستيًا، وتشاركنا في الحملات التوعوية والمجتمعية التي نقدمها، والتي ساهمت بشكل فعّال في نبذ العنف وحظر استخدام السلاح في الاقتتال بين أبناء القبائل.. نشرح لهم مخاطر ذلك على تنمية مجتمعهم، فالعنف بين القبائل يعد بمثابة سلاح فتاك مثله مثل الألغام، كما إن انتشار حالة الكراهية بينهم قد تزلزل استقرار واقعهم المجتمعي وتُضعف متانة روابطهم العائلية والقبلية.. عقدنا عدد من الدورات التي تهدف إلى توعية وتدريب المدرسين والطلاب ورعاة الأغنام وأصحاب المزارع والرائدات الريفيات على آليات

التدخل الناجح لإنهاء بعض المشكلات الاجتماعية التي تنشب بين الطلاب أو الأهالي، وقد حضر أكثر من ٣٠٠ شخص هذه الدورات.. كما ساهمت الأمانة في زراعة بعض الأراضي بأشجار الزيتون والتي قد تصل إلى ٣٠ فدان، وتبرعت بريعها لصالح بعض النساء الغارمات والأرامل وبعض الأيتام من أبناء المناطق الحدودية".

شكل رقم (٦) يوضح الآليات المعاصرة للحكومة المصرية نحو ترسيخ الأمن السياسي لصالح سكان الحدود الملغومة (٢٠١٧/٢٠٢٣).

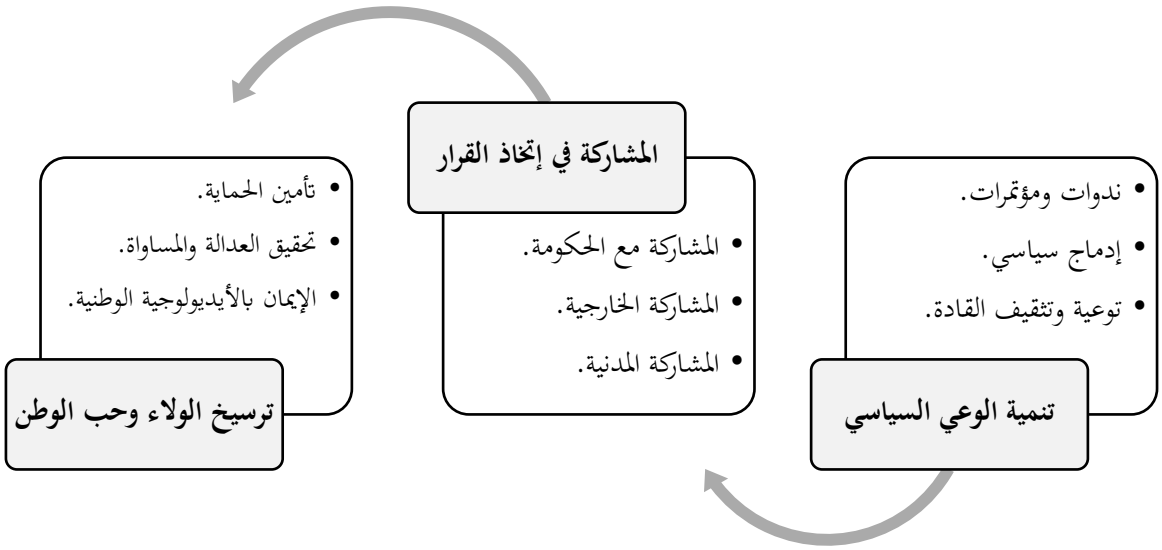

ومن هنا وتمحيصًا لما طرحته مفردات العينة والشكل السابق رقم (٦)؛ فبإمكان الحكومة المصرية أن تُعزز من عمليات التنمية الاجتماعية في المجتمعات الملغومة وبشكل مُطرد، على الرغم من القيود التي تفرضها الألغام، وما تسببه من تلوث بيئي وتهديد مجتمعي، إلا أن ذلك يعد أمرًا ضروريًا وملحًا في ضوء المعوقات الاجتماعية التي تعرقل حياة آلاف السكان القاطنين في هذه المجتمعات، حيث تشتمل الأعمال المتعلقة بالألغام –كما يشير بيتر شميتز Peter Schmitz– على خمسة أنشطة تكميلية وهي: التنمية الاجتماعية للسكان وتوعيتهم من مخاطر الألغام، إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، مساعدة الضحايا، تدمير المخزونات المدفونة، والدعوة إلى منع استخدام الألغام

المضادة للأفراد، حيث إن إزالة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة هي مجرد خطوة ضمن عمليات التنمية الاجتماعية الشاملة في المناطق الملغومة، فقد تكون إزالة الألغام للأغراض الإنسانية قائمة على أساس الطوارئ أو يتم تطويرها على مدى الأيام، خصوصًا في المجتمعات الأكثر تضررًا، إلا أن عمليات التطهير لا تتعلق فقط بإزالة الألغام بقدر ما تتعلق بتنمية الروابط الاجتماعية بين سكانها، وتحقيق استقرارهم، ورفع مستوى ثقافتهم، ونبذ العنف فيما بينهم، فضلًا عن تحسين تفاعلهم مع البيئة المحيطة (Peter Schmitz, et al, 2018: 145-146). فالآثار التي تخلفها الألغام الأرضية على حياة الناس في مصر قد توصف بالمدمرة، حيث يصعب تحديد مخاطرها كمًا أو كيفًا، خصوصًا في ظل تزايد أعداد الضحايا، وتناقص مستوى الترابط الاجتماعي فيما بينهم؛ لذا تُشكل الألغام سلاحًا إرهابيًا ضد المجتمعات المحلية واستقرارها السياسي والاجتماعي، فهي تحرمهم من الوصول الآمن إلى الأراضي الزراعية أو الطرقات أو مياه الشرب، وغالبًا ما تجبرهم على الانتقال إلى أماكن أخرى، وهذا بدوره له تأثير سلبي على تحقيق التكامل الاجتماعي والسياسي وتكيف الجماعات القاطنة وحسن إدماجهم في المجتمع العام من ناحية، واستمرار حالة التسامح والتضامن الآلي ونبذ خلافاتهم، من ناحية أخرى.

المحور الثالث: السياسات الحكومية لتعزيز الأمن الاقتصادي والسياحي (تجاوز مخاطر الألغام):

ينشُد هذا المحور الإجابة على التساؤل التالي: ما السياسات الحكومية لتوطيد الأمن الاقتصادي والسياحي لصالح مجتمعات الحدود (الملوثة بالألغام)؟ وما فاعليتها إيزاء ذلك؟ وقد جاءت استجابات عينة الدراسة كالتالي:

أ- آليات دعم الأمن الاقتصادي في المجتمعات الملغومة (الفاعلية والتحديات):

أوضحت معظم مفردات الدراسة بأن الأمانة التنفيذية تسعى إلى تمكين سكان المجتمعات الملغومة من تلبية حاجاتهم الأساسية، وإزالة التحديات والعوائق الاقتصادية

التي تهدد استقرارهم المعيشي، واكتشاف أماكن جديدة وعلى مقربة منهم تكون صالحة للزراعة والتعدين وإقامة المشروعات، وبالتالي فهي تفيد المجتمع المحلي معيشيًا من ناحية، والوطن الأم (مصر) اقتصاديًا من ناحية أخرى، فبعد الانتهاء من عمليات التطهير لبعض الأجزاء المضارة من الألغام قامت الحكومة المصرية بإقامة عدد من المناطق الجاذبة للاستثمار المحلي والدولي، وقد تم ذلك في إطار عمليات التنمية الاقتصادية الشاملة التي تنشدها الدولة في الفترة الراهنة، وتبعًا لهذا قامت الحكومة بهيكلة بعض السياسات الاقتصادية (التي اتصفت بالعشوائية وغير المجدية تجاه الاستغلال الاقتصادي لهذه المناطق) وتعديل البعض الآخر منها، وقد أشارت العينة في هذا الشأن بأن المناطق الملغومة المستهدفة للاستصلاح الزراعي ستُشكل (١٧٪) من الإنتاج الزراعي الكلي في الفترة القادمة (إضافة مليون فدان)، كما سيتم الاستفادة بـ(١٢) ألف كيلومتر مربع من المساحات المصرية التي تحتوي على معادن وغاز وبترول (لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض)، والبدء في المشروع القومي المؤجل منذ عشرات السنين (مشروع منخفض القطارة) لتوليد الكهرباء من بحيرة صناعية عملاقة (سيحقق نقلة واعدة في تنمية العمران والمشروعات القائمة على الكهرباء)، فيما أشارت العينة بأن هذه الأهداف كبيرة للغاية؛ لذا فهناك مطالبات بأن ينتقل الإشراف على الأمانة من وزارة التعاون لتكون تحت رعاية رئاسة الجمهورية مباشرة، وذلك لتسريع وتيرة التنفيذ وتطهير هذه المناطق من الإرث الأليم للألغام ومخاطرها، كما ترى العينة بأن إنشاء (مدينة العلمين) تعتبر خطوة أولى و(**جادة**) من الدولة لتنمية هذه المناطق على المستوى الاقتصادي والعمراني (مدينة الجيل الرابع، تعتمد على الطاقة النظيفة المتجددة، وتمتد من وادي النطرون إلى منطقة الضبعة، بدأ العمل بها منذ العام ٢٠١٨، وتبلغ مساحتها ما يقترب من ٥٠ ألف فدان، ومخطط بأن تكون طاقتها الاستيعابية من السكان ثلاثة ملايين نسمة). وعلى جانب آخر يناشد مصابي الألغام وذوي الضحايا بسرعة تسليمهم الـ(٣) آلاف فدان المطهرة من

الألغام –في المنطقة ما بين العلمين والضبعة وهي مساحات صالحة للزراعة– التي وعدتهم الحكومة بتسليمها لهم منذ ما يزيد عن عشرة أعوام ولم يتسلموها إلى الآن ولأسباب **(مجهولة)**. فمنذ ثمانينيات القرن الماضي طهرت الدولة (٥٣) ألف فدان، لكن تباطأ العمل في الفترة من (١٩٩٥/٢٠١٢) بسبب انتظار الحكومة المصرية للدول التي زرعت هذه الألغام القيام بواجبها الأخلاقي، ولكنها تتهرب منه إلى الآن، مما اضطر الدولة المصرية في الفترة الحالية إلى القيام بجهود محلية واستهداف (١٧٠) ألف فدان لتطهيرهم والاستفادة الاقتصادية منهم، وتبعًا لهذه الإجراءات تحولت بوصلة الدولة من انتظار قيام الآخر بواجبه إلى الاعتماد على الذات وحشد الجهود والطاقات، وكان نتيجًة لذلك تحرك عجلة التنمية في هذه المناطق –وإن كانت بوتيرة **متوسطة**– والتي أُهملت لأكثر من (٧) عقود ماضية، كما اتجهت الحكومة مُتمثلة في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية وبالتعاون مع القطاع الاقتصادي للأمم المتحدة وبرنامجها الإنمائي والصندوق العربي للتنمية وبالتنسيق مع الحكومة السويسرية ومركز جنيف (٢٠١٦/٢٠١٨) في بدء عمليات التطهير بغرض التنمية الاقتصادية لمنطقة الساحل الشمالي (الجزء الغربي)، وبتكلفة تخطت الـ(١١) مليار دولار أمريكي، وهي خطوة ثانية؛ يمكن تقييمها بالـ**(جيدة)** إزاء الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام للأغراض الإنسانية والاقتصادية والتنموية في المناطق المصرية المتضررة، والاستفادة منها عمرانيًا بما يُمكّن سكانها من العيش الآمن وتنمية مجتمعهم دون خوف أو تهديد، والبدء في تخطيط وإنشاء مشروعات نظيفة وذكية مثال ذلك: (مشروع الطاقة الشمسية بالعلمين، محطة الضبعة النووية، زراعة محيط ترعة الحمام، تشييد ميناء العلمين، إنشاء مناطق لوجستية وصناعية ومراكز حرفية، تنمية محور قناة السويس، إنشاء المدينة الأولمبية وقرية داون تاون والأكاديمية العربية للعلوم بالعلمين، بناء جامعة العلمين الدولية، فضلًا عن تخطيط بعض المناطق للأغراض التجارية والترفيهية.. وغيرها)، كما قامت الأمانة بتدريب عددٍ من النساء والفتيات في

سبيل تمكينهن اقتصاديًا، وإيجاد فرص عمل لهن، وإهداء عدد من أكشاك المنتجات الغذائية (١٧ كُشك) لأبناء ضحايا ومصابي الألغام من سكان (النجيلة، مطروح، براني، والحمام) وبتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية، ومن هنا؛ فالجهود الحكومية في هذا الإطار تعد "**مقبولة**" –حيث أضافت هذه الإجراءات نسبة ١٥٪ إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، ووفرت حوالي ٢ مليون فرصة عمل جديدة، ورفعت كفاءة البنية التحتية للمناطق الهامشية في مصر بنسبة ٣٠٪– ولكنها لا تزال تتلمس خطواتها الأولى في طريقٍ طويل حتى يُمكِنها الوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة لهذه المجتمعات والمناطق الملوثة بالألغام.

شكل رقم (٧) يوضح بعض إجراءات الحكومة المصرية لتحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمعات الملغومة (٢٠١٧/٢٠٢٣).

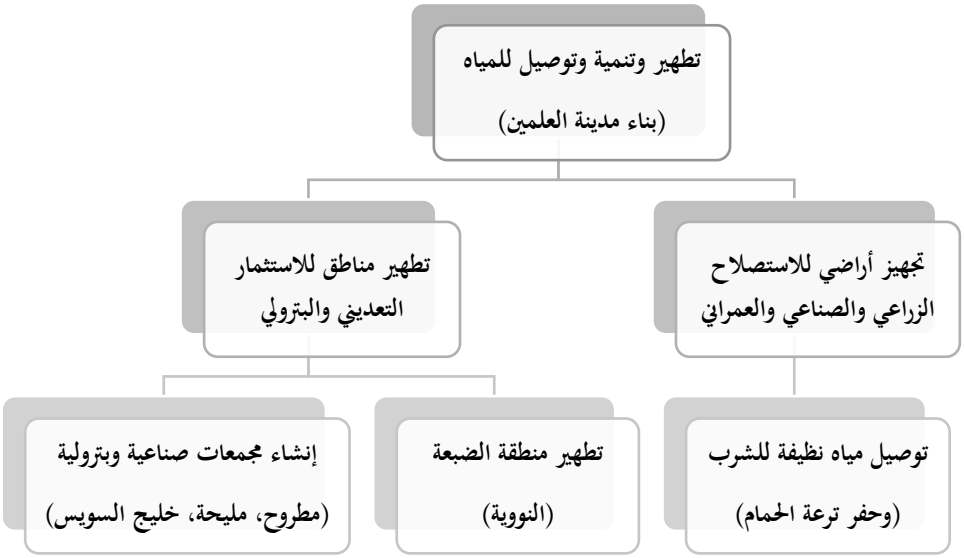

وإيزاء تحليل الشكل السابق رقم (٦) أفادت بعض حالات الدراسة بما يلي: ح (١٨): "تحقيق التنمية الاقتصادية في الأراضي التي تلوثت بالألغام يعد هدفًا صعبًا، ولكن الحكومة المصرية تنحت في الصخر لتحقيقه، فبعد إزالة وتطهير ما يقترب من (مليون ونصف) لغم من أصل (٢٢) مليون لغم، حتى العام ٢٠٢٣، بدئنا على الفور في

الاستغلال الاقتصادي للمناطق المطهرة، لسببين: **الأول**: أن مصر في ظل أزمتها الاقتصادية الراهنة في حاجة ماسة للقيمة الاقتصادية المضافة لهذه المناطق، والسبب **الثاني**: أن الحكومة خططت بأن يتم تنمية كل جزء من المساحات والأراضي المطهرة من الألغام على الفور وعدم الانتظار لتطهير كامل المناطق الأخرى، وذلك بهدف تسريع وتيرة الاستفادة الاقتصادية لعمليات التنمية فيها.. وكانت النتيجة مُبهرة، حيث بُنيت مدينة العلمين في أقل من ٥ سنوات، وهي مدينة ذكية تتبع الجيل الرابع، وتم حفر ترعة الحمام التي ستنهض بالقطاع الزراعي بالمنطقة، فضلًا عن البدء الفعلي في إنشاء محطة الضبعة النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية بالتعاون مع شركة (روساتوم) الروسية، وتطهير جزء كبير من شواطئ الساحل الشمالي الغربي والتي يفخر أغنياء الشعب المصري بأنهم يمتلكون وحدات سكنية ومصيفية بها"، ح (٢٥): "تتعاون قوات التطهير التابعة للأمانة مع وزارة البترول في تطهير بعض النقاط الغنية بالغاز والنفط، وقد تمت أعمال التطهير بعد تسليمنا لخرائط بعض المواقع البترولية المتوقع أنها تحتوي على احتياطات هائلة من النفط والغاز مثل منطقة (مليحة)، ثم تلتها أعمال التنقيب.. كما نتواصل مع هيئة الثروة المعدنية للكشف عن النقاط الحيوية (في باطن الأرض بالصحراء الغربية والشرقية الملوثة بالألغام) والتي تحتوي على معادن ورمال ذات قيمة اقتصادية عالية حتى نقوم بتطهيرها وتسليمها لهم، كذلك فعلنا مع وزارة الزراعة وسلمناهم أكثر من (٣٠٠) ألف فدان حول ترعة الحمام لاستصلاحها واستغلالها زراعيًا.. أعلم أننا تأخرنا كثيرًا في نزع وتطهير المناطق المصرية الملوثة، ولكن للأسف؛ كلما بدأنا في خطة التطهير والتطوير نجد أنفسنا (كدولة) أمام أزمة محلية أو إقليمية أو دولية تسحب اهتمامنا عن هذا الملف، فحديثًا (واجهنا التداعيات السلبية لما يسمى بالربيع العربي ٢٠١١، تلتها أحداث سقوط الطائرة الروسية ٢٠١٥ في شرم الشيخ، ثم وباء كورونا ٢٠١٩، وأخيرًا الأزمة الاقتصادية العالمية التي سببتها الحرب الروسية/ الأوكرانية فبراير ٢٠٢٢ وتراجع قيمة الجنيه

المصري أمام الدولار، مع تزايد قيمة الديون المصرية لأرقام قياسية) ومن ثم انشغلت مصر وحكومتها في هذه الأحداث الخطيرة، وتباطأ على إثره العمل في إزالة الألغام وتطهير مخلفاتها من الأراضي المصرية الحيوية، ولكننا لن نترك هذا الملف المهم مرة أخرى، تحت أي ظرف"، ح (١٦): "تُنسِق مع السفارة الألمانية والإيطالية وبعض مشايخ البدو في حماية (**المعظمة الألمانية**) وهي مقبرة ألمانية تقع في منطقة تل عيسى بمحيط مدينة العلمين، على ساحل البحر المتوسط، وتحتوي على رفات أكثر من أربعة آلاف ومئتي جندي ألماني، بالإضافة إلى واحد وثلاثين جندي مجهول الهوية، كما يوجد بجوار هذه المعظمة –وعلى بعد ٥كيلوا مترات منها– عددًا من المقابر الإيطالية والتي تضم أكثر من أربعة آلاف وثمانمائة جندي إيطالي، وعدد من مقابر الجنود الليبيين الذين قاتلوا بجوار إيطاليا، ورفات ما يزيد عن (٢٠) ألف جندي من قوات الكومنولث، وما يقارب من (٥٠) ألف جندي مفقود في صحراء مصر الغربية، قُتلوا جميعًا في فترة الحرب العالمية الثانية (بين دول المحور/ ودول الحلفاء).. تم تحويل هذه المقابر إلى وجهات سياحية دولية، بهدف تعظيم الاقتصاد الكلي لهذه المنطقة، كما نتخذها دليلًا دبلوماسيًا في مطالباتنا الدولية لمعاونة مصر في نزع الألغام من قبل الدول التي زرعتها وقاتلت على أراضيها، إضافةً إلى تقديم التعويضات العادلة للضحايا المصريين الذين لقو حتفهم أو أصيبوا بسببها في الوقت الراهن، مع تقديم التعويضات الملائمة للدولة المصرية بسبب تعطيل عجلة التنمية الاقتصادية بها وتكبدها خسائر مالية وعمرانية فادحة طيلة الـ(٧٠) سنة الماضية"، ح (١٤): "منذ قيامنا بمشروع تنمية ساحل البحر المتوسط الغربي أوجدنا (٣٠٠) ألف فرصة عمل للشباب، وجهزنا عشرة آلاف كيلومتر مربع للزراعة والتعدين والتنقيب البترولي.. نفذنا عددًا من البرامج التنموية لتأهيل القدرات وتنمية المهارات، كما أهدينا عددًا من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأكثر من (٣٥٠) أسرة ممن فقدوا عوائلهم بسبب الألغام، ولتعزيز دخولهم وتوفير فرص عمل ملائمة لأبنائهم.. طهرنا أكثر

من (٥) آلاف فدان لصالح الإسكان الاجتماعي في منطقة مطروح والعلمين، إلا أننا نحتاج إلى الكثير من العمل والجهد في مناطق أشد خطورة وأهمية في الصحراء الشرقية خصوصًا (شمال سيناء ومحيط قناة السويس والعريش)، ونأمل في تحقيق هذا الهدف في الفترة المقبلة ٢٠٢٤/٢٠٣٠".

ومن هنا، تُشكل الألغام من منظور مفردات الدراسة تحديًا صعبًا أمام تعزيز النشاط الاقتصادي لمصر، وحجر عثرة أمام تطوير البنية التحتية والمادية والثقافية، فضلًا عن تشريد السكان، وإيجاد أزمات إنسانية مستمرة في المجتمعات الملوثة بها، وفي هذا الإطار؛ أفادت (ساندرين تيسنر Sandrine Tesner) بأن عمليات إزالة الألغام الأرضية لها هدفًا اقتصاديًا جوهريًا؛ يتمثل في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الملوثة بالألغام إلى الأمام، كما أن لها دورًا بالغ الأهمية في القضاء على الفقر والأمية؛ عبر توليد الفرص الاقتصادية الجادة، وفي إطارٍ من التعاون الدولي بين الدول الملوثة وهيئة الأمم المتحدة، حيث إن وجود الألغام الأرضية يؤثر بشكل سلبي في تقليص حركة التنمية الاقتصادية في المساحات والمناطق الملغومة، ويجعل الأرض غير متاحة للزراعة أو لتطوير البنية التحتية أو لاستئناف حركة التجارة والنقل بها، ولأن الألغام الأرضية تشل النشاط الاقتصادي لبلدٍ ما، فإن تكلفة الفرصة البديلة للألغام تتسبب في ازدياد مستوى الفقر وتجميد فرص النشاط الاقتصادي أمام الدولة (Tesner, Kell, 2016: 57)؛ لذا تساهم عمليات الإزالة والتطهير في إعادة البناء الاقتصادي لدول ما بعد الصراع، وإعادة توطين اللاجئين والنازحين، وتعزيز الاستثمار الدولي في تنمية البلدان النامية (ومنها مصر)، والتي يتصادف أن العديد منها بدأ فعليًا يتعافى من النزاعات طويلة الأمد أو من الأزمات الإنسانية أو حتى من الانعكاسات السلبية للصراعات والحروب الدولية (القديمة والمعاصرة).

ب- إجراءات تحسين البيئة السياحية في المناطق الملوثة بالمتفجرات (تطوير البنية التحتية والبشرية):

أفادت غالبية مفردات الدراسة بأن الدولة المصرية تُكثف جهودها وإجراءاتها- بالتعاون مع الأمانة وبعض الأجهزة التنفيذية- في الوقت الراهن بهدف تحويل المناطق الحدودية من بيئة تعُج بحدائق الشيطان (المزروعة بالرؤوس المنفجرة والألغام القاتلة) إلى بيئة سياحية آمنة، تتنافس دوليًا مع كبريات المدن السياحية في المحيط الإقليمي (دبي، الدوحة، وإسطنبول)، ولتحقيق هذا الهدف وضعت الحكومة المصرية مجموعة من السياسات والخطط (٢٠١٥/٢٠٣٠) والتي انقسمت إلى مسارين؛ **المسار الأول:** وضع مجموعة من الخطط المتعلقة بإنشاء مناطق سياحية جديدة مثل (مدينة العلمين، سيدي عبد الرحمن، تأهيل محيط مارينا بالساحل الشمالي، تطوير محيط قناة السويس، وعدد من النقاط الحيوية على شواطئ البحر الأحمر)، بالإضافة إلى تدريب العاملين في المجال السياحي (تأهيل الكوادر البشرية سياحيًا)، **أما المسار الثاني:** فيركز على تأهيل ورفع كفاءة المعالم السياحية والمناطق الأثرية من خلال (تطهير الشواطئ، بناء المتاحف، تطهير المسارات والطرق لتأمين رحلات الصحاري والتخييم البدوي) فضلًا عن زيادة الإنفاق الحكومي والاستثماري في القطاع السياحي بنسبة (١٣٪) عن العام الفائت (٢٠٢٣)، وقد قيّمت حالات الدراسة مستوى تنفيذ هذين المسارين حتى العام (٢٠٢٣) بالـ(**الجيد/ والمتنامي**) في ظل الإمكانيات السخية التي توفرها الدولة لتحقيق التنمية السياحية في المناطق الخطِرة، كما اشتملت الخطة على إنشاء عددٍ جديد من المواقع "المستهدفة سياحيًا" والتي تم تطهيرها مؤخرًا من قبل القوات المسلحة مثال ذلك (الشريط الساحلي الغربي للبحر المتوسط وبعمق ٣٠ كيلومتر، باجوس، محيط مطار برج العرب، الضبا، المرير، نويدر، العصييد، باب القطارة، أبو دويس، الحميمات، منطقة فوكة، برج الرالة، غرب مطروح، ومنطقتي خليج السويس وشمال سيناء)، كما وضعت الأمانة خطة

عاجلة لتطهير عدد من المناطق السياحية المعرضة لوقوع حوادث انفجارية (محتملة)، في حين أشارت العينة إلى أن الدولة في الوقت الراهن تسعى إلى تنمية وتطوير كافة أنماط السياحة في مصر؛ مثال ذلك السياحة (البيئية، الترفيهية، العلاجية عبر الرمال وعيون المياه الجبلية، الرياضية، الدينية.. وغيرها)، وهذا التنوع والتعدد سيمنح الفرصة نحو زيادة أعداد السياحة وسيقلل من خوف الدول والشركات السياحية الكبرى من القدوم إلى مصر، في كافة فصول السنة، مع إتاحة جميع المناطق الحيوية لهم دون عوائق أو مخاطر، وبالتالي سوف ترتفع أعددها من (١٤) مليون سائح –وفقًا لتقديرات وزارة السياحة المصرية لعام (٢٠٢٣)– إلى (٣٠) مليون سائح لعام (٢٠٢٦)، كما أفادت العينة بأن هذه الإجراءات ستُسرع من وتيرة التعافي في القطاع السياحي المصري والذي تضرر كثيرًا طيلة العشر سنوات الماضية نتيجة الأزمات السياسية المحلية والجوائح العالمية، بالإضافة إلى رفع عائداتها ومساهمتها الاقتصادية إلى (٤٠٪) لصالح الناتج المحلي الإجمالي، فضلًا عن تعظيم القيمة التنافسية للمناطق السياحية والأثرية المصرية على المستوى الدولي، وإضافة مواقع جديدة للخريطة السياحية في مصر، في حين أفادت بعض مفردات العينة بأن الحكومة تسعى حاليًا إلى إنشاء عددٍ من الفيلات والمنتجعات السياحية والبحيرات الصناعية والملاعب الرياضية الدولية على مساحة (٧) مليون متر مربع في محيط الطريق الواصل بين (مراسي/ الضبعة) على شاطئ البحر المتوسط، بعد التأكد من خلوها من الألغام وتطهيرها من الذخائر المنفجرة من خلال التعاون مع الأمانة التنفيذية وقوات التطهير، فيما قيّمت العينة هذه الإجراءات بـ(**الجيدة**)، ووصفتها بالسياسات (التجديدية/ المستمرة) التي تهدف إلى الانتقال من مرحلة السياحة التقليدية إلى مرحلة (**السياحة المستدامة**)، بينما أفادت بعض حالات الدراسة بأن الجهود السياحية الجديدة التي تنتهجها الدولة المصرية إيزاء المناطق الملغومة توصف (بالمعركة الحاسمة لصنع المستقبل السياحي الفائق والمتنافس عالميًا) لصالح مصر وشعبها.

شكل رقم (٨) يوضح أبرز المشروعات الحكومية المنفَذة لتعزيز التنمية السياحية في المجتمعات الحدودية الملغومة (٢٠١٨/٢٠٢٣).

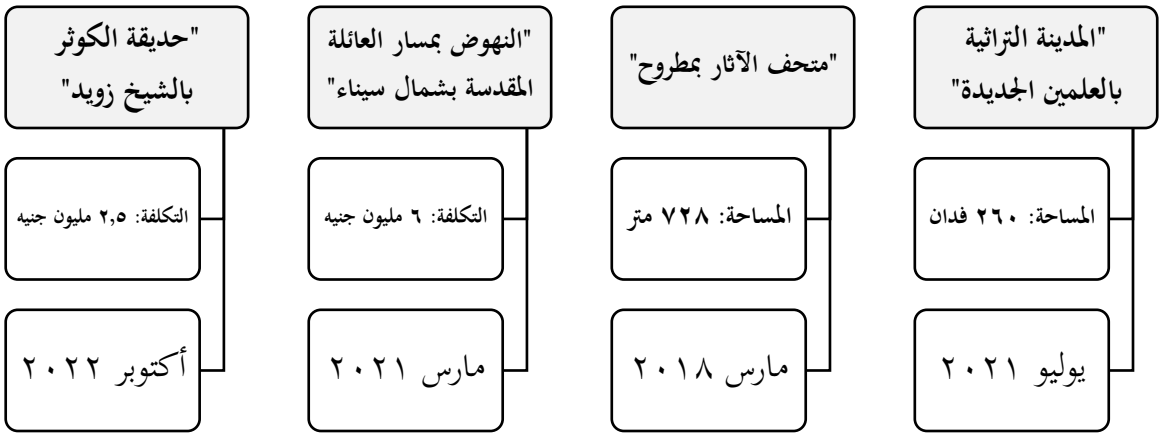

المصدر: (الموقع الحكومي لخريطة مشروعات مصر، https:egy-map.com، ٢٠٢٣).

ولتوضيح الشكل السابق رقم (٧) أفادت بعض حالات الدراسة بالتالي: ح (٢٦): "تسعى الحكومة إلى تعزيز السياحة الدينية في مصر مستغلة في ذلك المناطق التي تم تطهيرها من الألغام والعبوات الناسفة، ومن أهم هذه المشروعات هو مسار العائلة المقدسة في شمال سيناء، وجبل التجلي، هذه المناطق مهمة جدًا لدى عدد كبير من شركات السياحة العالمية، كما ستقوم الحكومة بتأهيل وتعبيد الطرق المؤدية إليها، بطول (٧٠) كيلومتر، ووضع أعمدة الإنارة وعدد من الاستراحات واللوحات الإرشادية التي تشير إلى أهم النقاط الأثرية فيها، كما سيتم تأهيل بعض الأديرة والكنائس القريبة منها.. رصدت الدولة مبالغ مالية كافية لتنمية الساحل الشمالي الغربي، من أجل دعم السياحة وتنشيط قطاع الآثار في الصحراء الغربية، وسيظل هذا المشروع الكبير في تنامي وتطوير مستمر حتى العام (٢٠٥٠)، وسيوفر أكثر من (٥) مليون فرصة عمل في قطاع السياحة وحده"، ح (٢٩): "الدولة في الوقت الراهن مهتمة للغاية بإنشاء مراكز سياحية على مستوى عالٍ في بعض المناطق الساحلية سواء على شواطئ البحر المتوسط أو البحر الأحمر، لكن

واجه منفذو هذه الخطط أزمة تلوثها بالألغام، هذه الجهات تتعاون معنا لتطهير المنطقة وتسليمها لهم بغرض استغلالها في إنشاء المدن السياحية والترفيهية، وتعزيز السياحة الصحراوية والشاطئية، فعلى سبيل المثال يوجد غرب مدينة الإسكندرية نقاط جاذبة للسياحة بطول (٣٨٠) كيلومتر.. من المناطق الجديدة التي ستحولها الدولة إلى وجهات سياحية دولية (العلمين الجديدة، رأس الحكمة، النقاط الشمالية للسلوم، غرب مطروح.. وغيرها)"، ح (٢٨): "واحة سيوة بذلت الدولة فيها مجهودًا كبيرًا لتأمينها وتطهيرها من خطر الألغام في الفترة السابقة، وهي الآن من أفضل وجهات السياحة العلاجية في العالم، بسبب نوعية رمالها الفريدة وعيون مياهها الغنية بالعناصر والمركبات العلاجية، كما تعد محميات (رأس محمد، سيوة، والعميد) من أفضل وجهات السياحة البيئية في شمال الصحراء الشرقية والغربية لمصر، والتي كانت تعاني من خطر الألغام لفترة طويلة، في حين طهّرت الدولة بعض المناطق الأثرية التي كانت مغطاة بالألغام وصنعت منها أفضل الوجهات العالمية للسياحة الثقافية ومنها على سبيل المثال (المعظمة الألمانية والإيطالية، متحفي العلمين وروميل، منطقة كليوباترا الأثرية، متحف الآثار بمطروح، والمدينة التراثية بالعلمين).. السياحة التاريخية أخذت موقعًا متميزًا الآن على خريطة السياحة الدولية، ومصر بآثارها الفرعونية والقبطية والإسلامية –بناء مسجد المولى بالعلمين على الطراز العثماني بمساحة ٥٠٠ متر، وحديقة الكوثر بالشيخ زويد– تعد من مصاف الدول في هذا النوع من السياحة، فضلًا عن تميزها بنوع جديد من السياحة وهي سياحة المهرجانات والمؤتمرات والحفلات العالمية على أراضيها، وتحاول الدولة في الفترة القادمة توسيع دائرة التطهير في الصحراء لاستكشاف أماكن سياحية جديدة تقوم على أطلال الألغام"، ح (١٩): "أُقيّم خطط تنمية المناطق السياحية في مصر **(بالجيدة)**، في حين أُقيّم تنفيذ هذه الخطط في المناطق الملغومة **(بالمتقطعة/ وغير المستدامة)**، وقد يكون ذلك بسبب نقص في التمويل، أو لصعوبة تطهير بعض المناطق التي تحتوي على عدد من الألغام

المجهولة (النوعية، والمكان).. هناك تعبيدًا لعدد من الطرق المهمة يتم تنفيذها الآن مثل (طريق الواحات البحرية/ سيوة بطول ٤٠٠ كيلومتر، وطريق بئر النص/ الجارة بمطروح بطول ١٢٠ كيلومتر) أظن أن هذه الطرق ستُعزز من النشاط السياحي في محيطها، كما ستعمل على استكشاف أماكن جديدة للسياحة العلاجية –بالرمال، أو بالمياه المعدنية أو الكبريتية– وسياحة السفاري.. تبني الدولة بعض الفنادق المهمة في مدينة العلمين مثل فندق الماسة وبعض القصور الرئاسية وبعض الفيلات وعدد من السينمات.. فضلًا عن تأهيل منطقتي (اليخوت، والهامك) بمارينا والتي ستنهض بالسياحة الخليجية على شواطئ البحر المتوسط.. أعتقد أن هذه الإجراءات وغيرها سترفع من مدخولات السياحة في مصر من (٤) مليار دولار لعام (٢٠٢٢/٢٠٢٣) إلى ما يقترب من (٢٠) مليار دولار بحلول العام (٢٠٣٠)".

وتتماشى هذه النتيجة مع ما أشار إليه (روبرتو جونزاليس Roberto González) حول أهمية قيام الدولة بنزع الألغام من أراضيها ومناطقها السياحية والأثرية غير المستغلة، فالدور الحكومي هذا سيُغير عبارة أن (**السياحة هنا مستحيلة**) إلى أن (**السياحة هنا ممكنة وواعدة**)، وسيزيد هذا الدور من مدخولات الناتج القومي المحلي، لذا على الحكومات والأجهزة المعنية مواصلة عمليات التنمية السياحية والمجتمعية في المناطق الملوثة بالمتفجرات، بعد نزع وتطهير "الآثار القاتلة" لآفة الحرب هذه (J. González, et al, 2019). فضلًا عن أن هذا الدور سيمنع وقوع المزيد من الضحايا جراء هذه الأسلحة (سواء من الضيوف الزائرين أو من السكان القاطنين)، مع وضع حد للمعاناة والخسائر التي تسببها على المستوى الاقتصادي أو السياحي أو التنموي.

المحور الرابع: السياسات الجديدة لمحاربة الإرهاب في المجتمعات الملغومة (الفكر الإرهابي والألغام وجهان لعملة واحدة):

يهدف المحور الراهن إلى الإجابة على التساؤلات التالية: ما السياسات الجديدة التي تنتهجها الحكومة المصرية لمحاربة الإرهاب في المجتمعات الملغومة؟ وما جدواها إيزاء تأمين المجتمع الحدودي من أخطاره (الأيديولوجية والتهديدية)؟ وما الجهود الأخرى لمنع ووقف تدفق الإرهابيين والمقاتلين من الخارج عبر الحدود والمناطق الملغومة؟ وقد أفادت مفردات العينة بما يلي:

أوضحت غالبية مفردات العينة بأن جهود الدولة المصرية لمقاومة الإرهاب وفكرِهِ المتطرف في الفترة من (٢٠١١/٢٠٢٣) في المجتمعات الحدودية الملغومة –خصوصًا في الصحراء الشرقية (سيناء) والصحراء الغربية (الساحل الشمالي وبعض النقاط المتاخمة للحدود الليبية/ السودانية)– كانت "**إيجابية/ وقادرة**" حيث ارتكزت على محورين أساسيين: **المحور الأول:** (المكافحة العسكرية والأمنية ضد الإرهابيين والمسلحين والمخربين، والتي نفذتها القوات المسلحة والشرطة المصرية)، **والمحور الثاني:** (المجابهة الفكرية ضد أيديولوجيتهم وخلاياهم النائمة التي تدعمهم، وقد تمت المجابهة عبر الجهات الثقافية والهيئات والأجهزة التوعوية المختصة)، وقد **نفت** غالبية حالات الدراسة استغلال الجيش المصري للألغام المدفونة في محاربة الإرهاب، أو باعتبار الألغام سلاح ردع ضد الجماعات الإرهابية التي تخترق الحدود المصرية، وإنما انطلقت القوات المصرية بخطط دفاعية فائقة لوقف هذا التدفق (والذي كان مكثفًا في الفترة من ٢٠١١/٢٠١٥ خصوصًا في شبه جزيرة سيناء والتي تم السيطرة عليها بشكل كامل، ولكن هناك جيوب إرهابية متخفية بين الأهالي، وفي الجبال)، **وتُشَدد** العينة على أهمية انتقال الدولة في الوقت الراهن من المكافحة العسكرية فقط إلى المكافحة (**العسكرية / والفكرية معًا**) حتى تحقق السيطرة المتكاملة على هذه النقاط الخطيرة في حدود مصر، فلن تكتمل السيطرة

العسكرية/ الأمنية إلا بتعزيزات ثقافية موجهة لأبناء وأهالي هذه المناطق (تشرح وتوضح مخاطر هذه الجماعات وأفكارها الهدامة على مجتمعهم بشكل خاص ودولتهم المصرية بشكل عام)، كما أشارت غالبية مفردات العينة إلى أن تحقيق النصر الكامل في هذه المعركة لن يتم إلا في ضوء المعادلة الآتية (**المواجهة العسكرية + المجابهة الأيديولوجية + تطهير الألغام = تحقيق التنمية المستدامة**)، وفي تقييمها "للعملية العسكرية الشاملة ٢٠١٨، والتي جاءت بعد ٧ سنوات من العملية العسكرية (**نسر ٢٠١١**)" وكان المستهدف منها بتر تواجد الجماعات الإرهابية بشكل كامل من سيناء أفادت غالبية مفردات العينة بأنها عملية (**ناجحة/ مُكلِفة ماديًا وبشريًا/ ضرورية لاستئصال الإرهاب**) ولكن يلزمها عدة عمليات توعوية وتثقيفية أخرى (القوة الناعمة)، بالإضافة إلى تدريب الأهالي على مساعدة الجيش وإرشاده عن أماكن تواجد الخلايا الإرهابية والداعمين لهم والأسلحة التي بحوزتهم، فضلًا عن دعمهم على المستوى الأسري من أجل تحذير أبنائهم من الانضمام إلى هذه الجماعات الخبيثة، والتعاون مع القبائل ورؤساء المشايخ التي تقطن هذه المناطق بهدف تعزيز عمليات المقاومة، كما **نفت** العينة ما تردده بعض الجهات المعادية لمصر بأن الجيش يهدف إلى (**احتواء**) الجماعات الإرهابية وليس القضاء عليها بشكل كلي (لأسباب دولية وجغرافية)، وأنه إتهام باطل ومجافي للحقيقة في ظل العمليات العسكرية والأمنية المستمرة لمواجهتهم وبتر وجودهم (**تفكيك شبكات الإرهاب**)، فيما وضعت الأمانة التنفيذية بعض القواعد الأمنية والإنسانية لمواجهة التهديدات التي تشكلها الجماعات المتشددة في المحافظات الحدودية (ولخفض الهجمات الإرهابية المتقطعة، ومنع تدفق الإرهابيين من الخارج إلى الداخل المصري عبر الحدود الشرقية والغربية والجنوبية) كالتالي:

- تكثيف عمليات التدريب الوطني لأهالي المجتمعات الملغومة لقطع الطريق أمام تجنيد أبناءهم لصالح الفكر الإرهابي.

- تصفية مصادر **القلق المجتمعي** (الإرهاب + الألغام) عبر تحديث الخطط ومشاركة جميع الأطراف (ومراقبة الحدود).
- تدريب شباب المجتمعات الملغومة لمعاونة الجيش ولخفض التكلفة العسكرية للعمليات (الضحايا والمصابين).
- منع انجذاب الأهالي وأبنائهم –بسبب نقص الخدمات– للانضمام إلى صفوف الإرهابيين (تعزيز الحياة المعيشية).
- السرعة في نزع الألغام للسماح بتنقل قوات الجيش بحرية لمحاربة الجيوب الإرهابية وتطهير البؤر الجبلية التي تأويهم.
- كشف العراقيل الانفجارية في مناطق شمال سيناء والحدود الغربية أمام قوات الجيش وتسليمهم بعض الخرائط.
- نصيحة الجيش بالانتقال من نمط الحرب التقليدية إلى استراتيجية حرب المتمردين (الذئاب المنفردة على الحدود).

فيما **رحّبت** غالبية مفردات العينة بالقرار الرئاسي الصادر عام (٢٠١٥) والذي يستهدف توحيد القوات المقاتلة –وضم الفرقتين (الثانية والثالثة)– شرق قناة السويس تحت قيادة واحدة (لتحقيق المرونة والسرعة في اتخاذ القرار العسكري)، وتكثيف العمليات الموجهة لمحاربة الإرهابيين المتواجدين في هذه المناطق (ولاية سيناء، أجناد مصر، مقاتلي داعش، وشورى المجاهدين: التابعين لتنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة)، والذين شنوا أكثر من "٥٠" هجمة إرهابية على قوات الجيش والمدنيين عام (٢٠٢٠) وحده، فيما سقط على إثر الهجمات الإرهابية منذ العام (٢٠١٣/٢٠٢٣) ما يزيد عن "ثلاثة" آلاف شهيد من الجيش و"٥" آلاف شهيد من المدنيين القاطنين في هذه المحافظات وأكثر من "١٢" ألف مصاب منذ بدء العمليات وفقًا: (لإحصائيات الجيش المصري)، فيما رأت بعض مفردات العينة بأن هذا القرار كان يحتاج لبعض البنود الإضافية التي تساهم في خلق قرارات استراتيجية طويلة المدى، وتحقيق قدرًا من الحرية والاعتمادية للقوات المحاربة (للاعتماد على ذاتها دون الرجوع للقيادة العامة في القاهرة في كل أمر) مما يعطي مرونة

تراتبية للقوات العسكرية المقاتلة على الأرض، كذلك أفادت العينة بأن الجيش الآن (٢٠١٨/٢٠٢٣) يعتمد على استراتيجيات جديدة ترتكز على: (دمج القوة الصلبة + القوة الناعمة + الانفتاح السياسي والاجتماعي على سكان المجتمعات الحدودية الملغومة) بهدف تحقيق النصر متكامل الأدوات ومتعدد الأطراف، فضلًا عن اعتماد بعض الإجراءات التي تخفف من حدة القبضة العسكرية/ والأمنية على مداخل ومخارج المحافظات الملغومة بالإرهاب بعد النجاح في السيطرة على الوضع (عسكريًا وأمنيًا بشكل كبير) مثال ذلك: (تخفيض عدد نقاط التفتيش، تقليل ساعات حظر التجوال، وقف بناء الجدران العازلة، وقف عمليات هدم المنازل التي تأوي إرهابيين أو متفجرات، السيطرة الكاملة على الأنفاق المحاذية لقطاع غزة)، وقد تم اعتماد هذه الإجراءات بهدف تعزيز الاندماج المجتمعي وتحقيق المرونة المعيشية لسكان هذه المحافظات، بالإضافة إلى اعتماد الاستراتيجية "**السوسيوعسكرية**" التالية: (المواجهة الفكرية والقضائية والعسكرية + الوقاية المجتمعية + التبليغ الدولي عن الإرهابيين الفارين بالخارج "الإنتربول" = تأمين المجتمع "الملغوم/ والعام" من مخاطر الإرهاب وأفكاره الهدامة).

شكل رقم (٩) يوضح المناطق التي انتشرت فيها (الخلايا الإرهابية والألغام) معًا (٢٠١١/٢٠٢٣).

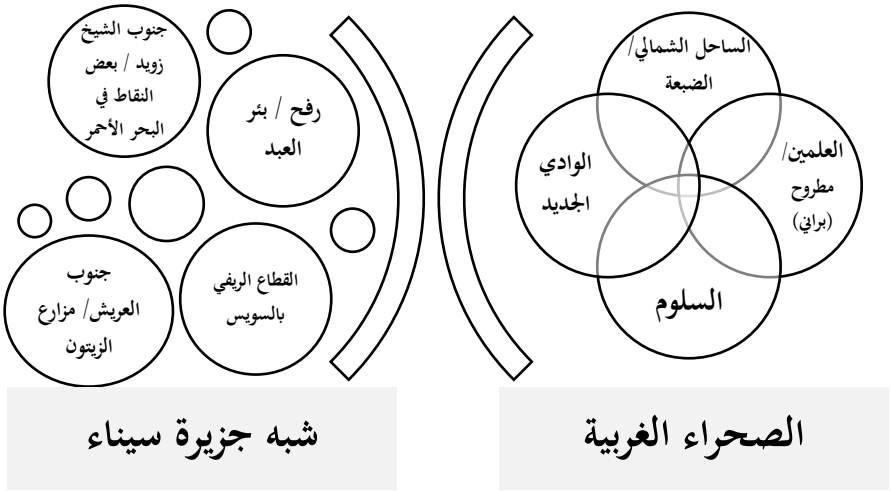

المصدر: (بيانات مختارة من المركز الإعلامي لوزارة الدفاع المصرية، ٢٠١٤/٢٠٢٣).

ومن خلال الشكل السابق رقم (٩) أفادت بعض حالات الدراسة بما يلي: ح (٣): "الإرهابيون استغلوا الألغام المدفونة في تصنيع عبوات ناسفة ضد الجيش والمدنيين.. الجيش لا يفرق في تعامله العسكري بين المهربين أو الإرهابيين الذين يحملون السلاح، فكلاهما خطر على أمن الدولة والمجتمع.. يتعاون الجيش مع بعض الدول على المستوى الاستخباراتي واللوجستي لمحاربة الخلايا الإرهابية على الحدود المصرية، فلقد تعاونت مصر مع فرنسا عام (٢٠١٦) في نزع الألغام وفي محاربة التهديدات الإرهابية الموجودة في الصحراء الغربية "بمحاذاة الحدود الليبية والساحل الغربي" عبر عملية (Surly) والتي انطلقت من قاعدة مرسى مطروح العسكرية، وينفي الجيش أي خروقات عسكرية ترددها بعض الجهات المعادية في الخارج بشأن العملية.. يشارك بعض أعضاء الأمانة في الندوات التثقيفية التي تنظمها القوات المسلحة لمعرفة آخر مستجدات الوضع الأمني والعسكري المتعلق بالإرهاب في المناطق الملغومة وآليات مجابهته.. للأسف الشديد ابتليت المجتمعات الحدودية في مصر من خطر مُركب وهما (الألغام والإرهاب) وكلاهما يدمران الحياة المعيشية والاجتماعية، فبوجودهما ينعدم الاستقرار المجتمعي وتتضاءل فرص التنمية الاقتصادية، ولقطع الطريق أمام هاتين البلوتين يكافح الجيش المصري والحكومة كلها من أجل تطهير الأرض من الألغام وتطهير المجتمع من الإرهاب وفكره المنحرف"، ح (١): "الإرهاب + الألغام = سرطان قاتل يهددان تنمية مجتمعات الحدود المصرية.. عملية كمين الرفاعي بالشيخ زويد عام (٢٠١٥) كانت بمثابة انطلاقة حقيقية للجيش المصري لبتر الإرهاب ووجود جماعاته المتطرفة في شمال سيناء، وضرب ولاية سيناء في العمق، وتدمير أسلحتهم، وقتل أكثر من "٦" آلاف من أعضائه المتخفين بين المدنيين أو في كهوف الجبال.. العمليات المستمرة لتطهير الألغام في هذه المناطق أدت إلى كسر موجة الإرهاب والآليات المغذية لوجوده، وانخفاض مؤشر العمليات الإرهابية من (٢٦٠) عملية إرهابية في العام (٢٠١٥/٢٠١٦) إلى أقل من (٣٦) عملية إرهابية

خلال الأعوام (٢٠١٧/٢٠٢٠)، فضلًا عن حرمان الجماعات الإرهابية من أهم مصادر تمويلها في الداخل والخارج"، ح (٣٢): "كلفت عمليات تطهير الحدود من الإرهاب في سيناء وبعض النقاط الحدودية الغربية ما يزيد عن (٦٠) مليار دولار، بينما كلفت عمليات تطهير هذه الحدود من الأسلحة والألغام غير المنفجرة نصف هذا المبلغ حتى الآن، وهو ما يوضح التكلفة العالية لمكافحة خطر الإرهاب والألغام.. أينعم هي تكلفة كبيرة، لكنها مهمة ووجودية لمنع تدفق المقاتلين والإرهابيين إلى مصر عبر الحدود، فلو تغلغل الإرهاب بهذه السرعة والشراسة لفقدنا السيطرة على أطراف الدولة المصرية، وواجهنا خطر تقسيم مصر، ولفقدت مصر آلاف الضحايا، وواجهت نفس مصير الدول التي تغلغل فيها الإرهاب المجرم القاتل، فالإرهاب في مصر كان هدفه الرئيس تدمير وجود مصر للأبد"، ح (٥): "الحرب ضد الإرهاب على الحدود المصرية مخلصتش، كمان الحرب ضد الألغام برضوا مخلصتش، كأنهم قدر واحد، انتشروا مع بعض وإن شاء الله حنطهر مصر منهم مع بعض، وفي القريب العاجل كمان.. كل الجماعات اللي جات مصر زي (داعش وولاية سيناء وحركة حسم ولواء الثورة) كانوا مفكرين أنهم هيخلصوا على الجيش في أسابيع، لكنهم اتفاجئو أنهم في جهنم، تم ضربهم بمنتهى القوة، الجيش متهزش منهم، الجيش مُجهز أنه يحارب دول مش مجموعة فران زي دول.. الإرهابيين أعادوا تصنيع مالا يقل عن ١٠ آلاف لغم وضربوا بيهم الجيش، كمان ضربوا بيهم بعض أماكن البنية التحتية زي محطات الكهرباء ومحطات رفع المياه وأنابيب البترول، علشان كدا الجيش هيسرع الفترة الجاية من عمليات تطهير الصحراء الغربية والشرقية من الألغام علشان يفقدهم أهم مصادر تسليحهم، وأنا بنصح الدولة أنها كمان بجانب الاستراتيجية العسكرية لمكافحة الإرهاب والألغام؛ تقوم بتبني استراتيجية تعتمد على تطهير العقول والقلوب من فكرهم الدموي اللا إنساني".

وتتفق هذه النتيجة مع ما كشفه (كوفالينيا Kovalenya) حول أن هناك علاقة ارتباطية بين وجود الألغام ووجود الجماعات الإرهابية بجوارها أو في نطاقها، فطالما وجدت الألغام وجدت الخلايا الإرهابية، وطالما بقيت الألغام بقى الإرهاب وتضاءلت عمليات التنمية المجتمعية والسياسية والاقتصادية في المجتمعات الموبوءة بهما، ولتعزيز مكافحة هذين الخطرين؛ فعلى الدول التقدم بوثائق التصديق للانضمام إلى اتفاقية (أوتاوا) بشأن حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد والقضاء عليها، والالتزام الكامل بالتخلص من مخزونات الألغام الأرضية، وإيلاء الكثير من الاهتمام بمكافحة الإرهاب في المناطق الملغومة (Kovalenya, et al, 2022: 309). إضافةً إلى الانضمام لاتفاقيات منع انتشار واستخدام الأسلحة (النووية، البيولوجية، الكيميائية، والتقليدية) وتقنيات إنتاجها، والتي قد تقع في أيدي الإرهابيين أو الدول الداعمة لهم مما قد يشكل خطرًا داهمًا على الأمن والسلم والاستقرار المجتمعي (المحلي والدولي).

المحور الخامس: الجهود الدبلوماسية لمواجهة أزمة الألغام وبناء المرونة في مجتمعات الحدود المصرية:

يسعى المحور الراهن إلى الإجابة على التساؤل التالي: ما الجهود الدبلوماسية (التعاون الدولي/ وبناء الشراكات) التي تتبناها الخارجية المصرية لمواجهة أزمة الألغام في مجتمعات الصحراء الشرقية والغربية؟ وما التحديات التي قد تعرقل هذه الجهود؟ وكيف يمكن تخطيها؟ وقد تشكلت استجابات عينة الدراسة كالتالي:

قيّمت غالبية حالات الدراسة الجهود الدبلوماسية التي قدمتها الحكومة المصرية – متمثلة في وزارة الخارجية ووزارة التعاون الدولي– خلال الفترة من (٢٠١٧/ ٢٠٢٣) بشأن الأعمال المتعلقة بنزع الألغام من مجتمعاتها الحدودية بـ (**الجيدة/ الفعالة/ والمتصاعدة**)، حيث أفادت العينة بأن هذه الجهود قد ارتكزت على محورين أساسيين؛ وهما:

١) التعاون الدولي على مستوى الحكومات والدول.

٢) بناء الشراكات مع المنظمات والهيئات غير الحكومية المعنية بشؤون الألغام (المحلية والدولية).

وقد أفادت غالبية مفردات العينة بأن مصر لم تُوقع على "**اتفاقية أوتاوا**" المتعلقة بحظر الألغام الأرضية على المستوى الدولي والمحلي –لأسباب أمنية وعسكرية– ولكنها تتوافق مع مبادئها وبنودها الواردة، وتُطالب كافة الدول بالسير في فلك هذه الاتفاقية، خصوصًا تلك الدول التي زَرعت الألغام على أراضيها، مع تحميلها المسؤولية الكاملة من أجل تطهير أراضيها من النفايات الحربية التي لا تزال مدفونة فيها حتى يومنا هذا، وبأعداد مهولة، فضلًا عن تحملها لكافة الخسائر المادية والبشرية التي أضرت بمصر وشعبها طيلة السبعين سنة الماضية، كما أشارت العينة إلى أن تحرك مصر خارجيًا لتنشيط هذا الملف جاء في الآونة الأخيرة على مستوى **(عالٍ/ ومُكثف)** من خلال مخاطبة الدول والمنظمات الدولية ذات الشأن، كذلك أشارت بعض مفردات العينة إلى أن مخاطبة الخارجية المصرية لهذه الدول قد استند على عدد من النقاط: **أولًا** توضيح الأضرار الجسيمة التي لحقت بالدولة المصرية نتيجة دفن هذه الألغام في أراضيها على المستوى (الاقتصادي، السياسي، التنموي، الأمني، والخسائر الإنسانية التي لحقت "بالضحايا والمصابين وأصحاب العاهات والإعاقات الدائمة")، **ثانيًا** عرض مخاطر انسحاب هذه الدول من مسؤوليتها الإنسانية والأخلاقية والتاريخية، **ثالثًا** تكثيف الحشد الدولي لحمل الدول الزارعة للألغام بأن تفي بالتزاماتها الأخلاقية تجاه مصر، وأن تتعاون في عمليات النزع والتطهير دون النظر لأي اعتبارات أخرى، وذلك في ضوء قانون الأمم المتحدة والقانون الدولي للعلاقات بين الدول في حالتي **(السلم/ والحرب)** بهدف منع النزاع أو القطيعة الدبلوماسية في العلاقات المشتركة، كما أفادت العينة بأن مصر تتعاون في الوقت الحالي مع عدد كبير من المنظمات الدولية والمحلية والعربية لتكثيف عمليات الدعم والمساعدة في إزالة الألغام من حدودها، وتطوير برامج جديدة (٢٠٢٣/٢٠٣٠) تستهدف تسريع عمليات الإزالة والتطهير للاعتبارات الإنسانية طويلة الأمد، بالإضافة

إلى عقد مجموعة من بروتوكولات التعاون مع الاتحاد الأوروبي لتحقيق هذا الهدف، وقد وصفت معظم مفردات العينة هذه البروتوكولات المشتركة بـ **(الجادة/ والمتنامية)**، أما بخصوص الألغام الأرضية التي عرضتها مصر في معرض الدفاع الدولي بمدينة **(أبو ظبي** فبراير ٢٠٢٣) أشارت بعض مفردات العينة إلى أنها كانت لاستعراض قوة الصناعات العسكرية المصرية **فقط**، وليس هدفها إيزاء الآمنين كما فعلت بعض الدول العظمى بمصر (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، وإيطاليا)، وقد أشادت العينة ببرامج "**تنمية القدرات البشرية**" التي نفذتها مصر مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٥/٢٠١٧) لتأهيل الكوادر البشرية المعرضة لخطر الألغام، وتمويل مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة، كما تُنسق الأمانة "**بشكل فعّال**" مع بعض الدول التنموية واللجان البرلمانية (المحلية والدولية) لتعزيز العمل المتعلق بتطهير الأرض المصرية ومساعدة الضحايا والمصابين (الشركاء متعددي الأطراف)، كما شكلت وزارة التعاون الدولي أكثر من (٦٠) لجنة محلية/ ودولية بالتعاون مع عدد من الدول مثل (تونس، الأردن، السودان، ليبيا، أذربيجان، وأوكرانيا) لتحقيق هذا الهدف المتمثل في **(تعزيز رأس المال البشري في المناطق الملغومة)**.

شكل رقم (١٠) يُبين مرتكزات الدبلوماسية المصرية لتطهير المجتمعات الملغومة (٢٠١٥/٢٠٢٣).

كذلك قيَمت غالبية العينة المفاوضات الدبلوماسية الجارية مع الدول والمنظمات ذات الشأن بـ (**المجدية/ والمتقطعة**)، في حين أشادت بعض مفردات العينة بالدور الدبلوماسي الذي تقوم به الأمانة التنفيذية عبر التعاون مع الاتحاد الأوروبي للعمل على جذب رؤوس الأموال الخارجية من أجل تطوير المناطق المطهرة، وإقامة المسابقات الدولية لنزع الألغام، وعلى جانب آخر؛ **شجبت** غالبية مفردات العينة ما تردد عبر بعض قنوات الإعلام الخارجية بأن مصر تُتاجر بقضية الألغام لتتربح من الدول الكبرى أموال ليست من حقها، وتصف العينة هذا الاتهام بـ (**الباطل/ المخادع/ والمصطنع**)، وذلك لأن مصر دولة عزيزة قوية وذات سيادة وهي لا تتسول من أحد، وإنما تطالب فقط بحقها المهضوم منذ عشرات السنين، وفي ذات الوقت أفادت العينة بأن مصر لم تطلب مطلقًا أموال من تلك الدول بل طلبت مساعدات تقنية وروبوتات ودعم لوجستي لتطهير أراضيها ومجتمعاتها من هذه النفايات القاتلة، بالإضافة إلى تجاوز **التحديات** الدولية التي تقف حجر عثرة أمام إكمال عمليات التطهير، كما أنها لم تطلب خبراء في التطهير من الخارج وإنما طلبت منهم تدريب كوادر بشرية من المصريين في ضوء أن هذه الأرض لن يُطهرها غير الشعب المصري وكوادره المؤهلة، ومن ناحية أخرى؛ أفادت العينة بأن مصر شاركت –ولا تزال– في كافة المؤتمرات الدولية المهتمة بقضية الألغام، ومن أبرز الدول التي نظمت مثل هذه الفعاليات في الفترة من (٢٠١٥/٢٠٢٣): "أمريكا، الصين، إيطاليا، تشيلي، البرتغال"، في حين كشفت بعض مفردات العينة أن منظمة الأمم المتحدة ترغب في ضم مصر إلى اتفاقية (أوتاوا) في القريب العاجل لأسباب إنسانية وأمنية (١٥٥ دولة مُنضمة حتى ٢٠٢٣)، ولكن مصر –وعلى الرغم من عدم رغبتها في الانضمام إليها لعدد من الأسباب الجوهرية– تلتزم بما تتمخض عنه هذه الاتفاقية من معاهدات وبروتوكولات تعاون خصوصًا فيما يتعلق بحظر (التصنيع والإتجار، والحرب بالوكالة)، فضلًا عن تعزيز الحقوق الاجتماعية والمدنية لصالح سكان المجتمعات الملغومة.

شكل رقم (١١) يوضح إجراءات الدبلوماسية المصرية على مستوى المنظمات (المحلية والدولية) لتطهير أراضيها من الألغام.

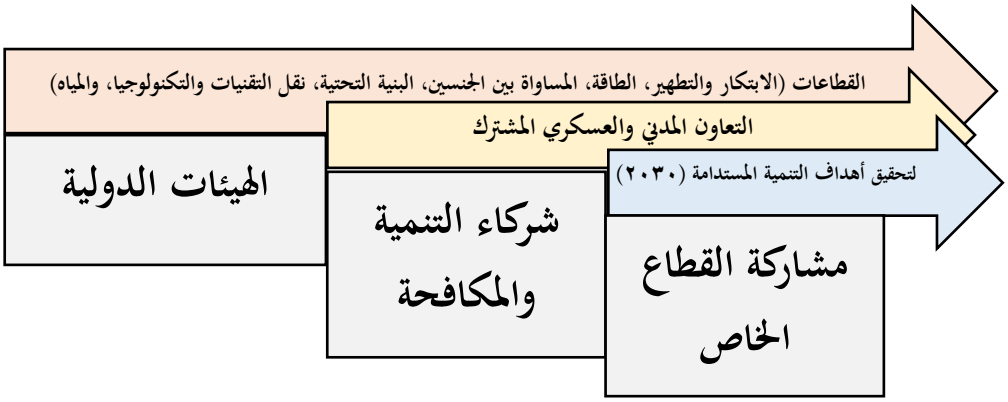

في حين أفادت بعض مفردات العينة –في إطار الشكلين السابقين رقم "١٠، ١١"– بما يلي؛ ح (١٢): "أُقيّم جهود وتحركات الدبلوماسية المصرية لإزالة الألغام من أراضيها بالـ**(جادة)**، لكن ينقص هذه التحركات كتير من الخطوات الدولية والدبلوماسية الأخرى علشان نطهر الأرض من كل الألغام دي وبالسرعة المطلوبة والملحة.. وزيرة التعاون بتتحرك كتير في الملف دا وعلى كل الأصعدة.. عملنا شراكات مع منظمات دولية مرموقة وبنوك وهيئات واتحادات.. جاتنا مساعدات كتير للتطهير والاستثمار في البشر والحجر، ومن أكتر الدول اللي دعمتنا في دا دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا وروسيا والصين"، ح (٣١): "حكومة مصر بتفكر بشكل جاد أنها توقع على اتفاقية أوتاوا، لكن خوفنا من زيادة الهجمات الإرهابية على الحدود، وزيادة عمليات التهريب ونقل المخدرات للداخل"، ح (١٥): "اتظلمنا كتير في موضوع الألغام دا، اتزرعت بلادنا بالمصايب دي واحنا كنا مستعمرين من الإنجليز، خرج الاستعمار بجيشه لكن بقى بسلاحه المدفون واللي مهبب لنا أهم النقاط الاستثمارية في مصر"، ح (٢٨): "الخارجية المصرية بتشتغل على قدم وساق لعقد اتفاقيات تمويل وتدريب وتأهيل مع الدول الكبيرة، وحتى دول الخليج بتساعدنا في الطريق دا.. مدن الساحل الشمالي ومدينة العلمين الجديدة نقلة كبيرة في إعادة إعمار المناطق المطهرة من الألغام وهتدخّل لمصر استثمارات كتيرة، ومخلصتش

بالسرعة دي إلا من خلال تضافر الجهود الدولية وعقد الاتفاقيات الدبلوماسية.. بنحاول في الوقت دا تجديد اتفاقياتنا مع "مؤسسة سويسرا لتطهير الألغام، وجمعية مكافحة الألغام بكندا" لتطهير أراضي جديدة في الصحراء الغربية اللي بيُقدر عدد الألغام المستهدفة فيها بـ (٨) مليون لغم، وإن شاء الله هننجح في دا لصالح مصر".

وتتماشى هذه النتيجة مع ما طرحه كلٌ من (أجوديت AJudith، شولتز Scholz) حول أنه ومع نهاية الحرب الباردة ازدادت الطلبات المقدمة للأمم المتحدة –خصوصًا من بعض الدول النامية ومنها مصر– لتخليصها من بعض الأزمات والمعضلات التاريخية القديمة، والتي يأتي على رأسها أزمة تطهير أراضيها من الألغام ومخلفات الحروب غير المنفجرة، فضلًا عن طلبات عدد من الدول بالتحكم في أنواع القوة المتدخلة، والتي ترغب في أن تستخدمها الأمم المتحدة لصالح البشرية، وقد استعرض (بطرس غالي: والذي كان يُمثل الخارجية المصرية، والأمين العام للأمم المتحدة في الفترة ١٩٩٢/٩٦) أربعة آليات لتفعيل السلام الشامل في مصر ويُلدان الشرق الأوسط وهم كالتالي: (الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام، حفظ السلام وتطهير البلدان من السلاح ومن مخلفات الحروب، وبناء السلام بعد الصراع)، فالدبلوماسية الوقائية تسعى لحل الخلافات قبل اندلاع العنف، بينما صُنع السلام وحفظ السلام مطلوبان لوقف النزاعات والحفاظ على السلام بمجرد تحقيقه، فإذا نجحت الدول في ذلك، فإنها ستعزز من فرص بناء السلام بعد الصراع وسحب السلاح ومخلفات الحروب المدفونة مثل الألغام والذخائر غير المنفجرة (Presler, J. Scholz, 2021: 145)، بينما أشار (شتاين تونسون Stein) إلى أن فكرة الألغام الأرضية كسلاح غير مقبولة أخلاقياً في الوقت الراهن، كما أن تكثيف الجهود الدبلوماسية (تعاون، تشارك، عقد اتفاقيات بين دول العالم) هو الطريق المجدي للخلاص من هذه الأزمة بشكل سريع ونهائي، بالإضافة إلى بناء تحالفات دولية من النشطاء المناهضين للحرب والجنود المتقاعدين والسياسيين والمنظمات الإنسانية ومنظمات إزالة الألغام، الذين سيقفون معًا ويواصلون حملات وقف استخدام الألغام كسلاح غير أخلاقي في الحروب وفي قتل البشر، فوقتما تم الانتهاء من المفاوضات حول اتفاقية حظر الألغام (١٩٩٧) لم تكن كل الدول مستعدة للتوقيع، كما أن هناك

بعض القوى العظمى والعديد من الدول المهمة والمتحاربة الأخرى مثل: (مصر، إسرائيل، الهند، وباكستان) لم تفعل ذلك بعد، لكن في واقع الأمر تم الالتزام بالمعاهدة ولفترة طويلة من قبل الموقعين عليها وغير الموقعين، فلم يتم نشر أية ألغام أرضية جديدة، بينما الوضع الآن أصبح مختلفًا؛ ففي عدد من النزاعات بين الدول **(أو داخل الدولة الواحدة)** تُستخدم الألغام الأرضية مرة أخرى وعلى نطاق واسع، مما عطل الجهود الدبلوماسية المبذولة لإزالة الألغام على المستوى الدولي، كما وأنه في الفترة الطويلة التي تلت عام (١٩٩٧) وعندما لم يتم استخدام الألغام الأرضية أصبح العالم مهتمًا بإزالة الألغام وتطهير الأرض من ملوثاتها، لكن في الفترة الراهنة انخفض هذا المؤشر بشكل خطير تحت وطأة تجدد النزاعات والحروب، وبدا للمجتمع الدولي والدبلوماسية العالمية أدى دورًا أكثر فاعلية في ضوء المستجدات المعاصرة، وذلك للمساهمة في تحقيق حظر كامل لاستخدام الألغام ومعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية الناجمة عنها (Tønnesson, 2022: 236). وفي هذا الإطار؛ أشارت غالبية مفردات العينة إلى أن **استئناف عمليات التفاوض** لضم الدول غير الموقعة (ومنها مصر) على معاهدة حظر الألغام لها ميزة مهمة وهي قيام مؤيدو هذه المعاهدة بربطها مع معاهدة المراقبة الحالية بشأن الأسلحة التقليدية، فضلًا عن توسيع كتلة مؤيدي معاهدة حظر الألغام، فقد قدمت بعض الدول ذات السيادة وعدد من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن –وعلى رأسهم (فرنسا)– طلبًا لمراجعة اتفاقية الأسلحة التقليدية القائمة لتضمين القسم الخاص بالألغام الأرضية.

المحور السادس: مُقترح استراتيجي لتعزيز مكافحة مخاطر الألغام وتهديداتها الاجتماعية (لصالح سكان الحدود):

يستهدف المحور الراهن –**والأخير**– الإجابة على التساؤل التالي: ما الإجراءات الاحترازية (المقترحة) لوقاية المجتمعات الحدودية في مصر من تهديدات وأخطار الألغام (مُخطط استراتيجي لتعزيز الأمن والسلامة والتنمية)؟ واستجابةً لهذا التساؤل اقترحت بعض حالات الدراسة بنسبة (٥٣٪) من مجموع العينة المشروع الاستراتيجي التالي:

جدول رقم (٢) يوضح المخطط الاستراتيجي المقترح للوقاية من مخاطر الألغام وتهديداتها الاجتماعية وفقًا لرؤية (مصر ٢٠٣٠) ن (١٧).

الهدف	الوسائل المستخدمة	الجدول الزمني	نقاط القوة (الفرص المتاحة)	نقاط الضعف (التهديدات)	تحليل الفجوات
"تعزيز الأمن والسلامة والتنمية في مجتمعات الحدود المصرية الملوثة بالألغام"	– الانضمام إلى اتفاقية "أوتاوا" لحظر الألغام. – تكثيف بناء الشراكات الدولية والإقليمية والعربية. – إنشاء معهد بحثي تقني معني بشؤون الألغام. – إنشاء مركز اجتماعي معني بشؤون ضحايا الألغام. – تصميم مقرر دراسي للصفوف التعليمية الأساسية خاص بالألغام ومعني بـ(التوعية، التحذير، والتعامل). – تقييم الاحتياجات الإنسانية في المناطق الملغومة. – تكثيف الحملات الاجتماعية والسياسية والصحية والبيئية لمساعدة المجتمعات الملوثة بالألغام. – تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني وقصور الثقافة ورجال الأعمال بهدف (التطهير والتوعية والمعاونة).	(٢٠٢٤/٢٠٣٠)	– استجابة وزارات: التعاون الدولي، الخارجية، والاستثمار. – جاهزية وزارات (التعليم، والثقافة، والتضامن الاجتماعي). – كفاءة القدرات البشرية والخبرات العسكرية والتقنية	– رفض توقيع مصر على اتفاقية "أوتاوا". – عدم اعتراف الدول التي زرعت الألغام بمسؤوليتها. – التغيير المستمر في الهيكل التنظيمي للجان إزالة الألغام.	– الفجوة الدولية والجنسانية والبيئية. – الخرائط الاستدلالية والمكانية.

وبالإضافة إلى ما ورد في الجدول السابق رقم (٢) من مقترحات استراتيجية تهدف إلى خفض حدة التهديدات الاجتماعية الناجمة عن أزمة الألغام وتجلياتها السلبية على مجتمعات وسكان الحدود المصرية، أفادت بعض حالات الدراسة بما يلي؛ ح (٢٠): "أقترح على الحكومة المصرية أن تنضم إلى اتفاقية أوتاوا في أسرع وقت لأنها في مصلحتنا، ولأن مصر هتحصل على كافة الميزات والمنح الدولية التي تقدم للدول الموبوءة بالألغام.. لازم نكثف من بروتوكولات التعاون في مجال نقل المعلومات المتعلقة بطرق المكافحة الحديثة والدعم اللوجستي مع الدول الكبرى مثل أمريكا.. الصين بتستخدم طرق جديدة لتفجير الألغام عن طريق استمطار الصخور على المناطق الملغومة أتمنى أن نتعلم منهم الطريقة دي لتسريع وتيرة التطهير وبدون خسائر في الأرواح.. كمان أنا شايف إن تعيين **وزير لشؤون الألغام** في مصر مهم في الوقت دا علشان نحاول نخلص من الأعداد الضخمة دي من الألغام وننسق جهودنا مع كافة دول العالم لمساعدة مصر"، ح (٢): "عاوزين نعمل **يوم وطني لإزالة الألغام** في مصر، ويكون هدفه تعريف المصريين بمخاطر الألغام وطرق المواجهة، كمان نكثف من المبادرات المجتمعية في هذا الاتجاه.. لازم نهتم بتعريف أطفال المرحلة الابتدائية والإعدادية اللي ساكنين في المجتمعات دي –واللي بيبلغ عددهم أكتر من ٣٨٠ ألف طفل– كيفية التعامل مع خطر الألغام وآليات التبليغ.. محتاجين نجمع أموال لسد الاحتياجات الأساسية والتشغيلية لضحايا ومصابي الألغام.. تدريب الكلاب مهم لكشف أماكن جديدة تحتوي على ألغام.. مهم أوي أن الجيش يتعاون مع الجامعات المصرية لأنها هتفيده في تسريع وتيرة التطهير والإزالة.. لازم نوفر برامج تمويلية لتقديم الأطراف الصناعية بالمجان للمصابين، ونأسس مراكز متخصصة لإعادة تأهيلهم ومساعدة وإدماج الضحايا"، ح (١٦): "الاهتمام بالتثقيف والتوعية خطوة ضرورية لتكثيف عمليات المكافحة، كمان تدريب المدربين ونشر الكتب وتبادل المعلومات بين الدول في مجال مكافحة الألغام وتنظيف الأرض من ملوثاتها أصبح حاليًا ضرورة

ملحة أمام الحكومة، كمان المجتمع المدني في مصر عليه دور مكمل لتأهيل الناجين من التفجير وتعزيز حماية طواقم التدريب والتطهير من الخطر المحتمل لانفجار الألغام فيهم.. لازم نعزز من الجهود الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والأمنية لصالح سكان الحدود الملغومة من أجل زيادة مستوى حمايتهم"، ح (٢٣): "محتاجين **مرصد للألغام** في مصر، ويكون مهتم بحل مشكلات سكان الحدود، ويساعدهم على تجاوز المخاطر والتهديدات اللي بيشفوها كل يوم.. لازم يكون في حوار مفتوح ومستمر مع أهالي المجتمعات دي علشان نحس بمشاكلهم وهما يحسوا أن مصر بتهتم بيهم وبقضاياهم.. لو كثفنا شراكاتنا مع المجتمع المدني وقطاع المال والأعمال هنقدر نحل مشاكل كتيرة للناس في المجتمعات دي **(خصوصًا النساء والأطفال)**، كمان مهم خالص إننا ندعو العالم إلى تدمير كل مخزونات الألغام، ونساعد ذوي الضحايا على التوظيف والاندماج وصولًا لمجتمع **آمن ومعافى وتنموي**".

ويتوافق هذا المقترح مع ما هدفت إليه الأمم المتحدة عبر برنامجها المنفذ من قبل "**وحدة الأعمال المتعلقة بالألغام** UNMAS" والذي يستهدف تعزيز القدرات الاستراتيجية والوطنية والمحلية للدول لإزالة الألغام بما في ذلك: المسح ورسم الخرائط وإزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، كما يعمل البرنامج عن كثب مع هيئة **اليونيسف** من أجل زيادة الوعي وتنفيذ برامج التثقيف للحد من المخاطر المجتمعية والتهديدات الأمنية، خصوصًا الموجهة ضد فئة (الأطفال)، بالإضافة إلى إدارة مشاريع الشراكة العالمية المعنية بالتدريب والتشريع وذلك بهدف خفض التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية السلبية المنعكسة على سكان المجتمعات الملغومة (Europa Publications, 2021). فيما أشارت بعض مفردات العينة إلى ضرورة العناية بضحايا الألغام من حيث "إعادة إدماجهم السياسي والاجتماعي والأمني" وكذلك رعايتهم وإعادة تأهيلهم وتوطينهم، مع تضمين

احتياجاتهم الأساسية في برامج جديدة تقدم لهم الخدمات الطارئة على المستوى النفسي والثقافي والمعيشي؛ في ضوء خطة مصر للتنمية المستدامة (٢٠٣٠).

تاسعًا: (مناقشة نتائج الدراسة):

رصدت نتائج الدراسة الراهنة مجموعة من الأفكار "**السوسيو-سياسية**" وعددًا من القضايا "**السوسيو-عسكرية**"، تشكلت على النحو التالي:

أوضحت النتائج أن الجهود العسكرية والتشريعية في مصر منذ الفترة (٢٠١٥/٢٠٢٣) أثمرت عن تطهير مساحات **(ليست بالقليلة)** من الألغام المنزرعة في مجتمعات الحدود المصرية (الصحراء الغربية والشرقية)، كما رصدت عددًا من العوائق المعرقلة لجهود الإزالة والتطهير، ولكن تكثيف عمليات الكشف والإزالة ذلل بعض العراقيل بينما تبقت تحديات أخرى أكثر صعوبة، وقد تسبب هذا الإخفاق "الجزئي" في استمرار خسائر الدولة المصرية (الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية، السياحية، والثقافية) جراء الصعوبات التي لازمت عمليات النزع والتطهير، وفي ذات الوقت قدمت القوات المسلحة المصرية جهودًا **(قوية/ ومكثفة)** لتسريع وتيرة تطهير الأراضي من الألغام، بالإضافة إلى تقييم المخاطر ووضع آليات جديدة لتجاوزها، في حين تشكلت التدابير التشريعية عبر سن عددٍ من القوانين الجديدة وهيكلة بعض القوانين القديمة، كذلك كشفت الدراسة عن عددٍ من تحديات التطهير والتأمين (من المنظور القانوني والتشريعي)، كما كشفت عن بعض المخاطر الاجتماعية المحتملة جراء الإخفاق في استكمال هذه العمليات، في حين بيّنت الدراسة موقف الحكومة المصرية الرافض للانضمام إلى اتفاقية أوتاوا لأسباب عسكرية وأمنية **وجيواستراتيجية**، وقد توافقت هذه التدابير والإجراءات (العسكرية والتشريعية) مع سياسة وزارة الدفاع الأمريكية لعام (٢٠٢٠) بشأن إزالة وتطهير المجتمعات الموبوءة بالألغام، حيث تبنت هذه السياسة استراتيجية الدفاع الوطني المرتكزة

على تطهير المناطق الملغومة وتحويلها لبيئات آمنة للمواطنين وذات جودة معيشية عالية، مع الاستمرار في الحد من المخاطر والأضرار غير المقصودة التي تستهدف المدنيين، أو تلك التي تنجم عن انفجار الألغام بشكل عشوائي، كما حددت **الدفاع الأمريكية** بموجب سياستها المتعلقة بالألغام الأرضية؛ التزامها بجميع التشريعات والقوانين الدولية المعمول بها، فضلًا عن هذا؛ التزمت الإدارة العسكرية الأمريكية ببروتوكول الألغام المعدل والملحق باتفاقية الأسلحة التقليدية (والذي يفرض قيودًا وقواعد مهمة لتنظيم استخدام الألغام الأرضية وتطهير الأرض من ملوثاتها بعد الحروب) بما في ذلك القيود المفروضة على نقل الألغام الأرضية، والحد من المخاطر التي يتعرض لها غير المقاتلين (**المدنيين**)، كما يميز بروتوكول الألغام المعدل بين **الألغام الأرضية الدائمة** (التي يمكن أن تظل خطرة إلى أجل غير مسمى عند استخدامها بشكل غير مسؤول) **والألغام الأرضية المؤقتة** (المجهزة بآليات التدمير الذاتي ومؤقتات إلغاء التنشيط)، وتماشياً مع بروتوكول الألغام المعدل تتخذ القوات العسكرية الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين من الألغام الأرضية، وتسجيل جميع المعلومات الضرورية المتعلقة بالمناطق الملغومة، وإبطال مفعول هذه الألغام دون تأخير بعد توقف الأعمال العدائية، كما تسعى الحكومة إلى نزع الألغام الأرضية الدائمة والمتبقية في المخازن العسكرية (US Secretary of Defense, 2020: 1-3)، بالإضافة إلى ذلك؛ أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك حلول جوهرية لمشكلة الألغام والمتفجرات المدفونة في مصر ؛ تتمثل في ضرورة الانضمام إلى معاهدة حظر الألغام (١٩٩٧) المتعلقة بحظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها، مع أهمية أن تكثف الحكومة بعض التدابير الوقائية لتخفيف معاناة المدنيين الذين يعيشون في المناطق المتأثرة بالألغام المضادة للأفراد، وقد **اتسقت** هذه النتيجة مع عددًا من أهداف **الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية**؛ والمتمثلة في حث حكومات الدول الموبوءة بالألغام للانضمام إلى هذه المعاهدة والتوقف عن استخدام

وتخزين الألغام المضادة للأفراد على الفور، بالإضافة إلى تدمير كافة مخزونات الألغام في غضون أربعة سنوات، وإزالة جميع الألغام المضادة للأفراد من كافة المناطق الملغومة والخاضعة لولايتها أو سيطرتها في غضون (١٠) سنوات، مع تقديم المساعدة للناجين وأسرهم ومجتمعاتهم، فضلًا عن دعم **برامج التوعية** عن مخاطر الألغام/ والمتفجرات من مخلفات الحروب للمساعدة في منع حوادث التفجير مستقبلًا (CMC, 2022: ii–iii)، وقد يوفر **الصك القانوني** هذا مسارًا لاتخاذ الحكومة المصرية كافة الإجراءات والتدابير لتنفيذ عمليات التطهير على الفور، ومشاركة الحكومات الأخرى في تنفيذ الالتزامات التعاهدية، وصولًا إلى عالم خالٍ من الألغام الأرضية والذخائر العنقودية والمتفجرات من مخلفات الحرب القديمة، فضلًا عن تمكين المدنيين من العيش بحرية وأمان دون خوف، كما أوضحت النتائج أن المجتمع الحدودي في مصر قد أصبح غير قادر على تحمل مزيدٍ من التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية السلبية للألغام أو لوجود المتفجرات من مخلفات الحروب بجواره أو في محيطه (هو/ وأسرته) لعقود قادمة، بينما وضعت الحكومة المصرية عددًا من الآليات الجديدة **لحماية حقوق الناجين** والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء، ولكن هذه الآليات في حاجة إلى **إجراءات إضافية** مثل: عقد شراكات دولية وإقليمية من أجل تعميقها وتسريع وتيرتها وتحسين أدائها الحالي.

علاوة على ذلك؛ استجلت نتائج الدراسة تدابير الدولة المصرية لدعم الأمن الاجتماعي لصالح سكان الحدود المُعرَضين لتهديدات الألغام، وقيّمت أدواتها ووسائلها بهدف ترسيخ الاستقرار والطمأنينة المجتمعية، وتقليص **الخوف المجتمعي**، وتعزيز الأمن الصحي والثقافي، فضلًا عن تحسين جودة الحياة لصالح ضحايا الألغام، كذلك رصدت الدراسة أهم الآليات الجديدة التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية ونبذ العنف بين سكان المجتمعات الملغومة، والتعرف على وسائل إدماجهم في المجتمع العام، وكشف الوسائل الجديدة لتسهيل الوصول إلى الخدمات الحكومية المختلفة لزيادة فرص كسب

الرزق، حيث أعطت عمليات إزالة الألغام مزيدًا من الفرص للوصول الآمن إلى معظم الخدمات الاجتماعية مثل (الصحة والتعليم)، ومن زاوية أخرى؛ وإذا ما نظرنا قبل بدء عمليات إزالة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحروب منعت الطرق الملوثة الوصول الآمن إلى المدارس والعيادات الطبية والمستشفيات، وشعر أهالي الصحراء الغربية والشرقية بالقيود المفروضة على الحركة، وشعروا بأن إزالة الألغام من أراضيهم وطرقاتهم ستعد مصدر ارتياح لهم وأولوية قصوى في حياتهم المستقبلية، لكن وبعد الشروع الحكومي في إزالة الألغام أصبحوا أكثر ثقة في مجتمعهم ومحيطه، وفي هذا الصدد أشار (صموئيل هول Samuel Hall) إلى وجود **علاقة ارتباطية** بين زيادة مستويات الأمن الاجتماعي وتكثيف عمليات إزالة وتطهير المجتمع من الألغام المدفونة في طرقاته وضواحيه، حيث يمكن لأفراد المجتمع الآن الذهاب والاستفادة من الأراضي التي تم تطهيرها والعيش بأمان دون خوف أو قلق على حياتهم وحياة أفراد أسرهم، كما سيستفيد الجميع من جهود التطهير –بالتساوي/ وبعدالة– لخفض حدة المخاطر التي كانت مرتفعة قبل بدء الإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام، حيث كانت كل أسرة في حالة حزن وخوف بسبب فقد الكثير من آباءهم أو أبنائهم أو أحد أفراد عائلاتهم أو حتى ماشيتهم، فعلى سبيل المثال؛ إذا فقدت الأرملة بقرتها فإن الوضع الاقتصادي لعائلتها سيزداد سوءًا لأنهم كانوا يعتمدون على البقرة ومنتجاتها (مثل اللبن والزبادي)، ولكن بعد الإجراءات المتعلقة بتطهير الألغام، ستتكمش هذه المشاكل وسيُصبح الجميع – ذكوراً وإناثاً وأطفالاً وحيوانات– في أمان، كذلك لا تستطيع النساء الحوامل أو المرضى نقلهم إلى أقرب مستشفى باستخدام الطرق الملوثة، مما يعرضهم لخطر أكبر وحدوث مضاعفات تهدد حياتهم، فكان عليهم أن يسلكوا الطرق الأطول والتي تتسبب –أيضًا– في إزعاجهم، ولكن بعد الإجراءات المتعلقة بالألغام تحسن الوضع وكانت الفرص أكبر لإنقاذ حياة الناس، من خلال الطرق المطهرة ونقل أي حالة طارئة بأسرع ما يمكن ولأقرب مستشفى

(Samuel Hall, 2021: 58-61)، كما كشفت نتائج الدراسة عن **العلاقة العكسية** بين الأعمال المتعلقة بالألغام وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث لن تؤدِ إزالة الألغام الأرضية إلى زيادات كبيرة في تحقيق الأمن الاجتماعي للسكان إذا كانت الروابط مفقودة بين هذه الأعمال وخطط التنمية المنشودة، فتحسين الوصول الآمن إلى الخدمات الاجتماعية هو نتيجة مباشرة لارتباط عمليات التطهير ببرامج التنمية، كما أن تطهير الطرق الملوثة ومحيطها سهّل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والأسواق المجاورة وبناء المدن والمجتمعات الجديدة ودعم التنمية الاقتصادية، كما ساهمت هذه العمليات في ترسيخ الاستقرار والتعايش السلمي وقوة ومتانة **النسيج الاجتماعي**، بالإضافة إلى تخفيض حدة التوترات والخلافات والصراعات بين أفراد المجتمع الهامشي/ الحدودي، كذلك رفعت عمليات التطهير من مستوى سيادة القانون وإزالة التهديدات الجسدية لتحقيق مزيدٍ من أمن الناس وسلامتهم "**السلامة الشخصية**"، ومكنت الفئات الضعيفة –إلى حدٍ ما– مثل النساء والشباب من عمليات السلام والمشاركة السياسية "النوع الاجتماعي ومراعاة المنظور الجنساني"، فضلًا عن زيادة مستوى **التماسك الاجتماعي** (الداخلي والخارجي)، وتعزيز سبل العيش المشترك والقدرة على الصمود.

أضف إلى ذلك أن نتائج الدراسة الراهنة قد رصدت أحدث السياسات الحكومية التي تستهدف توطيد الأمن الاقتصادي والسياحي لصالح مجتمعات الحدود (التي تعاني من التلوث بالألغام)، واستكشفت فاعليتها ومردودها؛ عبر محورين؛ **المحور الأول:** من خلال التعرف على آليات دعم الأمن الاقتصادي في المجتمعات الملغومة من حيث الفاعلية والتحديات، أما **المحور الثاني:** فقد استعرض أهم الإجراءات الحكومية التي تهدف إلى تحسين البيئة السياحية في المناطق الملوثة بالمتفجرات عبر تطوير البنية التحتية والبشرية، وقد تتوافق هذه النتائج مع ما أفاد به "**مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية**" حول أن مساعدة ضحايا الألغام ومجتمعاتهم الموبوءة ترتكز على

جميع أنواع المساعدات والإغاثات وتعزيز الدعم المقدم للضحايا (بما في ذلك الناجين)، بغرض الحد من الآثار السلبية المنعكسة على الخدمات الطبية والنفسية والاقتصادية، ومساعدة مجتمعاتهم في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والتنموية، كذلك ضمان مشاركتهم في تطوير بلدانهم بشكل فعّال، مع إعادة إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لأن تعزيز الإجراءات المتعلقة بالألغام تُساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، وإنهاء جميع أشكال التمييز (الجنساني) في المجتمعات الملغومة، بالإضافة إلى استغلال الأماكن المطهرة في الأنشطة (**العمرانية، الزراعية، الصناعية، التعدينية، والتجارية**)، فضلًا عن تحسين مستوى معيشة سكان هذه المجتمعات، مع تعزيز مدخلات الاقتصاد الكلي العام للدولة عن طريق إتاحة فرص تنموية جديدة تُقام على الأراضي المطهرة، وإنشاء **صندوق استئماني** محلي يساهم في دعم الضحايا والناجين بقروض صغيرة، مع إتاحة فرص عمل لائقة لهم، بما يكفل لهم حياة معيشية كريمة (GICHD, 2021: 74–79)، كما أوضحت نتائج الدراسة أبرز أهداف التنمية المستدامة التي سعت الحكومة المصرية إلى تحقيقها بعد تطهير الأراضي المصرية من الألغام مثال ذلك: القضاء على الفقر والجوع في المجتمعات الحدودية، عبر تحديث أنظمة وتدابير الحماية الاجتماعية المناسبة لهم، وضمان حصول الفقراء والأشخاص ذوي الإعاقة على حقوق متساوية من الموارد الاقتصادية والخدمات المالية، وتنفيذ مجموعة من استراتيجيات التنمية المناصرة للفقراء والمراعية للنوع الاجتماعي، مع ضمان حصول الفئات الضعيفة على التعليم والمشاركة في عمليات التنمية المجتمعية والاقتصادية.

أيضًا؛ قدمت نتائج الدراسة استعراضًا لأهم المبادرات والمشاريع التي نفذتها السلطات المصرية لترسيخ الأمن السياسي في مجتمعات الحدود في الوقت الراهن، واستبينت جدواها وانعكاساتها، عبر نقطتين؛ **النقطة الأولى:** تناولت المبادرات السياسية الهادفة إلى ترسيخ العدالة والانتماء والولاء (تعزيز وعي سكان الحدود)، أما **النقطة الثانية:** استعرضت

السياسات الجديدة التي استهدفت محاربة الإرهاب في المجتمعات الملغومة، باعتبار أن الإرهاب والألغام وجهان لعملة واحدة، وفي هذا الإطار؛ أشارت صحيفة "نيوزويك عام ٢٠١٦" إلى أن **الإرهابيين على حدود مصر يستخدمون الألغام المدفونة** في الصحراء الشرقية والغربية لصناعة القنابل والعبوات الناسفة ضد المدنيين وقوات الجيش والشرطة (مما اضطر الجيش إلى استيراد مركبات مضادة للألغام من أمريكا بهدف زيادة قدراته الحيوية لمواجهة الإرهاب وتتبع تحركاتهم في المناطق الملغومة التي يتخفى فيها)، كما أن وجود الألغام بهذه الأعداد الكبيرة أتاح الفرصة لاستخدامها من قبل **المنظمات الإرهابية الوافدة إلى شمال سيناء** وبعض المناطق في الحدود الغربية، وفي ذات الوقت أشارت الحكومة المصرية بأنها تُسرّع من عمليات إزالة الألغام لاستكشاف أماكن استثمارية وتنموية جديدة من أجل تعزيز عمليات التنمية الاقتصادية والبترولية والسياحية بشكل مستدام، لكن ومنذ العام (١٩٨١) وحتى اليوم لم تُطهر مصر سوى (٣) مليون لغم من أصل (٢٢) مليون لغم أي بنسبة (١٣,٥٪) وهي نسبة ضعيفة للغاية أمام التحديات والعراقيل التي تُصدرها الألغام للمجتمعات الموبوءة بها بشكل خاص وللدولة المصرية بشكل عام، كما منح وجودها –طوال هذه الفترة– فرصة ذهبية للجماعات الإرهابية في **ترسيخ تواجدها ونمو أفكارها المتطرفة**، وعلى هذا النحو تتماشى هذه النتيجة مع رؤية كلًا من (دييجو وويلسون Diego& Wilson) واللذان يفيدان بأن الجماعات الإرهابية تظل غير مبالية وبشكل صادم بالوفيات التي قد تحدثها بين عامة الناس، حيث تستخدم عددًا هائلًا وخطيرًا من **الأسلحة الفتاكة والقاتلة**، يأتي على رأسها "الألغام الأرضية" والتي تستخدمها ضد دوريات الجيش والشرطة والمدنيين في المناطق الحدودية (Muro, Wilson, 2022: 84)، بينما وصف السناتور (هنري جاكسون Henry Jackson) الأفعال الإرهابية في المناطق الموبوءة بالألغام بأنها جرائم ضد الإنسانية، وذلك لأنهم **يفجرون حافلات تقل المدنيين**، ويأسرون أطفال المدارس ويذبحونهم، كما يغتال هؤلاء

القتلة رجال الأعمال الأبرياء الذين يبذلون جهودًا كبيرة في تطهير هذه المجتمعات وتنميتها اقتصاديًا وبشريًا، كذلك يختطفون ويحتجزون الرجال والنساء والأطفال الأبرياء كرهائن (Michael Stohl, 2020). فضلًا عن هذا سلّطت نتائج الدراسة الضوء على أهداف الإرهاب وأساليبه في هذه المناطق، والتي وصِفت بأنها بشعة وغادرة، إذ أنهم يفجرون الحافلات المدرسية بالألغام، كما أنهم نظموا إعدامات جماعية للمدنيين الأبرياء، فضلًا عن أنهم قد قتلوا القرويين الذين يدعمون الجيش والشرطة، وزرعوا الألغام الأرضية في الطرقات وحول الأماكن التي يتخفون فيها، كما أنهم ينخرطون في مجموعة من السلوكيات الإرهابية الأخرى والتي تضر بالسكان وبمستقبلهم الاجتماعي **(ممارسة الإرهاب الأيديولوجي ضد سكان المجتمعات الملغومة)**.

فيما أوضحت نتائج الدراسة عددًا من الجهود الدبلوماسية التي تتبناها –ولا تزال– الخارجية المصرية لمواجهة أزمة الألغام في مجتمعات الصحراء الشرقية والغربية، كما أفصحت النتائج عن التحديات التي قد تعرقل هذه الجهود، وفسرت أبرز وسائل تخطيها، في حين تشكلت هذه الجهود عبر مسارين؛ **المسار الأول:** التعاون الدولي على مستوى الحكومات (الاتفاقيات والمعاهدات)، أما **المسار الثاني:** فمن خلال بناء الشراكات مع منظمات المجتمع المدني (المحلية والدولية)، وقد توافقت هذه الإجراءات التي انتهجتها الحكومة المصرية مع ما نصح به **(خبراء التعاون الدولي)** بضرورة ألا تمارس الدول الموبوءة بالألغام الضغوط الدبلوماسية على الدول التي زرعت الألغام في أراضيها **بشكل فردي**، حتى لا تضيع مجهوداتها دون جدوى، ولكن عليها **تكوين منصة دولية** تشتمل على كافة الدول التي تضررت، وبالتالي يكون الضغط الدولي قويًا وذا فائدة في تحميل هذه الدول مسؤوليتها الأخلاقية؛ وحملها على نزع وتطهير الألغام وتعويض الدول المتضررة كافة الخسائر الإنسانية والاقتصادية التي تسببت فيها، وعلى جانب آخر؛ استطاعت **المنظمات غير الحكومية** (المحلية والدولية) عن طريق الجهود الدبلوماسية

وبالتعاون مع الدول المتضررة دفع أكبر الحكومات للانضمام إلى معاهدة حظر الألغام الأرضية –والتي انعقدت في أوسلو عام (١٩٩٧) وانضمت إليها (٨٩) دولة– لتعويض خسائر الدول وضحاياها، كما جسدت مثالًا جيدًا على **النفوذ السياسي** المتزايد الذي تمارسه المنظمات غير الحكومية في هذا المجال، في حين أن الحقائق المتعلقة بالألغام الأرضية لا جدال فيها والعواقب مروعة بشكل واضح، وعلى نحوٍ آخر؛ قادت الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية (ICBL) جهودًا ناجحة لإبرام الاتفاقية الموقعة في أوتاوا، حيث تشكلت الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية من قبل عددٍ من المنظمات غير الحكومية مثل (مؤسسة قدامى المحاربين في فيتنام، وميديكو إنترنا Tional)، ثم انضمت إليها منظمات غير حكومية أخرى **(حوالي ألف منظمة دولية)**، وفي أقل من ست سنوات لعبت الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية دورًا رئيسًا وفاعلًا في زيادة الوعي العالمي حول الطبيعة المدمرة والعشوائية للألغام الأرضية، وفي تدشين **لاتفاقية أوسلو** لحظر استخدامها عالميًا (P. Muldoon, 2018: 314)، وقد تم التوصل إلى هذا الاتفاق على الرغم من معارضة الولايات المتحدة ورفض الصين وروسيا (والتي غيرت موقفها حديثًا). وبالإضافة إلى ذلك؛ أفاد كلًا من (سارجنت، وكريستيانسن Sargent&Christiansen) بأن **المجتمع المدني** في الدول الموبوءة بالألغام (خصوصًا دول الشرق الأوسط) مارس دورًا مهمًا في التوعية بضرورة نزع هذا السلاح القاتل، وقَلَب **العالم الدبلوماسي** رأسًا على عقب مرارًا وتكرارًا، حيث تجسد هذا الدور في العمل التنسيقي الناجح من أجل تنفيذ مخرجات الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، وكان الناجون من الألغام جزءًا لا يتجزأ من عمل هذه الحملة، فقد رفعوا عريضة لحظر الألغام الأرضية وقدموا (مليون) توقيع إلى رئيس مؤتمر اتفاقية الأسلحة التقليدية، كما أنشأت هذه المنظمات "**حقل ألغام أرضي افتراضي**" ووضعوه أمام باب غرفة الاجتماعات حتى يضطر الدبلوماسيون إلى السير عبر حقل الألغام للوصول إلى الاجتماع، وقد

تؤدي أي خطوة خاطئة إلى تشغيل جهاز الاستشعار مما يتسبب في حدوث الانفجار الافتراضي، ولكن اجتاز معظمهم حقل الألغام، بينما تسلل بعض الدبلوماسيين من الباب الخلفي لتجنب الألغام، وفي الأخير اجتمع المشاركون في الحملة، وزاد عددهم من منظمتين غير حكوميتين إلى (١٣٠٠) منظمة تكافح خطر الألغام في أكثر من (٩٠) دولة (Christiansen, Sargent, 2020: 46). كما تعاون المجتمع المدني في مصر مع بعض المؤسسات الدولية الأخرى مثل (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) وساهم ذلك في إحداث تغيير جوهري **(إيجابي)** نحو العمليات المتعلقة بتطهير الحدود من الألغام وتعويض خسائره المادية والاجتماعية.

أخيرًا؛ قدمت نتائج الدراسة مُخططًا استراتيجيًا (مُقترحًا) يهدف إلى تعزيز الأمن والتنمية لصالح المجتمعات الحدودية –الملوثة بالألغام– في مصر، وقد توافق هذا المقترح مع أهداف عددٍ من المنظمات الدولية التي تتعلق أعمالها بإزالة الألغام، كذلك اتسق هذا المقترح مع خطة مصر (٢٠٣٠) للتنمية المستدامة (لصالح المحافظات الحدودية)، كما تصادق هذا المقترح مع رؤية كلًا من (ماسلن، وفيستنر Maslen& Vestner) حول ضرورة وضع مجموعة من الإجراءات الاحترازية لحماية سكان المجتمعات الحدودية **(والهامشية)** من تهديدات وأخطار الألغام، والاستجابة الفاعلة لقانون نزع السلاح وحماية المدنيين ولاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد عام (١٩٩٧)، وذلك لأن المدنيون هم من يشكلون غالبية الضحايا والمصابين بعد انتهاء الصراع العسكري، ويدفعون في سبيل ذلك تكاليف اجتماعية واقتصادية باهظة، لذا تحركت أعداد كبيرة من المنظمات لوضع **مقترحات وخطط جديدة** تهدف إلى حماية الناس من أخطار هذه الأسلحة الفتاكة (Maslen, Vestner, 2022: 77)، وإتاحة الفرصة أمام الفاعلين الاجتماعيين للعبِ دورٍ بارز في تقديم الخدمات والمساعدات للضحايا والمصابين، والسماح لمناصري البيئة المساهمة في تطهير الطبيعة من هذه الملوثات والنفايات، وبناء مناطق دولية تكون

منزوعة السلاح باعتبارها رمزًا للسلام والصداقة الجيوسياسية (J. Kim, 2022)، فضلًا عن الالتزام بمعطيات القانون الدولي الحديث والذي يضمن الحفاظ على الأمن البشري بشكل مستدام، عبر حماية المدنيين، وتخفيض حدة النزاع المسلح، وإرساء القواعد العرفية والقواعد الآمرة لحظر استخدام الألغام في الصراع الدولي أو المحلي (Oberleitner, Gerd, 2022: 16)، كما تتماشى هذه الاستراتيجية "المقترحة" مع أهداف الحكومة المصرية؛ والمتمثلة في رفع مستوى التزام الدول والجهات الفاعلة بالامتثال للقواعد الأساسية المتعلقة بحماية المدنيين وحظر الألغام الأرضية والذخائر العنقودية، وتعويض الضحايا والمصابين، فضلًا عن تحميل الدول الكبرى لمسؤولياتها الأخلاقية، وصولًا إلى تحقيق التنمية المستدامة لمجتمعاتها الحدودية الموبوءة بالألغام **(تطهير وتنمية وسلامة)**.

"توصيات الدراسة"

(للوصول إلى مجتمع حدودي آمن وبلا ألغام، ومتوافق مع خطة مصر ٢٠٣٠)

- زيادة الميزانية الحكومية لصالح تمويل عمليات إزالة الألغام وتسريع وتيرتها في مجتمعات الحدود المصرية.
- تكثيف مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المدن المصرية الملغومة.
- تنفيذ المقترح الاستراتيجي للدراسة الراهنة.
- مشاركة المؤسسات المدنية في عمليات التمويل والتطهير والتثقيف (التعاون مع المنظمات غير الحكومية).
- سرعة الانضمام إلى اتفاقية أوتاوا المتعلقة بحظر الألغام وتطهير الدول الموبوءة.
- إدماج ضحايا الألغام والناجين في المجتمع العام عبر: (مراقبة الإصابات، جمع البيانات، تقييم الاحتياجات، التأهيل النفسي والبدني، والتنسيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين)، فضلًا عن مساعدتهم اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا.

- الاهتمام بقضايا (النوع الاجتماعي، التنوع، الاستدامة، الترابط الاجتماعي، حقوق الإنسان، وتفعيل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) لصالح المجتمعات الحدودية الملوثة بالألغام.
- تفعيل النهج الدبلوماسي متعدد القطاعات والأطراف (المحلية والدولية) بهدف تطوير المحافظات المصرية الموبوءة بالألغام.
- تكثيف جهود التعاون الدولي بهدف تحميل الدول التي زرعت الألغام في مصر مسؤوليتها الأخلاقية.
- رفع مستوى التنسيق الحكومي مع برامج الأمم المتحدة لتعزيز جهود الإغاثة الإنسانية في المناطق المصرية المتضررة.
- ضرورة انضمام مصر إلى اتفاقيات حظر (الذخائر العنقودية، والمتفجرات من مخلفات الحروب).
- تعزيز الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في المجتمعات المصرية الملغومة عبر الآليات الآتية: (الرصد، التقييم، التتبع، وقياس الأعمال المتعلقة بالتطهير والتنمية).

"رؤية استشرافية/ مقترحات بحثية مستقبلية"

(الحاجة إلى إجراء عددٍ من الدراسات والبحوث في المجالات والقضايا الآتية):

- التهديدات الاجتماعية الناشئة عن الألغام.
- إدارة مستودعات الذخيرة المهجورة في الصحراء الغربية.
- دور المنظمات الاجتماعية غير الحكومية الشريكة للأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام.
- التعاون المصري مع دائرة الأمم المتحدة للأعمال المجتمعية المتعلقة بالألغام.
- العلاقة بين إزالة مخلفات الحروب وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- التغيرات المناخية الناجمة عن تلوث الأراضي المصرية بالألغام.
- **وأخيرًا**؛ إشكالية تأمين المجتمع الحدودي من الإرهاب وأفكاره المتطرفة، وفقًا لرؤية مصر (٢٠٣٠).

"قائمة المراجع"

1) A.A. Kovalenya, et al (2022); ***Belarus: pages of history***, Eastern Europe, Litres, P 309.
2) Abdu Muwonge, et al (2022); ***Making Devolution Work for Service Delivery in Kenya***, USA, World Bank Publications, P 128.
3) AJudith Presler, Sally J. Scholz (2021); ***Peacemaking: Lessons from the Past, Visions for the Future***, Vol (105) of the Value Inquiry Book Series, Holland, BRILL, P 145.
4) Alaa Khamis (2013); ***Minesweepers: Towards a Landmine-free Egypt***, Vol. 17, USA, The Journal of ERW and Mine Action, PP 24-27.
5) Aleksandar Smiljanic (2022); ***UAV-based Detection of Landmines and Unexploded Ordnance (UXO)***, Germany, BoD – Books on Demand.
6) Almas Heshmati, Nabaz T. Khayyat (2012); ***Socio-Economic Impacts of Landmines in Southern Kurdistan***, EBSCO eBook academic collection Online access with subscription: Proquest EBook Central, UK, Cambridge Scholars Publishing.
7) Amira Sayed Ahmed (2019); ***Cairo seeks international help to clear millions of land mines***, USA, Politics & Security - Al-Monitor, PP 4-10.
8) Anke Hassel (2015); ***Public Policy***, International Encyclopedia of the Social, Second Edition, Switzerland, Behavioral Sciences journal, P 569.
9) Anna Parker (2018); ***The Effects of Landmines in Poor Countries***, Washington, BORGEN Magazine.
10) Antonio Lassance (2020); ***What is a policy and what is a government program? A simple question with no clear answer, until now***, New York, SSRN, PP 7-13.
11) Asian Development Bank (2020); ***Strengthening Cross-Border Community Collaboration in the CAREC Region: A Scoping Study***, Philippines, Asian Development Bank, P X-5.

12) Ayesha Ray (2013); ***The Soldier and the State in India: Nuclear Weapons, Counterinsurgency, and the Transformation of Indian Civil-Military Relations***, New Delhi, SAGE Publications India, PP 12-15.
13) Braco Kovačević, Irina Kovačević (2017); ***Sociology of Global Risk Society: (Anthony Giddens and Ulrich Beck)***, Banja Luka, European defendology center for scientific, political, economic, social, safety, sociological and criminological research, PP 35-85.
14) Budi Gunawan, Barito Ratmono (2018); ***Perspectives on the Development of Border Regions in Indonesia***, Vol.8, No.6, Australia, IlSTE, Research on Humanities and Social Sciences, PP 1-5.
15) Charles Beumier,et al (2017); ***Mine Action: The Research Experience of the Royal Military Academy of Belgium***, Germany, BoD – Books on Demand.
16) CMC (2022); ***International Campaign to Ban Landmines***, Switzerland, Landmine Monitor, PP 1-3.
17) Colin Darch (2018); ***Historical Dictionary of Mozambique***, Historical Dictionaries of Africa, USA, Rowman & Littlefield, P 216.
18) Cristian Stanciu (2018); ***WAR – A Complex Social Phenomenon***, Vol. 2, International Scientific Conference "Strategies XXI", Bucharest, Suppl. (Technologies- Military Applications Simulations And Resources, P 193.
19) Diego Muro, Tim Wilson (2022); ***Contemporary Terrorism Studies***, UK, Oxford University Press, P 84.
20) Drew Christiansen, Carole Sargent (2020); ***A World Free from Nuclear Weapons: The Vatican Conference on Disarmament***, USA, Georgetown University Press, P 46.
21) Eleana J. Kim (2022); ***Making Peace with Nature: Ecological Encounters along the Korean DMZ***, USA, Duke University Press.
22) Eleanor Gordon (2019); ***Conflict, Security and Justice: Practice and Challenges in Peacebuilding***, London, Bloomsbury Publishing, PP 125-126.

23) Europa Publications (2021); ***The Europa Directory of International Organizations 2021***, 23rd Edition, UK, Routledge.
24) George Politakis (2018); ***Modern Aspects Of The Laws Of Naval Warfare And Maritime Neutrality***, UK, Routledge.
25) GICHD (2021); ***The Sustainable Development Outcomes of Mine Action in Jordan***, Switzerland, Geneva International Centre for Humanitarian Demining, PP 74-79.
26) Giorgio Chiovelli, et al (2018); ***Landmines and Spatial Development***, NBER Working Paper, Holland, SSRN-Elsevier.
27) https:egy-map.com
28) Ian Mansfield (2015); ***Stepping Into A Minefield: A life dedicated to landmine clearance around the world***, USA, Simon and Schuster.
29) Ilmari Kaihko (2020); ***On War and Society***, substantive revision, UK, Journal of Perpetrator Research, Winchester University Press, PP 1-6.
30) James P. Muldoon (2018); ***Multilateral Diplomacy and the United Nations Today***, UK, Routledge, P 314.
31) Juan F. Vargas, Et al (2022); ***Landmines: the Local Effects of Demining***, Issue 1305, Working papers, France, Toulouse School of Economics.
32) Kenneth R. Rutherford (2020); ***America's Buried History: Landmines in the Civil War***, USA, Savas Beatie, PP XIV-XV.
33) Kenneth R. Rutherford (2020); ***America's Buried History: Landmines in the Civil War***, USA, Savas Beatie.
34) Krishnan Murugesan (2022); ***Modeling and Simulation in Thermal and Fluids Engineering***, USA, CRC Press, PP 175-176.
35) Leon V. Sigal (2013); ***Negotiating Minefields: The Landmines Ban in American Politics***, UK, Routledge, P 67.
36) Leon V. Sigal (2013); ***Negotiating Minefields: The Landmines Ban in American Politics***, UK, Routledge.
37) Lorenzo Capineri, Eyüp Turmuş (2020); ***Explosives Detection: Sensors, Electronic Systems and Data Processing***,

NATO Science for Peace and Security Series B: Physics and Biophysics, Germany, Springer Nature, P 307.

38) Lydia Monin (2011); ***The Devil's Gardens: The Story of Landmines***, New York, Random House, P 8.

39) Marcal Farre, Et al (2022); ***Data-driven policy evaluation***, Implementing Data-Driven Strategies in Smart Cities, Holland, Elsevier Science, PP 197-200.

40) Matthew Breay Bolton (2020); ***Political Minefields: The Struggle against Automated Killing***, UK, Bloomsbury Publishing.

41) Maurício Pietrocola, et al (2021); ***Risk Society and Science Education***, 30 (2), Germany, Sci Educ (Dordr), Springer Nature, PP 2-5.

42) Michael Stohl (2020); ***The Politics of Terrorism***, Third Edition, USA, CRC Press.

43) Mike Croll (2009); ***Landmines in War and Peace: From Their Origin to Present Day***, Danger Mines, UK, Pen & Sword Books.

44) Mine Action Review Advisory Board (MARAB) (2020); ***Clearing The Mines***, A Report by Mine Action Review for the Eighteenth Meeting of States Parties to the Anti-Personnel Mine Ban Convention "Egypt", Geneva, Mine Action Review, PP 326-327.

45) Misale Fiorenza (2017); ***The Study of Risk in the Light of Social Changes: Beck and Giddens***, Vol. 7, No.1, Italy, MCSER Publishing, Journal of Educational and Social Research, PP 159-161.

46) Oberleitner, Gerd (2022); ***Research Handbook on International Law and Human Security***, Research Handbooks in International Law series, UK, Edward Elgar Publishing, P 16.

47) Pat Conway, Et al (2013); ***Strengthening Systems to Prevent Intimate Partner Violence and Sexual Violence***, UK, Routledge, P 62.

48) Peter Schmitz, et al (2018); ***Service-Oriented Mapping: Changing Paradigm in Map Production and Geoinformation***

Management, Lecture Notes in Geoinformation and Cartography, Switzerland, Springer, PP 145-146.

49) Roberto J. González, et al (2019); ***Militarization: A Reader***, Global Insecurities, USA, Duke University Press.

50) Said Megahed,et al (2010); ***Egypt Landmine Problem: History, Facts, Constraints And Demining Techniques***, Vol. 1, Egypt, Ain Shams University - Faculty of Engineering, PP 1-16.

51) Samuel Hall (2021); ***Global Halo Trust Mine Action Projects With Multiple Spheres Of Change***, An Independent Evaluation of the HALO Trust 2016-2020 Mine Action Programmes Funded by the Netherlands Ministry of Foreign Affairs, Netherlands, Netherlands Ministry of Foreign Affairs (nd.), PP 58-61.

52) Sandrine Tesner, Georg Kell (2016); ***The United Nations and Business: A Partnership Recovered***, USA, Macmillan Press ltd, P 57.

53) Sebastian Kasack (2014); ***Assistance to Victims of Landmines and Explosive Remnants of War: Guidance on Child-focused Victim Assistance***, USA, UNICEF, PP 12-13.

54) State Information Service (2009); ***Landmines in Egypt***, International Relations, International Issues, Cairo, SIS Services & Publications, PP 1-6.

55) Stein Tønnesson (2022); ***Lives in Peace Research: The Oslo Stories***, Vol 3 of Evidence-Based Approaches to Peace and Conflict Studies, Singapore, Springer Nature, P 236.

56) Stuart Casey-Maslen, Tobias Vestner (2022); ***International Law and Policy on the Protection of Civilians***, UK, Cambridge University Press, P 77.

57) Stuart Maslen (2021); ***Anti-Personnel Mines under Humanitarian Law : A View from the Vanishing Point***, Holland, BRILL, P 20.

58) Stuart Maslen (2021); ***Anti-Personnel Mines under Humanitarian Law: A View from the Vanishing Point***, Holland, BRILL, PP 4-7.

59) Tomas Kucera (2017); ***The Military and Liberal Society: Societal-Military Relations in Western Europe***, Cass Military Studies, UK, Routledge, PP 20-25.
60) U. S. Military, Et al (2017); ***The United States Humanitarian Demining Program (HDP)***, USA, Amazon Digital Services LLC - KDP Print US.
61) UNDP (2016); ***Mine Action Programming: Egypt***, Empowered Lives, Resilient nations, USA, UNDP Publications, PP 1-2.
62) US Secretary of Defense (2020); ***DoD Policy on Landmines***, USA, Pentagon Publications, PP 1-3.
63) Wade C. Roberts (2014); ***Landmines in Cambodia: Past, Present, and Future***, New York, Cambria Press.
64) William C. Gay, et al (2014); ***Global Studies Encyclopedic Dictionary***, Value Inquiry Book Series, Vol (276), Germany, Rodopi, PP 479-480.
65) Wouter Van Verre (2021); ***Dual-modality Landmine Detectors for Humanitarian Mine Action***, UK, University of Manchester.
66) Zoltan Barany (2012); ***The Soldier and the Changing State: Building Democratic Armies in Africa, Asia, Europe, and the Americas***, USA, Princeton University Press, PP 22-23

Governmental Measures Related to Protecting Border Communities from Landmine Risks: A Sociological Study on a Sample of Experts (Executive Secretariat for Landmine Removal in Cairo)

Abstract:

Landmines in Egypt constituted a deep crisis for the residents of the border communities affected by them, and a chronic problem that the Egyptian state suffered from - and still is - in its eastern and western deserts, over the past (70) years until today, especially after the end of the wars and conflicts that were raging on its lands, This disaster also represented an existential threat to members of the border community, and a potential enemy against the Egyptian army forces and civilians, in addition to having harmed the development and progress of the Egyptian state, and delayed the development process in some of its border governorates. Accordingly, the Egyptian government sought during the years (2015/2023) to Intensifying programs and procedures related to the clearance of border governorates from mines and unexploded ordnance, and based on this proposition, the current study aimed to reveal these measures (the new government plans and programs), and evaluate their effectiveness in terms of protecting the border community and building its capacities, and their effectiveness in addressing mine problems and their negative repercussions on security and development, as well as showing the latest governmental protection mechanisms provided to members of the border community, to help them and raise their level of awareness to face the dangers posed by these "hidden" weapons. Evidence applied to a "intentional" sample consisting of (32) single experts from the "Executive Secretariat for Demining and Northwest Coast Development at the Ministry of International Cooperation" in Cairo. border? In response to this question; The results of the study

revealed that the Egyptian government has intensified its military and legislative efforts to remove mines, and found the most prominent government measures to enhance social and political security in mined areas, in addition to evaluating the latest government policies to support economic, urban and tourism security there, as well as reviewing a number of new programs adopted by the state. to combat terrorism in mined communities, and to determine the extent of its effectiveness, as the results revealed diplomatic plans to confront the mine crisis and mechanisms for building resilience, and finally; The study presented a strategic proposal aimed at enhancing combating mine risks and their social threats (for the benefit of border residents in Egypt).

Keywords: Government Measures, Border Communities, Landmines, Executive Secretariat.